



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

العنوان: تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي لريادة الأعمال دراسة تجريبية لعينة من الدول خلال الفترة (2023_2010)

إعداد الطالب: سلام ليليا

إشراف: خالد أحميمة

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الجليل شليق	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
خالد أحميمة	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
رياض ريمي	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفاً مساعد
نصر ضو	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
عقبة عبد اللاوي	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
طه بن الحبيب	أستاذ	جامعة ورقلة	مدعواً
مصطفى طويطي	أستاذ	جامعة غرداية	مدعواً

السنة الجامعية: 1447-1448 هـ / 2025-2026 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

العنوان: تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي لريادة الأعمال دراسة تجريبية لعينة من الدول خلال الفترة (2023_2010)

إعداد الطالب: سلام ليليا

إشراف: خالد أحميمة

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الجليل شليق	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
خالد أحميمة	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
رياض ريمي	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفاً مساعد
نصر ضو	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
عقبة عبد اللاوي	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
طه بن الحبيب	أستاذ	جامعة ورقلة	مدعواً
مصطفى طويطي	أستاذ	جامعة غرداية	مدعواً

السنة الجامعية: 1447-1448 هـ / 2025-2026 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ
وَمَا يَكْفِي عَنْ فِئَةِ اللَّهِ أَجْرٌ بَعِيدٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين

هذا البحث يأتي في موضوع له أهمية علمية وعملية في آنٍ معاً، وآمل أن يُسهم في إثراء المعرفة وفهم أعمق للمجال موضوع الدراسة.

وإذ أضع بين يدي القارئ هذا الجهد، لا أخفي أن كل بحث — مهما بُذل فيه من عناية واجتهاد — لا يخلو من بعض النقص، سواء في حدود البيانات، أو العينة، أو الإمكانيات البحثية، أو ضيق الوقت، أو أي من العوامل الموضوعية التي قد تُقيّد قدرة الباحث على التحكم التام.

ولكن عليّ أن أؤكد أن هذا البحث سعى قدر الإمكان لأن يكون شاملاً في مناهجه ومنظماً في جمع وتحليل المعطيات، آملاً أن تكون فوائده واضحة، وأن يفتح آفاقاً لتحسين وتطوير مستقبلي من قبل باحثين قادمين.

أقراء

إلى والدي العزيز الذي كان دعمه لي أساساً لا يهتز، إلى والدي الذي كان ركيزة صلبة وكلما
اهتزت الأرض من حولي، وجدتك ثابتاً داعماً لا ينحني
إلى أمي الحنونة التي لطالما كانت السكن والراحة في أيام قل فيها الأمل، إلى إخوتي الأعزاء
الذين كانوا السند والبريق في ظلمة التعب

- كلمة شكر -

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية - 19 -
الحمد لله المعين الذي بإذنه أتممنا إنجاز هذا العمل فله الحمد والشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه.
أولا نتقدم بالشكر لكل من ساهم ولو بقليل في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

الأستاذ المشرف "أحميمة خالد"

على إشرافه وملاحظاته القيمة أثناء إعداد هذه المذكرة, كما نتقدم بالشكر والتقدير لكل الأساتذة الذين رافقونا في كل أطوار التعليم العالي ونتقدم بالشكر للجنة المناقشة كما نوجه تحية إكبار وإجلال لهم جميعاً.
وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا الإنجاز بداية لإنجازات أخرى.

المخلص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التطور المالي للقطاع المصرفي وتقييم أثره على زيادة الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع خلال الفترة (2010–2023)، مع التركيز على طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي التقليدي ونشاط زيادة الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار بدائل التمويل الحديثة التي أصبحت أكثر شيوعًا في بيئة زيادة الأعمال المتقدمة، مثل التمويل الجماعي، والاستثمار الملائكي، ورأس المال المغامر. وأظهرت النتائج أن التمويل المصرفي، على الرغم من تطوره من حيث الكفاءة وتوافر الخدمات الرقمية، لم يكن المحرك الرئيسي لتمويل زيادة الأعمال في البلدان مرتفعة الدخل. فقد تبين أن رواد الأعمال يعتمدون بدرجة أكبر على أدوات التمويل البديلة، نظرًا لما تتميز به من مرونة وسرعة في الوصول واستعداد أعلى لتحمل المخاطر، مقارنةً بالقطاع المصرفي الذي يظل أكثر حذرًا في تمويل المشاريع الناشئة وعالية المخاطر.

الكلمات المفتاحية: تطور مالي، قطاع مصرفي، زيادة أعمال، دول مرتفعة دخل، نماذج بانل، بدائل تمويل.

الترميز الاقتصادي (JEL) : L26, G21, G28, C23.

Abstract:

This study aims to analyze the financial development of the banking sector and assess its impact on entrepreneurship in high-income countries during the period (2010–2023), with a focus on the nature of the relationship between traditional bank financing and entrepreneurial activity, while taking into account modern alternative financing mechanisms that have become increasingly prevalent in advanced entrepreneurial ecosystems, such as crowdfunding, angel investment, and venture capital. The findings indicate that, despite improvements in efficiency and the expansion of digital banking services, bank financing has not been the primary driver of entrepreneurship financing in high-income countries. The results show that entrepreneurs rely more heavily on alternative financing instruments due to their flexibility, faster accessibility, and greater willingness to assume higher risks, compared to the banking sector, which remains more cautious when financing start-ups and high-risk ventures.

Keywords: Financial development, banking sector, entrepreneurship, high-income countries, panel models, financing alternatives.

JEL: L26, G21, G28, C23.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الشكر.....

الملخص.....

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الجداول والأشكال.....

مقدمة..... أ و

الفصل الأول: الإطار النظري للتطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال.

تمهيد الفصل الأول..... 2

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتطور المالي للقطاع المصرفي..... 3

المطلب الأول: مفاهيم حول القطاع المصرفي..... 4

أولاً: تعريف القطاع المصرفي..... 5

ثانياً: أنواع البنوك..... 5

1_ البنوك المركزية..... 5

2_ البنوك التجارية (بنوك الودائع)..... 5

3_ البنوك الغير تجارية (بنوك الودائع)..... 5

3_1_ البنوك المتخصصة..... 6

3_1_1_ البنوك الزراعية..... 6

3_1_2_ البنوك الصناعية..... 6

3_1_3_ البنوك العقارية..... 6

3_1_4_ بنوك التجارة الخارجية..... 6

3_2_ بنوك الأعمال والاستثمار..... 7

3_3_ بنوك الادخار..... 7

4_ بنوك الإنترنت..... 7

5_ البنوك الإسلامية..... 8

6_ البنوك الصاملة.....	8.....
ثالثا: ضوابط القطاع المصرفي والعوامل التي تؤثر فيه	8.....
1_ العوامل المؤثرة على الخدمات البنكية.....	9.....
1_1_ القوانين واللوائح التنظيمية	9.....
1_2_ مناخ الاستثمار.....	10.....
1_3_ السياسة النقدية.....	10.....
1_4_ السياسة المصرفية.....	10.....
1_2_ توفير الائتمان والحماية.....	11.....
2_3_ السيولة.....	11.....
2_4_ التدفق والانتشار.....	11.....
2_5_ الملائمة والتوازن.....	11.....
المطلب الثاني: ماهية التطور المالي للقطاع المصرفي.....	12.....
أولا: مفهوم التطور المالي.....	12.....
ثانيا: أبعاد التطور المالي للقطاع مصرفي.....	12.....
1_ العمق المالي.....	13.....
2_ سهولة وصول الخدمات المالية.....	13.....
3_ فعالية المؤسسات الداعة.....	13.....
4_ الاستقرار.....	14.....
5_ الفعالية.....	14.....
6_ الانفتاح.....	14.....
المطلب الثالث: محددات ومؤشرات التطور المالي	15.....
أولا: محددات التطور المالي للقطاع المصرفي.....	15.....
1_ البيئة المؤسسية.....	15.....
2_ بيئة الأعمال	15.....
3_ الاستقرار المالي.....	16.....
4_ خدمات النظام المالي.....	16.....
ثانيا: مؤشرات التطور المالي.....	16.....
المبحث الثاني: الأسس النظرية لريادة الأعمال	16.....
المطلب الأول: مفهوم ريادة الأعمال.....	17.....
أولا: التطور التاريخي لمفهوم ريادة الأعمال.....	18.....
ثانيا: تعريف ريادة الأعمال.....	18.....

18.....	ثالثاً: أهمية ريادة الأعمال.....
18.....	المطلب الثاني: فوائد ريادة الأعمال والمخاطر المحتملة لها.....
19.....	1_ الاستقلالية.....
20.....	2_ فرصة للتميز.....
20.....	3_ ريادة الأعمال فرصة لتحقيق أقصى الطموحات.....
21.....	4_ فرصة لتحقيق الأرباح.....
21.....	5_ فرصة للمساهمة في المجتمع.....
21.....	6_ تنمية مهارات الابداع والابتكار.....
22.....	7_ إيجاد فرص عمل أخرى.....
23.....	ثانياً: مخاطر ممارسة العمل الريادي.....
23.....	1_ عدم استقرار الدخل.....
23.....	2_ المخاطرة.....
24.....	3_ فترة العمل.....
24.....	4_ المسؤولية الكاملة.....
25.....	5_ الإحباط.....
25.....	1_ التزام القيادة العليا وتعددها.....
26.....	2_ تحديد الأفكار والمجالات.....
27.....	3_ استخدام التقنية.....
27.....	4_ القرب من العميل.....
27.....	5_ الكفاءة والانتاجية.....
28.....	6_ بناء نظام دعم قوي.....
28.....	7_ توفير الحوافز.....
28.....	8_ توفير نظام التقويم.....
28.....	المطلب الثالث: مفهوم رواد الأعمال وصفاتهم.....
29.....	أولاً: مفهوم الرواد.....
29.....	ثانياً: خصائص رواد الأعمال.....
29.....	ثالثاً: استراتيجيات رواد الأعمال.....
30.....	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
32.....	تمهيد الفصل.....
	المبحث الأول: الدراسات التجريبية السابقة باللغة الإنجليزية التي عالجت العلاقة بين التطور المالي

33.....	للقطاع المصرفي وريادة الأعمال.
33.....	المطلب الأول: الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت التطور المالي للقطاع المصرفي
44.....	المطلب الثاني: الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت ريادة الأعمال
51.....	المبحث الثاني: الدراسات التجريبية السابقة باللغة العربية
52.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت التطور المالي للقطاع المصرفي
61.....	المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت ريادة الأعمال
68.....	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
71.....	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: قياس تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في مجموعة من الدول ذات الدخل المرتفع
73.....	تمهيد الفصل الأول
74.....	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
75.....	أولاً: مجتمع الدراسة
75.....	ثانياً: طريقة جمع معطيات ومتغيرات الدراسة
75.....	ثالثاً: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في تحليل البيانات
77.....	1_ البرامج الإحصائية
78.....	2_ الأدوات الإحصائية
80.....	1_2_ مفهوم بيانات البانل
89.....	2_2_ الصيغة العامة لبيانات البانل
92.....	3_2_ أهمية نماذج البانل
95.....	4_2_ نماذج البيانات المقطعية
101.....	1_4_2_ نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model
102.....	2_4_2_ نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)
102.....	3_4_2_ نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)
102.....	4_4_2_ المفاضلة بين النماذج الثلاثة
103.....	5_4_2_ تشخيص جودة وصحة النموذج
103.....	المبحث الثاني: تقدير النموذج ومناقشة الدراسة
103.....	أولاً_ اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية)
103.....	ثانياً_ تقدير نماذج OLS_ Pooled, Fixed Effects, Random Effects
104.....	ثالثاً: التعليق على نتائج الدراسة
104.....	رابعاً: التفسير الاقتصادي

105.....	خامسا: مصادر تمويل أكثر مرونة من القطاع المصرفي
105.....	1_ رأس المال المخاطر (Venture Capital)
105.....	2_ المستثمرون الملائكة (Angel Investors)
106.....	3_ منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding)
106.....	4_ حاضنات ومسرعات الأعمال Business incubators and accelerators
107.....	5_ خلاصة الفصل الثالث
109.....	الخاتمة
116.....	قائمة المراجع:
129.....	قائمة الملاحق:

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	78
2.3	عرض الاحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة	80
3.3	نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار Levin, Lin & Chu (LLC)	87
4.3	معامل تضخم التباين لمؤشرات الدراسة	88
5.3	نتائج تقدير النموذج التجميعي OLS-Pooled	89
6.3	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects	91
7.3	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects	92
8.3	اختبار (Breusch and Pagan)	93
9.3	نتائج اختبار Hausman	94

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أبعاد ريادة الأعمال	18
1.2	النموذج النظري المقترح للعلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل	68
1.3	العلاقة بين التطور المالي وريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل خلال الفترة (2010-2023)	96
2.3	بدائل التمويل في الدول مرتفعة الدخل ودورها في دعم ريادة الأعمال	105

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	عرض وصفي لمتغيرات الدراسة	129
02	اختبار استقرارية السلسلة LNIM لهامش الفائدة الصافي للبنوك	130
03	اختبار استقرارية السلسلة Lbankbranches1K عدد فروع البنوك لكل 1000 شخص	131
04	اختبار استقرارية السلسلة Lliq_ratio نسبة السيولة	132
05	اختبار استقرارية السلسلة Ldcps_gdp مؤشر نسبة الانتماء المقدم من البنوك إلى الناتج المحلي	133
06	اختبار استقرارية السلسلة Ln GEMF مؤشر التمويل الريادي	134
07	اختبار استقرارية السلسلة New معدل تأسيس شركات جديدة	135
08	اختبار معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج الدراسة	136
09	نتائج تقدير النموذج التجميعي OLS_Pooled	137
10	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects	138
11	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects	139
12	نتائج اختبار Buerch Pagan	140
13	نتائج اختبار Husman	141

مقدمة

يشهد النظام المالي في العقود الأخيرة تغيرات جوهرية والتي بدورها تظهر ملامحها على أداء القطاع المصرفي في دعم الانتعاش الاقتصادي الذي يتحقق عن طريق دعم وتحفيز الابتكار، ويعد التطور المالي للقطاع المصرفي المحرك الرئيسي لنمو المشاريع الريادية عن طريق تسهيل الوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى تطوير جودة الخدمات المالية المقدمة وتوسيع نطاقها، وهذا لأن ريادة الأعمال تعد ركيزة أساسية لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق خلق فرص عمل جديدة تساهم في البطالة، وبالتالي زيادة الانتاجية وفتح الأسواق جديدة ودعم النمو المستدام، وبالنظر إلى أهمية النشاط الريادي، وعلاقته بالتطور المالي، يصبح من الضروري دراسة هذه العلاقة، لفهم كيفية تفاعل القطاع المالي مع ريادة الأعمال وتحليل هذا التأثير بهدف وضع توجهات سياسة اقتصادية لتحسين التمويل الذي يدعم بشكل هام البيئة الريادية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي الدول ذات الدخل المرتفع تظهر هذه العلاقة بين التطور المالي وريادة الأعمال كعامل أساسي في التحول إلى اقتصاد متنوع يقوم على الابتكار وهذا راجع لما تمتلكه هذه الدول من قدرات وبنية تحتية مالية متطورة في نمو دائم فعند دراسة النظام المصرفي لهذه الفئة من الدول نجد أنه من أكثر الأنظمة تطوراً وكفاءة، لما يقدمه من خدمات مالية قادرة على تلبية جميع احتياجات مختلف القطاعات خاصة منها الاقتصادية، كما أن القطاع المصرفي في هذه الدول يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا المالية Fin Tech التي تعزز بشكل واضح وسريع الشمول المالي وبالتالي يمكن لرواد الأعمال الوصول بسهولة على مصادر تمويل متنوعة مع ضمان الابتكار بأريحية لما تتميز به هذه الأنظمة من استقرار مالي، وفي ظل ما تشهده التحولات الاقتصادية على مستوى العالم من تغيرات، وبما أن مستويات ريادة الأعمال في معظم الاقتصاديات العالمية تلك منها المتطورة خاصة تخضع مباشرة لتأثير القطاع المصرفي الذي يمارس دوراً بارزاً وجوهرياً في تحديد تلك المستويات عن طريق تلبية احتياجات رواد الأعمال ومن ناحية أخرى فإن فشل التطور المالي يؤثر سلباً على رواد الأعمال مما يؤدي إلى عرقلة الابتكار.

أ. إشكالية الدراسة: لدراسة هذه العلاقة بين القطاع المصرفي وريادة الأعمال سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تتمحور في التساؤل التالي:

"ما مدى تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع خلال الفترة (2010_2023)؟"

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- (1) ما هي الأطر النظرية التي يمكن أن توضح العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال؟
- (2) إلى ماذا توصلت الدراسات السابقة بخصوص تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على دعم ريادة الأعمال، وماهي الفجوات البحثية التي تزال قائمة؟
- (3) ما هو أثر مؤشرات التطور المالي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل، وهل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما؟

II. فرضيات الدراسة:

بعد تحديد إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- (1) _ الأطر النظرية تشير إلى أن التطور المالي للقطاع المصرفي يدعم ريادة الأعمال من خلال تحسين آليات التمويل، تعزيز كفاءة البنوك، وتشجيع الابتكار المالي، مما يخلق بيئة مواتية لنمو المشاريع الريادية.
- (2) _ التطور المالي للقطاع المصرفي في الدول مرتفعة الدخل يساهم في دعم ريادة الأعمال من خلال تحسين الوصول إلى التمويل، تعزيز كفاءة البنوك، وتشجيع الابتكار المالي والتكنولوجي.
- (3) _ يوجد أثر معنوي لمؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل.

III. حدود الدراسة:

تحددت حدود هذه الدراسة كما يلي:

- (1) _ الحدود المكانية: يتضمن الإطار المكاني عينة من إحدى عشر دولة (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، هولندا، السويد، سنغافورة، الشيلي، قطر، الدنمارك، كوريا الجنوبية)، ضمن فئة الدول مرتفعة الدخل

باعتبارها بيئة تتوفر فيها بنية تحتية مالية متقدمة وذلك لتقديم نتائج دقيقة تقدم تفسيراً واقعياً للعلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال.

(2) _ الحدود الزمنية: تم اختيار الفترة الزمنية (2010 _ 2023) نظراً لما شهدته من تحولات ملحوظة في القطاع المصرفي لدول مرتفعة الدخل وكذلك لارتباطها بمؤشرات جديدة في مجال ريادة الأعمال كما يجدر الذكر أنه تم استبعاد السنوات التي سبقت فترة الدراسة من التحليل بسبب غياب البيانات خاصة بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في ريادة الأعمال وعدم إمكانية الحصول عليها من المصادر الرسمية أو قواعد البيانات الدولية وتم الاكتفاء بالإطار الزمني المذكور لتوفر المعلومات الدقيقة والقابلة للتحليل الإحصائي.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال، استجابة لعدة اعتبارات علمية ومنهجية تعكس أهميته، ويمكن ذكر أبرز الدوافع التي تقع وراء اختيار هذا الموضوع:

_ قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة
_ معرفة التداخل بين التطورات في القطاع المصرفي وريادة الأعمال
_ الاهتمام واليول الشخصي للموضوع، فضلاً عن الرغبة في التعمق فيه مستقبلاً
نظراً لأهمية انطلاق من إمكانية اعتماد التطور المالي للقطاع المصرفي أحد متغيرات مصفوفة العوامل المؤثرة في ريادة الأعمال وتعزيز حجمها وانعكاس ذلك على باقي قطاعات الاقتصاد ودفعها نحو مقتضيات النمو والتقدم.

V. أهداف البحث:

بالنسبة لأهداف الدراسة فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية وكذا العملية من أبرزها:
_ تحليل تأثير مؤشرات التطور المالي على مؤشرات ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل باستخدام مؤشرات كمية.
_ معرفة الدور الذي تقدمه المؤسسات المصرفية في تعزيز بيئة ريادة الأعمال.
_ عرض جملة من التوصيات كمحاولة لتحسين السياسات المالية لدعم ريادة الأعمال.

VI. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الفعال الذي يلعبه التطور المالي للقطاع المصرفي في دعم بيئة الأعمال بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسهم في تحليل العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال. تسعى لتقديم رؤى اقتصادية حول دور القطاع المصرفي في دعم وتحفيز الابتكار والنمو.

VII. منهج البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

لإعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على:

_ **المنهج الوصفي التحليلي:** تم اعتماده في الفصل الأول والثاني من الدراسة النظرية بهدف تقديم إطار نظري شامل حول مفهوم التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال، عن طريق عرض وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة كتمهيد ودعم التحليل القياسي في الفصل الأخير من الأطروحة.

_ **المنهج التجريبي:** تم اعتماد المنهج التجريبي لاختبار الفرضيات والتحقق من صحتها، بهدف قياس أثر مؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي على مؤشرات ريادة الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع، بالاعتماد على برنامج **Stata 16** لمعالجة البيانات المقطعية، وتقديم نتائج كمية تثبت أو تنفي هذه الفرضيات الكمية.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

_ المسح المكتبي عن طريق الكتب والرسائل والمؤتمرات والأبحاث والتقارير

_ بيانات مستمدة من تقارير دولية مثل: Global Entrepreneurship Monitor (GEM)،

_ مصادر رسمية مثل تقارير البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية العالمية _ صندوق النقد الدولي (IMF)

_ المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يتضمن مؤشر التطور المالي FDI

_ OECD بيانات ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

VIII. صعوبات البحث:

_ مواجهة تحديات في الوصول إلى بيانات إحصائية حديثة وموثوقة.

_ الافتقار إلى مؤشرات وطنية دقيقة لريادة الأعمال.

_ صعوبة قياس المتغيرات غير الملموسة مثل الابتكار أو روح المبادرة بدقة كمية.

_ محدودية الشفافية في بعض المؤشرات المالية والمصرفية.

IX. التعريف بمتغيرات الدراسة

_ المتغير المستقل: ويتمثل في التطور المالي للقطاع المصرفي ويقصد به مجموعة التغيرات التي تطرأ على القطاع المصرفي على مستوى الوظائف والأدوات والتكنولوجيا، من أجل تعزيز الكفاءة المالية والاستقرار والوصول المالي والتي بدورها تدعم نشاط ريادة الأعمال.

_ المتغير التابع: ويتمثل في ريادة الأعمال ويقصد بها الابتكار وخلق فرص عمل جديدة تتميز بالاستقلالية وتتسم بالمخاطرة من أجل تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي.

X. هيكل البحث:

لإنجاز هذه الأطروحة تم الاعتماد على طريقة IMRAD وهذا راجع إلى طبيعة الأطروحة التجريبية والتطبيقية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على جمع البيانات وتحليلها، حيث بالاعتماد على طريقة IMRAD يتم التركيز على طرح الإشكالية المراد دراستها من ثم تحليلها وفي المرحلة الموالية يتم استخلاص نتائج علمية موضوعية، تساهم في اقتراح تحسينات مستقبلية حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول وخاتمة: الفصل الأول: سنتعرض من خلال هذا الفصل لمختلف الجوانب النظرية للتطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال حيث سيتم التطرق إلى المفاهيم النظرية للتطور المالي للقطاع المصرفي والأسس النظرية لريادة الأعمال

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لمراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية والتجريبية للعلاقة بين التطور المالي وريادة الأعمال في مجموعة من الدول

الخاتمة: عرض وتحليل نتائج الدراسة، تقديم التفسير الاقتصادي وطرح التوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري للتطور
المالي للقطاع المصرفي وريادة
الأعمال

تمهيد:

يلعب التطور المالي دورا بارزا في الوصول إلى التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق عن طريق ريادة الأعمال لقدرتها على توفير فرص العمل الجديدة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية وفتح المجال أمام المبتكرين والمبدعين في طرح أفكارهم الابتكارية لإنشاء مشاريع وصناعات جديدة وتصديرها للتقليل من تلك المستوردة، والقطاع المصرفي يمكن أن يكون أحد العوامل الداعمة والمعززة لريادة الأعمال عن طريق التمويل وتوفير الخدمات المالية ذات الفعالية الكفاءة العالية.

إذا فالقطاع المصرفي يحتل مكانة مهمة في جميع الأنظمة الاقتصادية على المستوى العالمي وأظهرت معظم الدراسات النظرية والتجريبية السابقة أن للتطور المالي أثر إيجابي على ريادة الأعمال، إلا أن هذا التأثير يختلف ويتباين بين البلدان وهذا ما استوجب إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرف على أهم المفاهيم النظرية فيما يتعلق بالتطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتطور المالي للقطاع المصرفي.
- المبحث الثاني: الأسس النظرية لريادة الأعمال.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتطور المالي للقطاع المصرفي.

يشهد الاقتصاد العالمي تطوراً كبيراً فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الذي يحتل مكانة هامة في النظام الاقتصادي، ويساهم بشكل أساسي في النمو ويتكون القطاع المصرفي من هيئات وأليات توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم الاستثمارات وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم المشروعات. يؤثر التطور المالي للقطاع المصرفي في الاقتصاد عن طريق الخدمات المالية التي يقوم بها الوسطاء الماليون وفق ما جاء به **Schumpeter 1934** الذي أكد على دور المؤسسات المالية في تسهيل المعاملات وتقدير المخاطر تقييم المشروعات والاشراف على المشاريع الناشئة المبتكرة، لذا فإن كفاءة وتطور القطاع المصرفي أمر مهم لتطور القطاع الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: مفاهيم حول القطاع المصرفي

تعتبر المصارف أهم مكونات النظام المالي نظراً لتأثيرها الواسع على القطاع المالي بصفة عامة، وبالتالي فهي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال دور البنوك في تعبئة المدخرات وتحويلها من رؤوس أموال إلى خدمات ومشاريع مبتكرة، عن طريق القروض والتسهيلات التي تمنحها وعن طريق تقديم خدمات مالية بكفاءة وفعالية للمستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة والابتكارية.

أولاً: تعريف القطاع المصرفي

يحتل القطاع المصرفي مكانة هامة في النظام الاقتصادي ويؤثر بشكل مباشر في مستوى النشاط الاقتصادي، ويتكون القطاع المصرفي من الهيئات والآليات التي توفر موارد للتمويل وتسمح بتوفير المدخرات.¹

يُعرف القطاع المصرفي على أنه مجموعة المؤسسات والهيئات المالية التي تمارس الأعمال المصرفية المتمثلة في استقبال الودائع وتقييم القروض والخصومات بالإضافة إلى وظائف أخرى كدعم المشاريع الاقتصادية.²

¹ Mary Hall, How the Banking sector Impacts our Economy, <https://www.investopedia.com/ask/answers/032315/what-banking-sector.asp> , consulté le 28/ 07/ 2023, 23: 18.

² P. Anisha, J. Justin Rayappa, A. Albin Vimal Raj, A. Antony Anand, Role of core banking in indian Banking sector, Humanities and social science studies, VOL. 12 ISSUE (1) NO 6 January, 2023, p 188.

_ كما يعرف القطاع المصرفي على أنه مجموعة المصارف و المؤسسات التي من خلالها يتم انتقال الاموال من المدخرين إلى المستثمرين عن طريق آليات التبادل.

_ القطاع المصرفي يمثل مجموعة البنوك التي لها دور حيوي في القطاع المالي والنمو الاقتصادي، يعمل القطاع المصرفي على دعم الابتكارات والمشاريع الريادية الناشئة عن طريق توفير التمويل والدعم اللازم لانطلاق هذه المشاريع عند تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وفعالية يؤدي هذا إلى جذب عملاء البنوك نحو الخدمات المصرفية المبتكرة.¹

_ يمكن تعريف القطاع المصرفي على أنه مجموعة المصارف والبنوك والمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية والمعاملات النقدية مثل الودائع والقروض وصرف العملات ودعم الاستثمارات ويلعب القطاع المصرفي دورا محوريا في تطور القطاع المالي.

_ كما يعرف القطاع المصرفي على أنه مجموعة المصارف و المؤسسات التي من خلالها يتم انتقال الاموال من المدخرين إلى المستثمرين عن طريق آليات التبادل.

_ القطاع المصرفي يمثل مجموعة البنوك التي لها دور حيوي في القطاع المالي والنمو الاقتصادي، يعمل القطاع المصرفي على دعم الابتكارات والمشاريع الريادية الناشئة عن طريق توفير التمويل والدعم اللازم لانطلاق هذه المشاريع عند تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وفعالية يؤدي هذا إلى جذب عملاء البنوك نحو الخدمات المصرفية المبتكرة.²

_ يمكن تعريف القطاع المصرفي على أنه مجموعة المصارف والبنوك والمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية والمعاملات النقدية مثل الودائع والقروض وصرف العملات ودعم الاستثمارات ويلعب القطاع المصرفي دورا محوريا في تطور القطاع المالي.

و تتمثل عناصر القطاع المصرفي فيما يلي:

_ الأدوات المالية التي يعتمد عليها القطاع المصرفي.

_ اللوائح والقوانين التي تنظم سير وظائف القطاع المصرفي.

¹ نبيل بن موسى، أثر الاختلال بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي في ظهور الأزمات المالية، دراسة مقارنة بين أزمة جنوب شرق آسيا 1997، والأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2020 _ 2021 ص 30.

² Gray B. Gorton et Ping He, Economic Growth and Bank Innovation. National Bureau of Economic Research Working Paper, National Bureau of economic research Cambridge, No. 29326, October 2021, p5.

وتتمثل وظائف القطاع المصرفي فيما يلي:

خلق النقود، تقديم القروض، جلب الاستثمارات، التحويلات النقدية، تعبئة المدخرات، تسهيل التداول، تسويق الأوراق المالية.¹

التمويل لتجسيدها على أرض الواقع، ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك هو نشاطها بصفة عامة دون، تختص في نشاط معين أو قطاع معين.

3_ البنوك الغير التجارية: تقدم البنوك الغير التجارية خدماتها لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ومن أبرز أنواع البنوك الغير التجارية الموجودة حالياً:

3_1_ البنوك المتخصصة: وهي بنوك تختص في خدمة قطاع معين بهدف تطويره وتسريع نموه وذلك بتقديم الخدمات والقروض، وتختلف البنوك المتخصصة عن نظيرتها التجارية في كونها تعتمد في تمويل أنشطتها الاقراضية بالدرجة الأولى على مواردها الذاتية بالإضافة إلى حيلة إصدار السندات والمساعدات الحكومية. تتعدد البنوك المتخصصة، ومن أبرزها:

3_1_1_ البنوك الزراعية: وهي بنوك تتكفل بتمويل القطاع الزراعي لمساعدته على التوسع وتحسين الإنتاجية، ونظراً لخصائص النشاط الزراعي واختلاف متطلباته التمويلية، جاءت خدمات وقروض البنوك الزراعية مختلفة بما يناسب ذلك.

3_1_2_ البنوك الصناعية: تعمل هذه البنوك على توفير احتياجات المنشآت الصناعية التمويلية سواء لأغراض تشغيلية أو توسعية.²

3_1_3_ البنوك العقارية: تختص البنوك العقارية بتقديم القروض للأفراد والشركات لشراء أراضي وعقارات مبنية وتمويل مشاريع البناء المختلفة بضمان رهان عقارية، نظراً لخصائص القطاع العقاري، فغن أغلب القروض المقدمة هي متوسطة وطويلة الأجل وتكون مرتبطة بخطط الإنجاز.

3_1_4_ بنوك التجارة الخارجية: تقوم هذه البنوك بتمويل عمليات التجارة الخارجية للنهوض بهذا القطاع الحيوي من خلال منح قروض مختلفة الآجال للقطاعات الاقتصادية،¹ وفتح اعتمادات للتصدير والاستيراد لتمكينها من تصدير مخرجاتها واستيراد مدخلاتها التي تساهم في استمرار العملية الإنتاجية.

¹ كبير مولود، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، دراسة قياسية باعتماد Panel data analysis للفترة (1990_2018)، مجلة التنمية الاقتصادية، ISSN254-3490 المجلد 06، العدد 02، ص32.

² Hannie Van Greuning & Sonja Brajovic Bratanovic, Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management, Fourth Edition, The World Bank, 2020, p 496.

3_2 بنوك الأعمال والاستثمار: تعمل هذه البنوك على خدمة الاستثمار عبر تقديم التمويل والمساهمة في إدارة الاستثمارات، حيث تقوم بتجميع الموارد من ودائع العملاء وتوظيفها في أوجه الاستثمار عبر تقديم التمويل والمساهمة، تعتبر بنوك الأعمال والاستثمار مساهم فعال في تسهيل تأسيس ونمو المنشآت، حيث تتكفل بمهمة تدبير الموارد المالية اللازمة لذلك.

3_3 بنوك الادخار: تحتل هذه البنوك أهمية خاصة كوعاء ادخاري يستوعب مختلف فئات المجتمع، كما تتميز بالانتشار نظراً لأنها تعمل داخل وحدات مصرفية صغيرة، تتميز بنوك الادخار بانخفاض الحد الأدنى للإيداع وهو ما يؤهلها لجذب المدخرين واكتساب شعبية كبيرة، وهي تعتمد في جذبها للمدخرات على إصدار شهادات استثمار تعطي لصاحبها عدة مزايا مع تنافسية في أسعار الفائدة، تساهم الموارد المالية المعبئة من بنوك الادخار في تأسيس المؤسسات الناشئة وإمداد مشاريع أخرى بالقروض، وإيداع ودائع بالبنوك الأخرى بفائدة مميزة¹.

4_ بنوك الأنترنت: ظهرت البنوك الإلكترونية بالتزامن مع تسارع وتيرة ثورة المعلومات والاتصالات ومما تمخض عنها من اتساع شبكة الإنترنت، انخفاض تكاليف تحويل الأموال، تسهيل التعاملات بطريقة إلكترونية وسريعة غير مكلفة.

5_ البنوك الإسلامية: تعتبر هذه البنوك حديثة النشأة نسبياً، حيث تتأسس فلسفتها على عدم التعامل بالفائدة، واستبداله بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال الدخول في عمليات مضاربة بدلا من الإقراض، تأتي مصادر أموال البنوك الإسلامية من الرأسمال المدفوع، الأرباح المحتجزة، الحسابات الجارية الادخارية، الودائع قصيرة المدى وطويلة المدى، الزكاة والأموال المودعة للاستثمار بتفويض من أصحابها، يقوم البنك الإسلامي بتوظيف أموال المتاحة في شتى مجالات الاستثمار المباشر بدون فوائد، إضافة إلى استخدام أموال الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعي، حيث يتحرى البنك في أنشطة عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6_ البنوك الشاملة: تقوم البنوك الشاملة بجميع الوظائف التقليدية والغير تقليدية للبنوك، فهي تجمع بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة في نفس الوقت، بالاعتماد على استراتيجية التنوع في الموارد وقنوات الاستثمار. بالاعتماد على مصادر متنوعة لتنمية الودائع لديها

¹ محسن محمد المنسي، ضوابط منح الائتمان للتمويل العقاري من منظور قانوني ومصرفي الأحكام والإشكاليات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2021. ص ص 120_122.

من خلال إطلاق مجموعة من الخدمات المتنوعة والمبتكرة التي لها أثر في جذب الاستثمارات الناشئة المبتكرة، تحاول البنوك الشاملة تحقيق التنوع في محفظتها الاستثمارية.¹

ثالثاً: ضوابط القطاع المصرفي والعوامل التي تؤثر فيه

يتأثر القطاع المصرفي بعدة عوامل، ويتميز عن باقي المؤسسات المالية بمجموعة من الضوابط على أنشطته التي تسعى إلى تأمين العمل المصرفي من المخاطر، ليكون أكثر فعالية وكفاءة والنفع على الاقتصاد.

1_ العوامل المؤثرة على الخدمات البنكية: نظراً لأهمية القطاع المصرفي هناك العديد من العوامل التي تتحكم في عمله ومن أهم هذا العوامل:

1_1_ القوانين واللوائح التنظيمية: تتمثل في القوانين التشريعية المالية، التي قد تشمل قيود أو اقتراح تعديلات على الخدمات المالية الخاصة بالاقتراض، منح القروض أو الاقتراض من الحكومات، أو بلدان أخرى، أو حتى الأفراد.

1_2_ مناخ الاستثمار: هو كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار، ويشمل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر، ويستطيع تحقيق أعلى العوائد.

1_3_ السياسة النقدية: يستخدم البنك المركزي عدة سياسات وأدوات للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وأنواعه، ويقوم كذلك بالرقابة على البنوك الأخرى، وعمل إجراءات للتأكد من سلامة وصلابة المنظومة البنكية حفاظاً على أعمال المتعاملين،

1_4_ السياسة المصرفية: يسعى البنك المركزي إلى اتباع سياسة مصرفية سليمة الهدف منها التوفيق بين العائدات والسيولة والضمان والإقراض.²

2_ ضوابط القطاع المصرفي: يعتبر خلق الائتمان من أهم وأخطر وظائف البنوك، لأن تلك القروض ما هو إلا توظيف لأموال المتعاملين، ما يحتم على البنوك وضع ضوابط ائتمانية وهي كالتالي:

2_1_ توفر الائتمان والحماية: يحرص البنك على حماية أموال المتعاملين، وهذا يبرز مدى كفاءة وفعالية الخدمات التي يقدمها البنك المركزي، 2_2_ الربحية: مجموع العوائد المحققة من الاستثمارات والخدمات

¹ نبيل بن موسى، مرجع سبق ذكره، ص 31_34.

² محمد فريد الصحن، الاقتصاد النقدي والمصرفي القاهرة، الدار الجامعية، 2018، ص 95_102.

المالية المقدمة، تشير الربحية إلى إمكانية نجاح المشروع من الناحية المالية. قد يتم تقييم ذلك قبل الدخول في الاستثمار وترتبط ارتباطاً طردياً مع المخاطرة.

2_3_ السيولة: تمثل كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف، سواء على شكل فوائد كان هذه التسديد، أو أقساط قروض.

2_4_ التدفق والانتشار: تتجنب البنوك التركيز من خلال الانتشار النوعي لأنشطتها وعملائها والأسواق، إضافة إلى الانتشار الجغرافي.

2_5_ الملائمة والتوازن: لتجنب الاختلال بين الأنشطة المختلفة بسبب ارتفاع احتياجات بعض الأنشطة بالنسبة لأنشطة أخرى، تحاول البنوك تحقيق التوازن والملاءمة بين أصولها وخصومها.¹

المطلب الثاني: ماهية التطور المالي للقطاع المصرفي

يعكس التطور المالي كفاءة القطاع المصرفي التي تظهر من خلال الخدمات المالية والقدرة التنافسية وزيادة وتنوع المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع المصرفي ويظهر من خلال الكفاءة في أداء الخدمات والتنظيم والاستقرار.

أولاً: مفهوم التطور المالي

اهتم الباحثين الاقتصاديين بمفهوم التطور المالي للقطاع المصرفي لأهميته البالغة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتكمن هذه الأهمية في كون التطور المالي يمكن من تعبئة المدخرات ليتم توجيهها لدعم الاستثمارات ويتم هذا بالاعتماد على آليات وهياكل القطاع المصرفي التي يشترط فيها الكفاءة والفعالية، كذلك يتجسد التطور المالي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتوجيه الفائض لتمويل الاستثمارات والمشاريع الناشئة الجديدة وكذلك تلك التي لديها عجز.

يعتبر الاقتصادي Schumpeter 1911 أول من أشار إلى تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في كتابه " نظرية التطور الاقتصادي " أكد Schumpeter على ضرورة تواجد مؤسسات مالية تهدف إلى التطور والتحرير المالي من أجل الوصول إلى تحقيق النمو.²

¹ ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، صلاح إبراهيم شحاته، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص 327.

² Joseph A. Schumpeter, the theory of economic development (An inquiry into profits, capital, credit, interest and the business cycle), translated from the German by Redversopie, Cambridge, Massachusetts (Harvard university press), 1949, third printing, printed in the united states of America, p 122.

كذلك Gurelyan show 1960 في دراسة حول التغيرات المالية ومرونة الفائدة للطلب على النقود، أكد على أهمية تطور وكفاءة القطاع المالي، بعد استنتاج علاقة تربط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي¹، في حين يرى Levine 1993 في دراسة حول التمويل والنمو للبحث في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وتوصل الباحثان أن للتطور المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.²

وجاء Favara 2003 بدراسة حول التطور المالي والنمو الاقتصادي للقطاع المصرفي بالاعتماد على مؤشر الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ليؤكد وجود اثر إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.³

_ يرى Venet التطور المالي بمثابة هدف تسعى إليه جميع الأنظمة المالية عن طريق وضع تسهيلات في إجراءات القطاع المالي كسعر الفائدة والاستثمار وهذا راجع على أن التطور المالي يعزز المنافسة وبالتالي تقديم أجود الخدمات بتكلفة أقل وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

_ عُرِف التطور المالي على أنه القدرة على تحقيق وظائف النظام المالي وتسهيل التعاملات والمبادلات المالية بأقل تكلفة ومخاطرة.⁴

_ التطور المالي يظهر في مستوى الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي عن طريق المؤسسات والأسواق المالية.

_ التطور المالي يتمثل في مجموعة العمليات التي يؤديها القطاع المالي والتي تساهم في تعبئة المدخرات وتوفير المعلومات وخفض المخاطر وتوفير التمويل اللازم للمستثمرين وأصحاب المشاريع هذا الدعم يترتب عنه رفع وزيادة حجم الاستثمارات وبالتالي ضمان تخصيص أفضل للموارد وتوجيهها لتحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي.

_ يعتبر التطور المالي مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد ومحدد له، إلا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة ESCAWA عرفت أنه عملية تتجسد عن طريق إجراء تحسينات في تقديم الخدمات المالية. أي أن مفهومه لا يقتصر على المؤشرات النقدية

¹ Gurely and show on Money in a theory of finance, journal of political economy, Vol.69. NO.1, 1961, published by the university of Chicago press, P55.

² Robert G. King et Ross Levine, university of California, Berkeley, Finance and Growth, Schumpeter might be right, Article in quarterly journal of economics, August 1993, p12.

³ Giovanni favara, An Emprical Ressessment of the Relationship Between finance and growth, IMF working paper, 2003, international monetary fund, p3.

⁴ Venet, B, Les critiques de la théorie de la libéralisation financier, université paris dauphine, France, 2007.

للنظام المالي فقط، بل يتضمن كذلك التنظيم، الرقابة، التنافسية والانفتاح المالي، الحوكمة، تنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد.¹

_ عرف Movogo التطور المالي في أطروحته _سياسات تمويل التنمية في إفريقيا_ على أنه عملية تجعل القطاع المصرفي أكثر فعالية وكفاءة ويتمتع بالجودة والحوكمة، وأكثر استقراراً، مما يتيح تنوع كبير في الاقتصاد والمؤسسات والمشاريع الناشئة لأن القطاع المصرفي يصبح قادر على تقديم دعم وتمويل لهذه الأخيرة.²

_التحرير المالي: ظاهرة حديثة نسبياً يقصد بها محاولة تخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وآليات عملها وأدواتها، كما أن التحرير المالي يتمثل في إعطاء استقلالية تامة للبنوك والمؤسسات المالية وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية، وذلك من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط واعتماد آليات السوق (قانون العرض والطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.

_علاقة التحرير المالي بالتطور المالي: يساهم التحرير المالي في تحفيز التطور المالي، ويساهم كذلك في الوصول إلى استقرار الاقتصاد الكلي، وتطور المالي الناجم عن سياسة التحرير المالي يظهر في وظائف القطاع المصرفي عن طريق إزالة التشوهات التي تعيق عمل هذا القطاع وبالتالي رفع مستوى كفاءته، وتوفير دعم وتمويل للمؤسسات المحلية، وبفضل التحرير المالي الذي يسهل الاحتكاك مع الأسواق المالية الدولية، يتم تحسين مستوى الخدمات المالية ونوعيتها وتنوع المصادر لتعبئة المدخرات وتنوع مجالات توظيفها واستخدامها وذلك يعود بصفة أساسية إلى فتح مجالات الأنشطة البنكية وتوسعها. ويؤدي التحرير المالي إلى انخفاض مشاكل السيولة ورفع مستوى الشفافية والمصداقية.³

ثانياً: أبعاد التطور المالي للقطاع المصرفي:

¹ عبد الصمد عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر_ دراسة قياسية_ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث (ل م د)، في علوم التسيير، تخصص مالية ونقد، جامعة جيلالي اليابس بلعباس، 2020، ص ص 172، 187.

² - Jean_ paul movogo, les politiques de développement financier en afrique subsaharienne, Définition_ enjeux_ Réalités et propositions, Thèse doctorat en sciences économiques, université paris dauphine, 2007, p 80.

³ عبد الصمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- 1_ **العمق المالي:** يشير مصطلح العمق المالي إلى زيادة حجم الخدمات المالية في القطاع المصرفي، وكذلك زيادة نسبة عرض النقود نسبة إلى الناتج المحلي.¹
- 2_ **سهولة وصول الخدمات المالية:** يتجسد في قدرة المتعاملين على الاستفادة من الخدمات المالية بسرعة وسهولة.
- 3_ **فعالية المؤسسات الداعمة:** يظهر هذا البعد عن طريق القوانين واللوائح التنظيمية التي تصدرها المؤسسات المالية كالعقود والميزانية والائتمان.²
- 4_ **الاستقرار:** يتحقق استقرار القطاع المصرفي عند قدرته على تخصيص الموارد المالية بكفاءة، في ظل وجود استقرار نقدي مرفوق بمستوى عمالة في المعدل الطبيعي للاقتصاد.³
- 5_ **الفعالية:** عند قيام القطاع المصرفي بأداء عالي للخدمات المالية بتكاليف منخفضة يمكن القول أنه يمتاز بالفعالية.
- 6_ **الانفتاح:** قدرة القطاع المصرفي المحلي على الانفتاح على الخارج وجذب المستثمرين الأجانب.⁴

المطلب الثالث: محددات ومؤشرات التطور المالي

من أجل فهم التطور المالي، ينبغي الإحاطة بأساليب وأدوات قياسية والعوامل المؤثرة فيه من محددات ومؤشرات التي سنتعرض لها من خلال هذا المطلب

أولاً: محددات التطور المالي للقطاع المصرفي

يتحدد التطور المالي من خلال جملة من المعايير كالتالي:

- 1_ **البيئة المؤسسية:** يتطلب تحقيق التنمية الشاملة لأي اقتصاد معاصر توفر بيئة مؤسسية جيدة، وتشمل البيئة المؤسسية نوعية المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تشمل مصدر لتزويد المؤسسة باحتياجاتها، من المعلومات التي تستخدمها كمورد لاتخاذ قرارات سليمة ورشيدة، ومن جهة أخرى تعتبر المصب النهائي لمخرجات هذه المؤسسة المعتمد عليها في ضمان استمرارها وبقاءها.⁵

¹ Escawa, Financial deepening, united nations, economic and social commission for western Asia consulté le 28/08/ 2023, 20:42 , sur: <https://www.unescwa.org/>

² Movogo, OP. Cit, p 95.

³ أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي، دراسة تطبيقية حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، ص 92.

⁴ Movogo, OP. Cit, p 96.

⁵ <https://www.scribd.com/document/504506066/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-01#>

فالبينة المؤسسية هي كيان يتألف من مجموعة من العوامل أو القوى والمتغيرات أو الظروف والقيود التي تحدد سلوك المؤسسات والأنظمة وطرق الازمة لنجاحها وبقاءها وتحقيق أهدافها، وبالنسبة للقطاع المصرفي فتشمل البينة المؤسسية الرقابة عن طريق اللوائح والقوانين التي تجعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة وعمق وتطور، وتتضمن البينة المؤسسية أهمية كبيرة للبنوك المركزية تتمثل في تحسين أداء النظام المالي عبر العالم من خلال قياس مدى شفافيتها، ومن بين المعايير هي ثقة المتعاملين في واضعي السياسات الاقتصادية، المؤسسات التي تعبر من الدوافع المهمة للتطور المالي.¹

2_ بيئة الأعمال: بيئة الأعمال من المحددات التي تساعد على التطور المالي للقطاع المصرفي، لأنها تتمثل في مجموعة العوامل التي تؤدي إلى خلق فرص الاستثمار ورؤوس الأموال وكذلك بالنسبة للمخاطر، يتمثل دور بيئة الأعمال في رسم استراتيجية عمل القطاع المصرفي، ولفهم بيئة الأعمال المحيطة، يجب الأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما: درجة التعقد البيئي والذي يتضمن وجود عدد كبير من المتغيرات البيئية التي تؤثر في استراتيجيات القطاع المصرفي ونشاطها أما العامل الثاني فهو الاضطراب البيئي والذي يشير إلى ديناميكية البيئة أو معدل التغيير في العوامل المكونة لها وتتمثل البيئة الخارجية للقطاع المصرفي في تلك المتغيرات التي تنشأ وتتغير على المستوى العالمي والتي تؤدي إلى تغيير حتمي في استراتيجيات وسياسات القطاع المصرفي، وتتمثل البيئة الخارجية في مجموعة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية التي تعمل منظمة الأعمال في إطارها وتتأثر بها وتتبادل التأثير معها.

من بين عناصر بيئة الأعمال التي تساعد على تطوير القطاع المالي، هو توفر رأس المال البشري الذي يمثل كفاءة ومهارة العمال الذين يمكن استخدامهم من قبل القطاع المصرفي لتقديم خدمات مالية فعالة، والبنى التحتية خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، من العناصر المهمة والمؤثرة في التطور المالي، لأن وجود بيئة عمل مثلى يؤدي إلى أداء أفضل من المؤسسات المالية وهو ما يؤدي إلى أداء أفضل من المؤسسات المالية وهو ما يؤدي إلى درجة أعلى من التطور المالي.²

3_ الاستقرار المالي: الاستقرار المالي عنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، يمكن للقطاع المصرفي الذي يتمتع بالاستقرار امتصاص الصدمات وتقليل فرص انتقال التأثيرات السلبية للاقتصاد الحقيقي

¹ سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2016، ص 93.

² عطا الله لحسن، بن الحبيب عبد الرزاق، تقييم بيئة أعمال المؤسسات، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، les cahiers du mecas، العدد 1، 2014، ص ص 6، 8.

أو النظام المالي ككل، ومن بين الفوائد الأخرى للاستقرار المالي هي تخصيص الموارد وتوجيهها للاستخدام الأمثل، وتقليل المخاطر المعنوية، وخفض التكاليف وكذا التقليل من حالات التضخم المفرط أو انهيار أسواق المال، وهي كلها أحداث لها تأثير سلبي للقطاع المالي والمصرفي والاقتصاد ككل.¹

إن عدم الاستقرار المالي يؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية التي تؤثر على قدرة البنوك على تقديم الخدمات المالية بكفاءة وفعالية، فسلامة واستقرار القطاع المالي يسهم بشكل فعال في تحقيق التطور المالي، فالتدابير المالية، التي يعتمد عليها القطاع المصرفي تسمح بوضع حماية ضد المخاطر التي تسبب انهيار شامل للقطاع المالي بسبب تكامل وارتباط المتبادل بين مختلف أقسامه التي يؤدي فشل إحداها إلى فشل النظام ككل.

4_ خدمات النظام المالي: البنوك من المحددات المهمة لتحديد مدى التطور المالي، وغالبية الاقتصادات تعتمد كلياً على القطاع المصرفي، فالبنوك تمنح للمدخرين عائدات متنوعة ذات سيولة مرتفعة وأقل مخاطرة، وتقدم المعلومات الكافية بتكاليف منخفضة وتخصيص الائتمان بكفاءة للقطاع الخاص والاستثمارات والمؤسسات والمشاريع الناشئة، للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي يمكن القول أن القطاع المصرفي من شأنه تعزيز إنشاء مشاريع مبتكرة.

وبالنسبة للمؤسسات المالية الغير مصرفية، فهي تؤثر كذلك في التطور المالي عن طريق شركات التمويل والبنوك الاستثمارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين، ويمكن أن تكون عنصراً مكملاً ضرورياً للبنوك، وتوفر المؤسسات المالية الغير مصرفية أدوات مالية أخرى، التي من شأنها سد العجز الذي قد تواجهه البنوك وينشأ في النظام المالي القوي منافسة بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والتي تؤدي إلى بلوغ كفاءة أكبر لتلبية احتياجات السوق عن طريق منح القروض دون تأثير عن العرض النقدي، يمكن للمؤسسات المالية المصرفية المشاركة في أسواق الأوراق المالية، فضلاً عن تعبئة وتخصيص الموارد المالية على المدى الطويل، كمؤسسات التأمين، وتساهم الأسواق المالية في تطوير القطاع المالي من خلال سوق الأوراق المالية وكذلك أسواق الصرف الأجنبية التي تؤثر على التطور المالي عن طريق التعاملات الخارجية.²

¹ عبد الكريم قندوز، سائل خليل، عبد الله سراج، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 11، 2022 لصندوق النقد العربي، ص 6، 7.

² سامي مباركي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ثانياً: مؤشرات التطور المالي

سيتم التطرق إلى أبرز المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التطور المالي وهي:

- _ حجم الوساطة المالية (عرض النقود) "M2/PIB": يمثل مجموع الكتلة النقدية التي تتمثل في الودائع (الودائع لأجل + الودائع الجارية + سيولة النقود) نسبة إلى الناتج الداخلي الخام PIB.
- _ معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الخام: يقيس هذا المؤشر قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات عن طريق الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة والمتوسطة الأجل ويشمل جميع أنواع الودائع غير تلك التي يتم تداولها خارج القطاع المصرفي.
- _ معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر قدرة البنوك على تمويل الاستثمار طويل الأجل والذي يساهم في النمو الاقتصادي.
- _ مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك في عملية الاقتراض.
- _ مؤشر نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر فعالية السياسة المالية وهو من بين المؤشرات الهامة والمفسرة للنمو الاقتصادي، يتمثل في مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة وإجمالي الاستثمار المحلي.
- _ مؤشر نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر من المؤشرات الهامة المفسرة للنمو الاقتصادي حسب الدراسات التجريبية السابقة ويحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات.
- _ مؤشر الانفتاح التجاري: يقيس هذا المؤشر حجم الاقتصاد الحقيقي، يتمثل في مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي¹

المبحث الثاني: الأسس النظرية لريادة الأعمال

نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد في العالم، ومع تزايد الضغوط والتحديات الكبيرة التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر ظهرت الحاجة إلى تبني الفكر الريادي لما له من دور كبير في تحويل الاقتصاد من حالة الضعف والانحدار إلى القوة. ومن جهة أخرى فإن ريادة الأعمال

¹ عبد الله، محمد عبد الله. "أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" (ARDL) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 118، 2020، ص ص 150-173.

صارت أولوية أساسية بالنسبة لمنظمات الأعمال وهذا باعتماد استراتيجيات الريادة التي تعمل على تقديم كل ما هو جديد من سلع وخدمات باعتماد طرق الابتكار والإبداع واستخدام التكنولوجيات الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم ريادة الأعمال

إن ريادة الأعمال أصبحت مؤخراً حديث الساعة في مختلف دول العالم، فهي تقوم بتحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وقد تنجح المشاريع الريادية في تحقيق أرباح كبيرة، إضافة للشهرة والنجاح المستمر في القطاعات التنموية التي تأخذ التوجه الريادي¹.

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم ريادة الأعمال

يعد مفهوم الريادة مفهوماً قديماً استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، مصطلح الريادة اشتق من الأدب الفرنسي في القرن الثامن عشر ثم راج استعمال مصطلح الريادة في الأدب الإنكليزي، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب، ودخل مفهوم الريادة إلى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر تم قبل Richard Cantillon الذي وصف التاجر الذي يشتري سلعة بسعر محدد لبيعها في المستقبل بسعر لا يع رفه مسبقاً بأنه ريادي.

وفي القرن التاسع عشر تم الفصل بين الريادي ومالك رأس المال، فالمخترعين الذين لم يملكوا المال لتمويل اختراعاتهم ويحصلون عليه من مصادر أخرى أي قاموا فقط بابتكار فكرة جديدة هم راديون وليسوا أصحاب الأموال².

والترجمة العربية لمصطلح Entrepreneur تغيرت ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، حيث اطلق عليه اسم "منظم" لكون علماء الاقتصاد الأوائل ركزوا على مهارة الريادي في التنظيم وفي إقامة المنظمة، ثم مصطلح "مقاوّل" لأن فئة المقاولين هي التي كانت بارزة في ذلك الوقت، وفي التسعينات ظهر مصطلح "الريادة" حيث أدرك العلماء أن المصطلحات الريادية غير محصورة بالمقاولين، بل أن الكثير من الشباب والشابات الذين أقاموا منظمات لتقديم خدمات الحاسوب أو تجارة الهواتف وخدمات الانترنت أو متاجر الملابس والأغذية وغيرها، أقاموا منظمات صغيرة ثم حولوها في مدة قصيرة إلى منظمات كبيرة وأحياناً

¹ Ouita, Mohamed Salah. "The Impact of Entrepreneurship on Economic Growth in 95 Developing and Emerging Countries." *Scientific Annals of Economics and Business*, vol. 71, 145-162. no. 2, 2024, pp

² Mark. «Turning the Word Upside Down: How Cantillon Redefined the ‘Thornton» pp 40. 'Vol. 23 No. 3-4 (2021) 'Quarterly Journal of Austrian Economics 'Entrepreneur»

عملاقة، لذلك أصبحت الترجمة باللغة العربية هي " الريادة". حيث أدرك العلماء أن المصطلحات الريادية غير محصورة بالمقاولين، بل أن الكثير من الشباب والشابات الذين أقاموا منظمات لتقديم خدمات الحاسوب أو تجارة الهواتف وخدمات الانترنت أو متاجر الملابس والأغذية وغيرها، أقاموا منظمات صغيرة ثم حولوها في مدة قصيرة إلى منظمات كبيرة وأحيانا عملاقة، لذلك أصبحت الترجمة باللغة العربية هي " الريادة".¹

ثانياً: تعريف ريادة الأعمال

كلمة Entrepreneurship هي في الأصل كلمة فرنسية تعني الشخص الذي يباشر أو يشرع في إنشاء عمل تجاري، وكان الاقتصادي ورجل الأعمال الفرنسي Say هو أول من استخدم المصطلح في عام 1800، وقد وردت تعريفات عدة لهذا المصطلح منها:

- _ عرف الاقتصادي النمساوي (Joseph Schumpeter 1950) ريادة الأعمال على أنها عملية إيجاد مؤسسة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد.²
- _ عرف (Frank H. knight 1967) ريادة الأعمال على أنها عملية تتمحور حول سلوك الرواد الذين يتمتعون بروح المخاطرة التي تعكس قدرته على تطبيق فكرته المبتكرة عن طريق بذل الكثير من الجهد والوقت ورأس المال.
- _ عرف Burch 1986 مصطلح ريادة الأعمال على أنه مجموعة الأنشطة تقوم على الاهتمام وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء المنشآت.³
- _ عرف Dolling 1995 قد عرف ريادة الأعمال على أنها عملية إيجاد منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد.
- _ ريادة الأعمال هي عملية إنشاء منظمات جديدة أو تطوير مؤسسات قائمة وهي بالتحديد إنشاء أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة.

¹ مصطفى حسين أحمد، ريادة الأعمال، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2016، ص 06.

² Kara aldjia، souad aknine و souidi roza، Entrepreneuriat et developpement economique en algerie .finance and market review, N 01 vol 09, p 90.

³ Bolton, B. & Thompson, J ,“Entrepreneurship: Talent,- Temperament, and Technique”, Heinemann, (2000), p 52. Oxford: Butter worth

_ عرف Carbonar مواجهة محسوبة للمخاطر من خلال التخطيط والمعرفة عن السوق والموارد لتحقيق النجاح والأرباح.

_ عرف Barrow توظيف مجموعة من المهارات للممارسة نشاط يتطلب الإبداع والمخاطرة لتحقيق قيمة مضافة.

_ أصدر الاتحاد الأوروبي تعريف لريادة الأعمال على أنها الأفكار التي يمكن من خلالها خلق وتطوير نشاط معين عن طريق الابتكار والإبداع في العمل من خلال مؤسسة جديدة أو قائمة.

_ عرف Cantillon ريادة الأعمال هي عمل مشروع مبتكر يخلق فرص عمل مربحة عن طريق تحمل المخاطر.

_ عرف الشميمري أحمد بن عبد الرحمان ريادة الأعمال على أنها إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع ويتصف بالمهارة.

من هذه التعريفات يمكن استخلاص ووضع تعريف شامل يحدد ويلخص مفهوم وخصائص ريادة الأعمال، نلخصها فيما يلي:

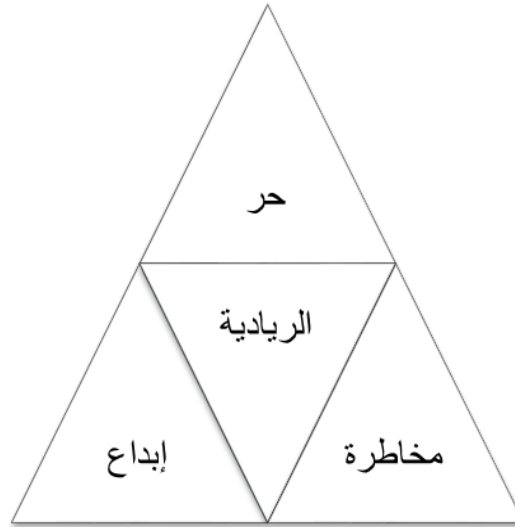
_ يمكن تعريف ريادة الأعمال على أنها عملية إنشاء شيء ذي قيمة وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطرة المصاحبة واستقبال الكفاءة الناتجة، إذن هي عملية ديناميكية لتأمين الثروة، وتساهم ريادة الأعمال في تحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق خلق أنشطة جديدة ومبتكرة، بواسطة البحث والتطوير.

منظومة متكاملة تساهم في خلق مؤسسات ناشئة وفرص عمل جديدة بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.¹

تشير التعريفات السابقة إلى أن ريادة الأعمال تتضمن ثلاث أبعاد رئيسية كما تظهر في الشكال التالي:

¹ بن عبد الرحمان الشميمري، و وفاء بنت ناصر، ريادة الأعمال. الرياض، المملكة العربية السعودية: شركة العبيكان للتعليم، 2019، ص 25.

الشكل رقم (1.1): أبعاد ريادة الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعريفات السابقة

- ✓ أن يكون العمل حرا: ويقصد به أن يكون العمل مستقلا ممالكة.
- ✓ أن يتضمن نوعا من المخاطرة: المخاطرة المدروسة والمخططة مسبقا لاحتمال تابعاتها.
- أن يكون إبداعيا: الجانب الإبداعي هو ما يميز المشروع الريادي عن غيره، ويشمل الإبداع الاختراعات الجديدة، أسلوب البيع أو نموذج الأعمال، أو التسويق المبتكر أو إضافات على المنتج وغيرها من الأسباب التي تميز المشروع بطريقة إبداعية.¹

ثالثا: أهمية ريادة الأعمال

لقد زاد الاهتمام بمجال الريادة الأعمال في السنوات الأخيرة، ويعد من الموضوعات البالغة الأهمية، مع اشتداد المنافسة بين المنظمات ازدادت أهمية ريادة الأعمال لأنها الخيار الأمثل الذي تلجأ إليه المنظمة للتكيف مع متطلبات المنافسة والتغيير وسيلة فعالة لإيجاد أسواق جديدة وتشغيل عدد من الأيدي العاملة، والمجال لممارسة الإبداع والابتكار وزيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي وتحقيق الرضا والدخل الشخصي.

ومن الأسباب التي تجعل ريادة الأعمال في غاية الأهمية:

¹ William J.Baumol, Formal entrepreneurship theory in economics: Existence and bounds, Journal of business venturing, 1993, p199.

_ تولد ريادة الأعمال الإبداع والتغيير، وخاصة التغيير التقني، وبالتالي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي.

_ ريادة الأعمال وسيلة للموازنة بين العرض والطلب.

_ ريادة الأعمال هي العملية التي يتم من خلالها تحويل المعرفة الى المنتجات والخدمات الجديدة.

_ ريادة الأعمال هي الطريق نحو التميز في سوق العمل الذي يطلق الإبداعات والابتكارات المبدعة القادرة على تحقيق الأحلام والرؤى الواعدة¹

المطلب الثاني: فوائد ريادة الأعمال والمخاطر المحتملة لها

ريادة الأعمال هي الطريق نحو التميز عن طريق إطلاق الإبداعات والابتكارات التي تحقق أرباح كبيرة ورؤى واعدة، على الرغم من أن ريادة الأعمال تتيح كثيراً من المزايا والفرص إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه رواد الأعمال عند الدخول في هذا المجال. وسنتعرض من خلال هذا المطلب إلى مجموعة من فوائد ومخاطر ريادة الأعمال.

أولاً: فوائد ريادة الأعمال

1_ الاستقلالية: إن ملكية المشروع تتيح لرائد الأعمال الاستقلالية بمشروعه، والفرصة لتحقيق ما يصبو إليه، إذ لا شك أن رواد الأعمال يطمحون إلى تحقيق ما يحلمون به في هذه الحياة، وإن شعوره بالعمل لنفسه لا للآخرين يدفعه لتقدير مسؤولية هذه الاستقلالية.

2_ فرصة للتميز: يمكن من خلال ريادة الأعمال تحقيق أهداف متميزة مختلفة عن الآخرين، وابتكار أفكار ومشروعات ريادية مختلفة، ومن أمثلة ذلك إنشاء مشروع إعادة تدوير النفايات لحماية البيئة، أو إنشاء مشروع تحقيق دخل مضمون، أو تقديم حلول جديدة باستخدام التقنية بالتطبيقات الحديثة، وهذه الأمثلة تعكس مهارة رائد الأعمال في الجمع بين الأهداف الاجتماعية والرغبة في تحقيق أهدافه الاقتصادية.

3_ ريادة الأعمال فرصة لتحقيق أقصى الطموحات: كثير من الناس يجد أن عمله لا يحمل أي تحدٍ وغير ممتع، ولكن رواد الأعمال لا يجدون ذلك، فبالنسبة إليهم فإن هناك فروقاً بسيطة بين العمل والمتعة، إذ يجد رواد الأعمال في استثماراتهم فرصة للتعبير عن النفس وتحقيق الذات، فهم يعلمون أن

¹ مصطفى حسين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

حدود نجاحهم هي إبداعهم، وحماسهم، وحماسهم ورؤيتهم، إن امتلاك المشروع الخاص يمنح الشعور بالقوة والتمكن.

4_ فرصة لتحقيق الأرباح: على الرغم من أن الحصول على المشروع المستقل ليس هو الدافع الوحيد لمعظم رواد الأعمال، فإن الأرباح التي تمنحها مشروعاتهم من أهم الدوافع لإنشاء هذه المشروعات.

5_ فرصة للمساهمة في المجتمع: في الغالب يتمتع ملاك المشروعات الصغيرة المبتكرة بالثقة والاحترام المتبادل، تلك الثقة التي اكتسبوها من العملاء الذين قاموا بخدمتهم بإخلاص وأمانة، ومساهماتهم بالحلول الابتكارية والريادية الجديدة وعلى مر الأيام يدرك ملاك المشروعات الصغيرة ما لمشروعاتهم من أهمية في الاستثمار المحلي وما لعملهم من أثر مهم في الاقتصاد الوطني.

6_ تنمية مهارات الابداع والابتكار: ريادة الأعمال تتيح تنمية مهارات الابتكار والتفكير الإبداعي والتجديد الفعال.

7_ إيجاد فرص عمل أخرى: ريادة الأعمال لا تقدم للرائد وظيفة بل تجعله قادرا على إيجاد فرص عمل للآخرين بحيث يؤدون تلك الأعمال التي يستمتعون بها. وهذه مساهمة في تنمية رأس المال البشري وإتاحة الفرص الجديدة للأعمال.¹

ثانيا: مخاطر ممارسة العمل الريادي

1_ عدم استقرار الدخل: العمل الريادي لا يضمن الحصول على دخل كاف، بشكل مستمر على عكس الوظيفة.

2_ المخاطرة: نسبة فشل المشاريع الريادية مرتفعة جدا، خاصة في بداية العمل الريادي، لذلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال حدوث فشل ويجعل خطة لمواجهة الخسارة والفشل.

3_ فترة العمل: العمل الريادي يتطلب ساعات عمل طويلة من حيث يمضي رائد الأعمال معظم وقته في عمله الاستثماري، ومن المتوقع أن حياة رائد الأعمال المستثمر الاجتماعية والأسرية تأتي في المرتبة الثانية بعد مشروعه بصفته مؤسسا له.

¹Robert Hisrich, Michael Peters and Deam shepherd, Entrepreneurship, Tenth Edition, Mc Graw Hill Edition, 2017, pp 133.

4_ المسؤولية الكاملة: من خصائص ريادة الأعمال قدرة المستثمر على تحمل المسؤولية على أكمل وجه وإدارة مشروعه على جميع الأصعدة بمفرده، أو البحث عن مرشدين ومختصين في مجال الاستثمار لكن يبقى اتخاذ القرار مرتبط بصاحب المشروع دون غيره.

5_ الإحباط: من أجل الوصول إلى تحقيق مشروع رائد يتطلب تضحية كبيرة وصبر طويل، والشعور بالإحباط والقلق يعد شعورا متوقعا خاصة أن النتائج المبهرة لا تأتي عاجلا. لذا فإن على رائد الأعمال أن يتمتع بالصبر والتفاؤل لتغلب على الإحباط.¹

ثالثا: متطلبات ريادة الأعمال

بعض المتطلبات اللازمة لنجاح المنظمة الريادية:

1_ التزام القيادة العليا وتعهداتها: لا شك أن المنظمة في حاجة إلى تعهد جميع المستويات ولكن من دون تعهد الإدارة العليا للمنظمة والتزامها، فلن تستطيع عبور جسر التغيير الثقافي، وعندما تتعهد القيادة بإحداث هذا التغيير الثقافي يسهل نشر ثقافة ريادة الأعمال في جميع المستويات، ويمكن تعزيز هذا التوجه بعقد كثير من ورش العمل واللقاءات الجماعية التي تشرح، وتناقش الموظفين بأهمية التوجه نحو المنظمة الريادية وفوائده.²

2- تحديد الأفكار والمجالات: في هذه الخطوة من المهم أن تحدد المنظمة الأفكار والمجالات التي ترغب في تحقيقها مع المخاطر المترتبة لها وكذلك التكلفة المالية التي تقع على عاتقها، وتحدد من خلال هذه الخطوة الزمنية، وحجم العمل، والربحية المتوقعة من التحول، ويساعد على ذلك التحول التدريب والإرشاد المكثف للنظام والنموذج المأمول.

3_ استخدام التقنية: استخدام التقنية يساعد على مرونة المنظمة، وقد استخدمت التقنية خلال العقدين الماضيين بنجاح في المنظمات الكبيرة والصغيرة على حد سواء، فلن تستطيع المنشآت الصغيرة التنافس في السوق فإن التقنية ستكون أهم المجالات التي تقربها من إمكانيات المنشآت الكبيرة، وفي المقابل فإن التقنية تجعل الشركات الكبيرة أكثر مرونة ما يقربها من الشركات الصغيرة عند الحاجة.

¹ بن عبد الرحمان الشميري، و وفاء بنت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 66.

²Howard Frederick, Donald F Kuratko, Richard M. Hodgetts, *Entrepreneurship: Theory, Process, and Practice*, Cengage Learning, Asia Pacific edition, 2007, pp 281.

4_ **القرب من العميل:** يتطلب التحويل نحو المنظمة الريادية أن تقترب من العميل الذي تخدمه، وربما كان لقوائم المعلومات الموجودة، أو غيرها دور بارز في القرب من العملاء.

5_ **الكفاءة والانتاجية:** إن المنظمة الراغبة في أن تكون منظمة ريادية عليها أن تتعلم سريعاً بكفاءة الأداء والانتاجية بأقل قدر من الموارد. إذا تتجه الشركات الناجحة إلى الاعتماد على الشركاء لمزيد من التحكم والسيطرة.

6_ **بناء نظام دعم قوي:** تحتاج المنظمة إلى بناء نظام دعم قوي للمنظمة الريادية، وتوافر هذا النظام المساند يعد مهماً للمنظمة الريادية، إذ أ، الأنشطة الريادية لا تأتي بالعادة بأولويات الأنشطة، خاصة أن هذه الأنشطة الريادية لا تتعلق مباشرة بالمستويات الدنيا والعمليات التشغيلية، ما يتطلب دعماً معنوياً ومادياً لترسيخ أنشطة ريادة الأعمال وبرامجها.

7_ **توفير الحوافز:** من المهم أن يكون هناك نظام للحوافز مرتبط مباشرة بالأداء لتلك الوحدات التي تتمكن من الريادة ما يعزز المنافسة بين الوحدات لمزيد من التوجه الريادي، علماً أن التحول للريادة هو عمليات متداخلة يشترك فيها أكثر من وحدة، وتعتمد كل وحدة ربما على الأخرى لتنفيذ الأداء المرغوب.

8_ **توفير نظام التقويم:** تحتاج المنظمة إلى نظام تقويم لمراجعة الأداء، وبتيح للوحدات الريادية التمدد والتوسع، وتلك التقليدية بالانحصار والتقليل.¹

ولينجح أي مشروع ريادي ويتمكن رواد الأعمال من تحقيق أفكارهم وخططهم يجب أن تتوفر فيهم بعض المتطلبات:

_ **القدرة على إدارة الوقت:** يجب أن يمتلك رواد الأعمال القدرة على إدارة وتنظيم الوقت والتحكم في من خلال تحديد الأولويات وكيفية إدارة الوقت المتاحة في إنجاز المهمات المحددة والتي يجب أن يتم إنجازها ضمن مدة زمنية متفق عليها من العملاء أو الزبائن.

_ **القدرة على إدارة الموارد المالية:** كيفية صرف الأموال أمر ضروري جداً لنجاح الأفكار الريادية يجب الانفاق بحذر وصولاً للوقت الذي تبدأ فيه المشاريع بتغطية تكاليفها ثم جني الأرباح، لذا يجب أن يتمتع ريادي الأعمال بمهارة إدارة المال والحسابات والتوفير.

_ **القدرة على إدارة الموارد البشرية:** إدارة الموظفين والتعامل معهم وضبط المشاكل والمشاحنات التي قد تشب بينهم التي لا تساهم في نجاح المشروع الريادي واستثمار الطاقة والجهد في الإنجاز.

¹ عائض القرني، ريادة الأعمال: المفاهيم والتطبيقات الرياض: دار الخريجي للنشر، 2018، ص 45.

ـ القدرة على ضبط النفس: ليتمكن ريادي الأعمال من إدارة مشروعه بشكل ناجح يجب ان يكون قادرا على ضبط نفسه وإدارة انفعالاته وخاصة تحت تأثير الضغوطات والتحديات.

ـ القدرة على التواصل الاجتماعي: إن التواصل الجيد مع الموظفين والعملاء والزبائن يحدد مدى نجاحك فالأشخاص يتأثرون بطريقة تواصلك معهم وقد تغير قراراتهم الشرائية بناء على أسلوب تعاملك معهم.

ـ اختيار موظفين مبدعين: اختيار الموظف المبدع والأحسن في عمله والحريص على تطوير نفسه وقدراته ومهاراته من أهم أركان نجاح أي مشروع ريادي.

ـ التدريب والتخطيط: تتطلب ريادة الأعمال العمل بشكل دائم على التعلم والتطوير والأحسن لذا يجب أن تتوفر مهارة التدريب والتعلم لدى ريادي الأعمال وكذلك العمل دون تخطيط مدروس بعناية ينتج عنه سوى بذل الكثير من الجهد وهدر الكثير من المال دون تحقيق النتائج المرجوة. لذا مهارة تخطيط وإدارة الأزمات ضرورية لنجاح أي مشروع ريادي.

ـ امتلاك مهار التسويق والاقناع: امتلاك رائد الأعمال لمهارة التسويق والاقناع تتيح لك الدخول على اسواق ومشاريع جديدة توسع من خلالها عملك وتحقق أرباحا أكثر.¹

المطلب الثالث: مفهوم رواد الأعمال وصفاتهم

رواد الأعمال لديهم الكثير من الخصائص التي تجعلهم مميزين، وارتبط نجاح المؤسسات والمشاريع ارتباطا وثيقا برواد الأعمال، لأن الريادي يمتلك القدرة على تحليل الظروف والرؤية المستقبلية التي تساعد على التنبؤ بالمخاطر، كما أن الريادي بفضل مهاراته والصفات العديدة التي يمتلكها وفي مقدمتها المجازفة والثقة والمثابرة على العمل يستفيد من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتقليل التكاليف. من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض مفهوم رائد الأعمال وخصائصه.

¹ دانا النسور، ماهي أهداف ريادة الأعمال ؟ ، 2022، <https://rouwwad.com/> ، 28/04/2023 ، 09:13.

أولاً: مفهوم الرواد

عُرف الريادي بأنه ذلك الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك.

_ عرف David McClelland 1961 رائد الأعمال بأنه شخص تحرك الحاجة لإنجاز شيء ورغبة شديدة في إضافة شيء للمجتمع.

_ عرف Collins 1970 رائد الأعمال على أنه شخص يتميز بالصلابة والحاجة إلى الاستقلالية والإنجاز، وعادة ما يسعى رائد الأعمال إلى الحصول على السلطة.

في حين عُرف الريادي كذلك أنه الشخص الذي يتمتع بالطاقة والحيوية وروح المجازفة والاستقلالية، والاستعداد للقيام بمهام وتحديات ممارسة المخاطرة والاستباقية إلى إنشاء مشاريع جديدة والتطوير.¹

_ رائد الأعمال هو المبادر في تبني الأفكار الجديدة، وهو من يسعى من يسعى إلى اكتشاف الفرص وتعظيمها، ومن يمتلك روح المخاطرة والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الغامضة، من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو.²

_ رائد الأعمال هو الفرد الذي يقوم بالتجديد والتغيير في الأسواق من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة والمساهمة في فتح أسواق ومنظمات جديدة.³

_ ومنه نستخلص أن رائد الأعمال هو ذلك الشخص الذي لديه القدرة على إدراك الفرص الواعدة في مجال عمله، ويبادر في استثمارها من خلال التفاعل بين خصائصه ومهاراته الشخصية.

¹ عامر خربوطلي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجامعة العربية السورية 2018، على الموقع: <https://pedia.svuonline.org/>، ص 7.

² الشيخ فؤاد، ملحم، يحيى، الكعاليك، و وجدان، صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2009، ص 497.

³ اللوزي، و خلود، أثر الخصائص الريادية في تعزيز القدرات الاستراتيجية، دراسة ميدانية في قطاع الاتصالات الأردنية، رسالة دكتوراه جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن. 2016، ص 26.

ثانياً: خصائص رواد الأعمال

- يحتاج رائد الأعمال إلى مجموعة من الخصائص الريادية التي تميزه عن غيره في مجال عمله ويقصد بالخصائص الريادية القدرات والسمات المميزة التي يتسم بها سلوك رواد الأعمال تساعد في إدارة عملهم بنجاح ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:
- _ تحمل المخاطرة: يجب أن يتمتع رائد الأعمال الناجح بالشجاعة وتحمل المخاطرة المحسوبة وانتهاز الفرص والاعتماد على الحظ والمصادفة.
 - _ المبادرة: تعتبر المبادرة من أهم ما يميز رواد الأعمال وتعني المبادرة أن يقوم رائد الأعمال من تلقاء نفسه بتوسيع العمل ليغطي منتجات جديدة.
 - _ الابتكار: يعرف الابتكار بأنه حلول إبداعية غير مألوفة لحل المشكلات، وتلبية الحاجات التي تأخذ صيغاً من التقنيات الحديثة فالابتكار يسمح للمنظمات بالتكيف مع المنظمات بسرعة، ويساعدها على اكتشاف المنتجات والأسواق الجديدة.
 - _ الحاجة إلى الإنجاز: تعد الحاجة إلى الإنجاز دافعاً لتقديم الأفضل والتميز في المواقف التنافسية. وهي سمة أساسية من سمات الريادي الناجح الذي يتحمل مسؤولية تحديد الهدف وبلوغه.
 - _ الرغبة في الاستقلالية: تعتبر الاستقلالية وممارسة العمل بدرجة عالية من الحرية سمة مهمة لدر الرياديين وتتجسد في سعي الريادي إلى امتلاك زمام المبادرة في العمل وتنفيذ المهام بما يتفق مع رؤيته.¹

ثالثاً: استراتيجيات رواد الأعمال

هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي لها دور كبير في تقديم المعونة لصاحب الفكرة الريادية حتى يحقق النجاح في أعماله وأفكاره، ومن الضروري أن لا يتم الاعتماد على طريقة العمل يوم بعد يوم واستخدام نفس الأساليب والألات، وأن يقوم بعملية التطوير والتحديث حتى يتم ملاحقة التغيرات التي تحدث في الوقت الحالي من تغيرات تكنولوجية وغيرها، فيتوجب عليه أن يقوم بتغيير مخطط سير العمل بما يلائم التغيرات والتطورات التي تحصل. ويجب أن يقوم ريادي الأعمال بتطوير مهاراته وخبراته من خلال دورات تدريبية وغيرها تساهم في نجاحه. ومن الاستراتيجيات التي تساهم في ضمان نجاح ريادة الأعمال:

¹ حمد سليمان، محمد كريم، أيمن عبد العظيم، و صالح محمد، مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة، دراسة ميدانية على ملاك المدارس الخاصة العاملة في مدينة البيضاء. المؤتمر الدولي، 2022، ص 9.

وضع خطة وتجهيزها: يتوجب على كل لرواد الأعمال أصحاب المشاريع مهما كان حجم المشروع لديه أن يقوم بإعداد الخطة أي أن يقوم بعملية التخطيط والتفكير بالمستقبل بشكل منطقي، سواء كان الريادي يقوم بإدارة مشروع كبير أو صغير أو متوسط الحجم، فيجب أن تتم مهمة التخطيط لفترات زمنية قصيرة المدى أو متوسطة المدى. ومن المفروض أن تجيب الخطة عن مجموعة من الأسئلة والإجابة عليها ومن هذه الأسئلة ما يلي:

- ✓ كيفية تحقيق الأهداف؟
- ✓ ما هو مصدر التمويل؟
- ✓ ما هي الطريقة المتبعة لتعيين العاملين وتدريبهم¹

وضع الأهداف: يجب أن يتم تحديد الأهداف قبل أن تبدأ بالعمل، ويتوجب عليك أن تقوم بتحديد الأهداف الشاملة للعمل والأهداف لفترات زمنية قصيرة الأجل، وأن تكون ناجحاً في العمل هو النمط الأساسي لتطبيق هدف وراء هدف. إن الأهداف مهام دقيقة ومحددة للغاية، يجب أن يكون للأعمال التجارية أهداف طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل لإبقائها في الطريق السليم، حيث أن العمل التجاري الناجح والمتنامي يكون قائم على تحديد أهداف معقولة ويكون لديها قابلية للقياس. إن معرفة النجاح يكون مختلف من ريادي لآخر، إلا أن أفضل قياس للنجاح هو أن يكون الريادي مستمتع بما يقوم به من أعمال، هذا يعتبر هو النجاح الحقيقي.

التدفق النقدي: يجب أن يكون لدى ريادي الأعمال علم إن المال هو الشيء الرئيسي في عالم الأعمال، فإنه من المستحيل أن تبدأ بفكرتك الريادية من غير أن تملك رأس المال، وليس لديك القدرة على أن تحقق التقدم دون أن يتحقق لك إيراد ويكون زيادة الإيرادات هو الهدف من البدء بالعمل الخاص. يجب على الريادي أن يملك العديد من المهارات والمعارف التي لها علاقة بالتدفق النقدي وإدارة الأموال فلا شيء يستطيع إنهاء المشاريع الصغيرة مثل عدم وجود المال لا يقوم بسداد الفواتير، والبطء في التسويق. إلى جانب ذلك فإنه عند وضع استراتيجية عمل، يجب أن يتم التركيز على المبيعات والإيرادات والتدفق النقدي، ومعرفة كمية الأموال التي يتم الحصول عليها بشكل يومي، كما يجب الاهتمام بصافي الربح وليس الربح الإجمالي. حيث إن هذا يمنح رؤية أكثر واقعية لكيفية تنفيذ العمل. وفي معظم الأوقات، يقوم

¹ عبد العزيز السبتي، ريادة الأعمال والابتكار في المنظمات الرياض: مكتبة العبيكان، 2016، ص 75.

أصحاب المشاريع الصغيرة بميزانية محدودة لا يعلم مقدار التدفقات النقدية. إذا لم تكن الإيرادات كافية للمحافظة على العمليات التجارية، من المهم أن يقوم بتمويل إضافي للعمل، والذي يكون إما عن طريق استثمارات إضافية أو من خلال القروض¹.

تعلم مهارات القيادة: هناك بعض الصفات والعادات التي يجب تواجدها في الشخص، والتي من خلالها يتم وصفه بأنه قائد، كما أن هناك بعض الصفات والعادات التي يتم إطلاقها عللا بعض الأفراد القياديين والناجحين، وعلى الرياديين الذين يمتلكون هذه المهارات ويقومون بكسب العادات الصحيحة في العمل، كما يجب القيام بدعم العاملين لديك، وأن تحقق الثقة بينك وبينهم وبين العملاء، فمهمة القائد هي التفويض ثم القيان بالمتابعة، لذلك لا يكون لديك الرغبة بالسيطرة وأن تقوم بالحفاظ على تنظيم الأعمال وأن تقوم بإعطاء العاملين التدريب المناسب وتحديد المهام التي يجب أن يقوم بها فريقك بوضوح وأن تقوم بتحفيزهم والاستماع لهم ولمقترحاتهم².

¹ محمد عبد الرحمن حسين، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، عمان: دار المسيرة، 2020، ص. 88.

² فاضل حمد سلمان، و طارق كاظم الناصري، ريادة أعمال المنظمات في إطار ممارسات القيادة الاستراتيجية بحث ميداني في وزارة النفط شركة المشاريع النفطية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2016، ص 195.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للتطور المالي والقطاع المصرفي وريادة الأعمال، وقد تم استعراض مفهوم التطور المالي وأبعاده المختلفة، لا سيما من حيث عمق القطاع المالي، كفاءة الخدمات المصرفية، وسهولة الوصول للخدمات المالية، يشكّل هذا الفصل نقطة الانطلاق الأساسية لفهم الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، ويساعد في تفسير طبيعة تأثير القطاع المالي على ريادة الأعمال. في المرحلة الموالية يأتي الفصل الثاني ليتناول الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بهدف إبراز أهم ما توصلت إليه، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف، للإسهام في بناء الأساس العلمي للدراسة الحالية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد الفصل:

قد اهتم العلماء الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين القطاع المصرفي وريادة الأعمال، وهذا راجع لأن القطاع المصرفي له دور كبير في عملية تمويل المشاريع الريادية من خلال المهام الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد والتي تتمثل في دور القطاع المصرفي في جمع الموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها لتمويل القطاعات التي تعاني من عجز ودعم المشاريع الاستثمارية ويزيد التطور المالي للقطاع المصرفي يزيد من فعاليته في دعم والتأثير على ريادة الأعمال حسب ما أظهرته أغلبية الدراسات التجريبية السابقة، التي قامت بتشخيص هذه العلاقة وسنقوم من خلال هذا الفصل بعرض الدراسات والبحوث التي تناولت هذا التأثير عن طريق عينات مختلفة حيث تم تقسيم الفصل الثاني على النحو التالي:

المبحث الأول: الدراسات التجريبية السابقة باللغة الأجنبية التي عالجت العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية السابقة باللغة العربية

المبحث الأول: الدراسات التجريبية السابقة باللغة الأجنبية التي عالجت العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال.

اتفق العديد من الاقتصاديين عللا الأثر الإيجابي للتطور المالي على ريادة الأعمال وقد عالجت العديد من الدراسات التجريبية العلاقة بين التطور المالي وريادة الأعمال خاصة في الدول التي تتميز بتطور القطاع المصرفي، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة باللغة الأجنبية وقد تم تصنيف الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت التطور المالي للقطاع المصرفي.

تم تخصيص هذا المطلب لعرض الدراسات السابقة التي تناولت التطور المالي للقطاع المصرفي:

1_ دراسة (L'ius's'a (2009: والموسومة بـ: "التطور المالي ، النوع الاجتماعي، وريادة الأعمال" ، جاءت هذه الدراسة لقياس تأثير القطاع المصرفي على نشاط ريادة الأعمال في عينة مكونة من 41 دولة للفترة (2001 _ 2004)، استخدمت الباحثة مؤشر الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى مؤشر صافي الفائدة كمقياس لكفاءة النظام المصرفي، حيث أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لتطور القطاع المصرفي على النشاط الريادي، لأن البلدان التي تمتلك أنظمة مالية متطورة، سواء كانت مصارف أو أسواق الأوراق المالية، ستوفر لرواد الأعمال التمويل اللازم لإنجاز المشاريع الريادية.

2_ دراسة (Lanfang Wang, Susheng Wang (2012: والموسومة بـ: "التطور المالي والنمو الاقتصادي: أدلة حديثة من الصين"، جاءت هذه الدراسة للبحث في علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 286 مدينة صينية خلال الفترة 2006 إلى غاية 2001 بالاعتماد على نماذج PANEL وأظهرت النتائج أن التطور المالي يرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة كذلك لتأثير البنوك والمؤسسات المالية المصرفية لها الدور الإيجابي على النمو الاقتصادي، بعد مؤشرات التطور المالي المتمثلة في حجم وعمق القطاع المالي الذي يحفز النمو الاقتصادي، مع زيادة استخدام الأسواق والمعاملات المالية الموجهة نحو الربح.¹

¹ Jin zhang, lanfang wang, susheng wang, journal of comparative economies, financial develop;ent and economic growth: Recent evidence from china, vol 40, Issue3, august, 2012.

3_ دراسة (2016) Mika Pajarinen, Annu kotiranta, Petri Rouvinen : الموسومة بـ: " الطموحات الأولية، والحجم، وكون الشركة ذات مسؤولية محدودة كعوامل تؤدي إلى النموين الشركات الناشئة"

قامت هذه الدراسة بتحليل خصائص الشركات الناشئة التقليدية وتطورها استنادا إلى بيانات الشركات المتوفرة في قواعد البيانات العامة، يقصد بها الشركات الناشئة، الشركات الشابة والصغيرة والمستقلة التي تمتلك العناصر الأساسية للنمو، ويتم إنشاء حوالي 4000 إلى 5000 من هذه الشركات سنويا، منها 6 إلى 7 % تنمو لتوظف مالا يقل عن 10 عمال في ثلاث سنوات، وقد زادت في الوقت نفسه من توظيفهم بنسبة 20 % على الأقل سنويا، ويعمل حوالي ثلاث شركات ناشئة في مجال الخدمات كثيفة المعرفة، ونحو 70% منها في قطاع الخدمات، فقط بضع عشرات من الشركات الناشئة الجديدة تعمل في الصناعات التحويلية ذات التقنية العالية، ما يقارب 70 % من الشركات الناشئة تستمر لمدة خمس سنوات على الأقل وخلال هذه الفترة تضاعف معدل توظيفهم في حين أن هذه الشركات تحصل على نسبة قليلة من استثمارات في رأس المال الاستثماري أو على إعانات تجديد عامة.¹

4_ دراسة (2016) Serife Ozsahin et Muhsin Kar : الموسومة بـ: "دور التطور المالي في ريادة الأعمال في اقتصادات الأسواق الناشئة"

هدفت هذه الدراسة لتحليل التفاعل بين تطور القطاع المصرفي وريادة الأعمال في عينة مكونة من 17 دولة من اقتصادات الناشئة للفترة 2004 إلى غاية 2009، اعتمد الباحثان على مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص وأظهرت النتائج الأثر الإيجابي لتطور القطاع المصرفي على ريادة الأعمال²

¹ Mika pajarinen, Petri Rouvinen, Initial Aspirations, Size, and Being a Limited-liability Company Cause Growth Among Startups, The Research institute of the finnish economy (ETLA Raportit) , N 65, 2016.

² Muhsin kar, serife ozsahin, Role of financial development on entrepreneurship in the emerging market economies, Aralik 11,3, 2016.

5_ دراسة Vuken keng Andrew wujung et dobinga Cletus fonchamngo(2016): "دور التطور المالي في زيادة الأعمال الخاصة في الكاميرون"

جاءت هذه الدراسة لتحليل تأثير تنمية القطاع المصرفي على زيادة الأعمال في الكاميرون لمدة (1980_2013) تم الاعتماد على مؤشر الائتمان المحلي والادخار للتعبير على تطور القطاع المصرفي وأظهرت نتائج الدراسة التجريبية أن التنمية وتطوير القطاع المصرفي له تأثير إيجابي على زيادة الأعمال.¹

6_ دراسة Zhaobin Fan, Ruohan zhang (2017) : "الموسومة بـ: الشمول المالي، وحواجز الدخل، وزيادة الأعمال: أدلة من الصين"

تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي للقطاع المصرفي على زيادة الأعمال للفترة 2005 إلى غاية 2014 في دولة الصين، وأظهرت نتائج الدراسة التجريبية ارتفاع معدلات الشمول المالي للمصارف يؤدي إلى رفع حجم زيادة الأعمال.²

7_ دراسة Cagatay Basarir, Ahmed Yusuf Sarihan (2017) : "الموسومة بـ: دراسة العلاقة بين ربحية القطاع المصرفي والمتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية باستخدام نموذج بانل ARDL"

هذه المقالة الأكاديمية، تقدم مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بالشمول المالي في القطاع المصرفي، مسلطاً الضوء على دور البنوك في تمكين الشمول المالي والعلاقة المتبادلة بين الشمول المالي وأداء البنوك. يناقش المؤلف كيف تؤثر السلطة التقديرية لإدارة البنوك والضوابط التنظيمية على نتائج الشمول المالي، مشيراً إلى أن هذه العوامل قد تدفع البنوك إلى اتخاذ قرارات لتحسين التكاليف أو الاستجابة للتغيرات التنظيمية، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عواقب غير مقصودة.

¹ Vuken keng Andrew wujung, Dobdinga Cletus fonchammyo, The Role of financial development on private entrepreneurship in cameroon journal of economics and sustainable developmet, ISSN2222, 1700, VOL 7, N 21, 2016.

² Zhaobin fan, et Ruoham zhang, financial inclusion entry barriers, and entrepreneurship: evidence from china, sustainability, 2017,9,2003.

8_ دراسة (2018) Francesco ceresia : والموسومة بـ: "دور التعليم الريادي في تنمية النوايا الريادية وتحسين الأداء الريادي: مراجعة منهجية لثلاثة عقود من الدراسات"

تستعرض هذه المراجعة الأدبية كيفية تأثير تعليم ريادة الأعمال على نوايا الطلاب في بدء أعمالهم التجارية الخاصة. وهي تستند إلى عدة دراسات رئيسية أجريت بين عامي 1997 و2012. تشير النتائج إلى أن التعليم الرسمي يعزز بشكل كبير الوعي الريادي والكفاءة الذاتية والتحفيز. ومع ذلك، فإن التأثير يعتمد على المحتوى والطريقة والمشاركة الواقعية في المناهج الدراسية. وتعتبر الخبرة العملية والتوجيه والمحاكاة فعالة بشكل خاص. تسلط المراجعة الضوء أيضاً على أن تعزيز بيئة تعليمية داعمة أمر ضروري في تشكيل عقلية إدارية.¹

9_ دراسة (2018) Muogbo Uju Sussan, Tomola Obamuyi : والموسومة بـ: "دراسة تأثير البنوك المتناهية الصغر في تعزيز وتنمية ريادة الأعمال في نيجيريا"

جاءت هذه الورقة لدراسة العلاقة بين التمويل المقدم من طرف البنوك على ريادة الأعمال بالاعتماد على الاستبيان والتحليل الإحصائي (ارتباط بيرسون، ANOVA) ... وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل البنكي تعزز ريادة الأعمال بشكل كبير. ومع ذلك، هناك تحديات، وتوصي الدراسة بتعزيز مؤسسات التمويل وتوفير الموارد لدعم رواد الأعمال الحاليين والطموحين.²

10_ دراسة (2019) Allan Mohamed, Mousa Hamdan : والموسومة بـ: "ريادة الأعمال من المنظور الاقتصادي"

باستخدام بيانات من مرصد ريادة الأعمال العالمي، تبحث هذه الدراسة ما إذا كانت ريادة الأعمال تساهم في النمو الاقتصادي. تظهر النتائج وجود علاقة إيجابية واضحة في البلدان المتقدمة، حيث تسمح المؤسسات والبنية التحتية الداعمة للشركات بالتوسع. في المقابل، في البلدان النامية، غالباً ما تنشأ ريادة الأعمال بدافع الضرورة وليس الفرصة، وتفتقر إلى الدعم المؤسسي لدفع عجلة التقدم الاقتصادي

¹ Francesco ceresia, The Role of entrepreneurship education in fostering entrepreneurial intentions and performances: A review of 30 years of research, Journal: equidad Desarro, Issn 1692-7311 N-31, 2018.

² Muogbo Uju Sussan, Tomola obamuyi, The Impact of Microfinance Bank on Entrepreneurship Development in Nigeria, journal of Business and economic development, vol 3, 2018.

الوطني. تخلص الدراسة إلى أن ريادة الأعمال وحدها ليست حلاً شاملاً للنمو، بل يجب أن تدعمها حوكمة قوية وأنظمة مالية وتعليم.¹

11_ دراسة Ramkorn vaiyavith Phattaramon kalassa, Natacha kulthai (2019): الموسومة بـ:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تدعم ريادة الأعمال (المشاريع الريادية) في المجال التكنولوجي، تم في هذه الدراسة تحليل وتلخيص ومراجعة الأدبيات لعوامل دعم حاضنات الأعمال ودورة حياة بدء التشغيل التكنولوجي لاستخلاص الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة وباعتماد عللاً مقابلات معمقة مع عشر شركات ناشئة ناجحة وتأكيد عامل الدعم من قبل خمسة خبراء في حاضنات الأعمال، وأظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الرئيسية الداعمة للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا الجديدة تتكون من التدريب على الابتكار وريادة الأعمال والموارد، والشبكات والإرشاد والمشورة التجارية، والتمويل كذلك يلعب دوراً مختلفاً في كل مرحلة من مراحل دورة حياة بدء تشغيل التكنولوجيا، ونرى أيضاً أن الشبكات والتمويل يمثلان دعماً أساسياً لبدء تشغيل التكنولوجيا.²

12_ دراسة Xiangfei Yuan, Haijung Hao, chenghua guan, Alex Pentland (2021): الموسومة بـ: "ما هي المكونات الأساسية للنظام البيئي الريادي في اقتصاد نام؟ دراسة تجريبية طويلة حول حاضنات الأعمال التكنولوجية في الصين"

تحلل هذه الدراسة الكمية كيفية مساهمة حاضنات الأعمال القائمة على التكنولوجيا في النظم البيئية الريادية في جميع أنحاء الصين. باستخدام بيانات بانل من 857 حاضنة وطنية (2015-2017)، تقدم الدراسة إطاراً يتكون من أربعة مكونات أساسية: الأشخاص والتكنولوجيا ورأس المال والبنية التحتية. لكل مكون تأثيرات إحصائية مهمة على أداء الحاضنة على المستويين الوطني والإقليمي. تدعم النتائج الفرضية القائلة بأن فعالية حاضنات الأعمال التكنولوجية تعتمد على التفاعل المتناغم بين رأس

¹ Allan Mohamed, Moussa Hamdan, Entrepreneurship and economic prespective, The journal of developing Areas, vol 53, N 01, 2019.

² Ramkorn, Vaiyavith Phattaramon Kalassa, and Natacha Kulthai. Financial Development and Entrepreneurship in Emerging Economies. Journal of Economic Studies 45, no. 3, 2019.

المال البشري والقدرات التكنولوجية والدعم المالي والبنية التحتية المادية والمؤسسية، مما يوفر للمسؤولين عن صنع السياسات ومصممي الحاضنات معلومات عن الأبعاد الأساسية للنجاح¹.

13_ دراسة (2021) Hanaa Hibah, Wail Alhakimi : والموسومة بـ "دور حاضنات الأعمال في تنمية ريادة الأعمال في اليمن"

تركز هذه الدراسة على حاضنات الأعمال في اليمن، وتؤكد على أهمية وجود عملية اختيار قوية لرواد الأعمال الذين ينضمون إلى برامج الحضانة. استنادًا إلى الملاحظات والمقابلات الإدارية، تسلط الدراسة الضوء على أن حاضنات الأعمال تعزز ريادة الأعمال بشكل كبير عندما تقوم بتقييم المشاركين واختيارهم بعناية. تضمن عملية الاختيار الصارمة والشفافة الإبداع في أفكار المشاريع والاستخدام الفعال للموارد. تساهم الدراسة بشكل عملي من خلال تحديد كيف يمكن لصانعي السياسات ومديري حاضنات الأعمال تعزيز فعالية الحاضنات من خلال معايير اختيار أفضل².

14_ دراسة (2021) Hasan Ghura , Arezou Harraf : والموسومة بـ " كيف سيعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل مستقبل ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي؟"

في الثورة الصناعية الرابعة، أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) تغييرات كبيرة في ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي. أظهرت الأبحاث الحديثة وجود قلق كبير بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على إنتاجية ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي. يهدف هذا الفصل إلى تطوير إطار نظري للتفكير في الآثار المحتملة للذكاء الاصطناعي على العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي. أولاً، نقوم بنمذجة ريادة الأعمال في الشركات الناشئة الجديدة باعتبارها السبب الرئيسي للدورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي. ثم، استنادًا إلى نظرية انتشار المعرفة، نقترح أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يجلب

¹ Xiangfei Yuam, Haijing Hao, chenghua Guan, Alex Pentland, What are the key components of an entrepreneurial ecosystem in a developing economy? A longitudinal empirical study on technology business incubators in china, General Economics, 2021.

² Hanna Hibah wail alhakimi, The Role of business incubators in the development of entrepreneurship in yemen , Journal of impact, vol 02, N 02, 2021.

فائدة خلق معرفة جديدة لريادة الأعمال وبالتالي يساهم في النمو الاقتصادي. أخيراً، نتناول الخطوط الرئيسية المحتملة للتطورات المستقبلية للذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال والنمو الاقتصادي.¹

15_ دراسة (2021) Nabamita Butta, Daniel Meierrieks: الموسومة ب: " التنمية المالية وريادة الأعمال"

تغطي هذه الدراسة التجريبية 136 دولة (2004-2017) وتبني مؤشراً متعدد الأبعاد للتنمية المالية يشمل العمق والوصول والكفاءة والاستقرار. باستخدام نهج المتغيرات الآلية، يثبت المؤلفون التأثير السببي للتنمية المالية على النشاط الريادي، لا سيما عندما تكون المؤسسات الاقتصادية والسياسية قوية. وتخلص الدراسة إلى أن توفر الائتمان والوصول إليه، إلى جانب جودة المؤسسات، عوامل حاسمة لريادة الأعمال.²

16_ دراسة (2021) Jianhua wei, Rong Xiong, Marria Hassan, Ala Mohamd Shoukry, Fres Fawzi Aldeek and J.A. Khader. الموسومة ب: "ريادة الأعمال، المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتأثير الابتكار على الأداء المالي للبنوك"

تستعرض هذه الورقة العديد من الدراسات التي أجريت في شبه الجزيرة العربية وأفريقيا. وتُظهر وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة المتعلقة بريادة الأعمال (مثل خصائص مجلس الإدارة) والأداء المالي للبنوك. كما تسلط الضوء على أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) تعزز الأداء المالي من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وثقة أصحاب المصلحة.³

¹ Hasan Ghura, Arezou Harraf, How will Artificial Intelligence Reshape the future of entrepreneurship and economic Growth?, Studies in computational Intelligence, vol 954, 2021.

² Nabamita Dutta, Daniel Meierrieks, Financial development and entrepreneurship, Journal: international Review of economics and finance , vol 73, 2021.

³ Jianhua Wei, Rong Xiong, Marria Hassan, Ala Mohamed shoukry, fares fawzi Aldeek and J.A. Khader, Entrepreneurship, Corporate Social Responsibilities, and innovation impact on bank's financial performance, Frontiers in psychology _ Original research, vol 12, 2021.

17_ دراسة (2022) Abderrazak Ahmed Laghouag: والموسومة بـ "تحليل تأثير العوامل الرئيسية لنجاح توجه ريادة الأعمال الإلكترونية على الأداء المصرفي"

تقوم هذه الدراسة، التي أجريت في المملكة العربية السعودية، بتقييم كيفية تأثير العوامل المحفزة للتوجه الريادي في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية — وخاصة رأس المال البشري — على أداء البنوك. ومن خلال استطلاع رأي موظفي البنوك، توصلت الدراسة إلى أن التوجه الريادي في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية يحسن بشكل كبير من القدرة التنافسية والأداء المالي وخدمة العملاء.¹

18_ دراسة (2022) Folorunsho M.Ajide, Titus Agobami Oj eyinka: والموسومة بـ "العلاقة بين التنمية المالية وريادة الأعمال: دروس مستفادة من إفريقيا"

تغطي هذه الدراسة التجريبية 136 دولة (2004-2017) وتبني مؤشراً متعدد الأبعاد للتنمية المالية يشمل العمق والوصول والكفاءة والاستقرار. باستخدام نهج المتغيرات الآلية، يثبت المؤلفون التأثير السببي للتنمية المالية على النشاط الريادي، لا سيما عندما تكون المؤسسات الاقتصادية والسياسية قوية. وتخلص الدراسة إلى أن توفر الائتمان والوصول إليه، إلى جانب جودة المؤسسات، عوامل حاسمة لريادة الأعمال.²

19_ دراسة (2022) Tamer Ayad Abu Elnasr e.Sabaih: والموسومة بـ: "دعم حاضنات الجامعات والنوايا الريادية بين خريجي السياحة: الدور الوسيط للموقف الشخصي"

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير الدعم المقدم من حاضنات الأعمال الجامعية - لا سيما في مجال بناء الشبكات والتدريب والمساعدة المالية - على نوايا خريجي السياحة في مجال ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية. من خلال استطلاع 750 طالباً في السنة النهائية باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية (SEM)، كشفت الدراسة أن دعم الشبكات يؤثر بشكل كبير على المواقف والنوايا الريادية بشكل مباشر.

¹ Abderrazak Ahmed Laghouag, Assessing the impact of e_entrepreneurship orientation key success factors on bank's performance, Management and entrepreneurship trends of development, Issue 01 (19), 2022.

² Folorunsho M. Ajide, Titus Ayobami Ojeyinka, Financial development and entrepreneurship: insights from Africa, Journal of financial Regulation and compliance, vol 30, Issue 05, 2022.

وفي الوقت نفسه، فإن التدريب والدعم المالي، على الرغم من أنهما لا يزيدان بشكل مباشر من نية ريادة الأعمال، إلا أنهما لهما تأثير غير مباشر من خلال تعزيز مواقف الخريجين. في جوهرها، تعمل العقلية الإيجابية كوسيط كامل بين التدريب/التمويل ودافع ريادة الأعمال. تشير النتائج إلى أن مديري حاضنات الأعمال يجب أن يعطوا الأولوية لبناء منصات شبكات قوية وتعزيز المواقف الإيجابية تجاه ريادة الأعمال لتشجيع الخريجين بشكل فعال على السعي وراء ريادة الأعمال.¹

20_دراسة Mekhzoumi lotfi, Zerrouki feyroutz, Ahmed R, elwawi (2022) والموسومة بـ: " أثر ريادة الأعمال والعمولة على البيئة في الدول المتقدمة: مقارنة منحى كوزنتس البيئي "

جاءت هذه الدراسة للبحث في دور ريادة الأعمال والعمولة على الاستدامة البيئية التي تصف كيف تبقى الأنظمة الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت، عن طريق نموذج كوزنتس البيئي الاقتصادي وهو تمثيل بياني لفرضية اقتصادية سيمون كوزنتس، التي تقضي أن اللامساواة الاقتصادية في بلد ما تكون مرتفعة، في بدايات النمو الاقتصادي، قبل أن تدخل مرحلة انخفاض عند بلوغ معدل الدخل الوطني حاجزا حرجا، يفترض كوزنتس بأن الاقتصاد الحر يقضي على التفاوت الاقتصادي، فقط بآليات السوق الحر والنمو الاقتصادي، وهذا لمعرفة آليات تأثير ريادة الأعمال ونهضة العمولة في الدول المتقدمة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية من جهة، وعواقبها البيئية من جهة أخرى، اعتمد الباحثون على دراسة تأثير النتائج المحلي الإجمالي للفرد، وريادة الأعمال، والعمولة وعوامل التحكم الأخرى على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في 19 دولة متقدمة للفترة 2001_2019 أشارت النتائج التجريبية أن العمولة المتزايدة في البلدان المتقدمة لها تأثير إيجابي كبير على البيئة، حيث تعمل العمولة على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكذلك وجود علاقة هامة وإيجابية بين العمولة وانبعاثات أكسيد الكربون، لذلك وضع ضرائب بيئية تشكل أداة أساسية قد تفيد البيئة والمناخ، كما أن هناك توسع في مؤشر العمولة الذي يأخذ بعين الاعتبار

¹ Tamer Ayad Abu elnasr e. sabaih and Ibrahim A. Elshaer, University Incubator Support and Entrepreneurial Intention among Tourism Graduates: Mediating Role of Personal AttitudeTourism gaduates, Sustainability, vol 14, N 23, 2022.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من شأنه أن يقلل بشكل كبير من التداعيات البيئية السلبية.¹

21_دراسة (2023) Fernando Bolivar, Miguel A.Duran, Ana Lozano vivas: والموسومة بـ: "مساهمات نموذج الأعمال في أداء ربحية البنوك: مقارنة بالتعلم الآلي"

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين الربحية ونماذج الأعمال (BMs) عبر مختلف أنواع البنوك، تقترح الورقة استراتيجية بحثية تستند إلى تقنيات التعلم الآلي. تسمح هذه الاستراتيجية بتحليل ما إذا كان الحجم والأداء الربحي يقفان وراء تباين نماذج الأعمال، مع تحديد نماذج الأعمال استنادًا إلى كيفية مساهمة مكونات محفظة البنك في الربحية. يركز التمرين التجريبي على النظام المصرفي للاتحاد الأوروبي. تشير نتائجنا إلى أن البنوك ذات المستويات المماثلة من الأداء تشترك في سمات استراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، تبدو نسب رأس المال المرتفعة متوافقة مع الربحية العالية للبنوك.²

22_دراسة (2023) Sumaiya Binto Islam, Laboni Mondal تحليل تجريبي للتحويلات المالية والتطور المالي في دول أمريكا اللاتينية

تبحث هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج التجريبي لدراسة العلاقة بين تدفقات التحويلات المالية والتنمية المالية في 4 بلدان ذات دخل متوسط منخفض في أمريكا اللاتينية. باستخدام مجموعة بيانات البانل من عام 1996 إلى عام 2019، كشفت الدراسة أن التحويلات المالية والتنمية المالية مرتبطان بشكل إيجابي في هذه البلدان. كما أظهرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم يرتبطان ارتباطاً إيجابياً بالتنمية المالية، في حين أن انفتاح التجارة له علاقة سلبية بالتنمية المالية. لذلك، يجب على صانعي السياسات في هذه البلدان تنفيذ وصياغة سياسات من شأنها أن تحفز العمال المهاجرين على إرسال الأموال عبر القنوات الرسمية، مما سيزيد من تأثير التحويلات المالية على البلد المستقبل.³

¹ Mekhzoumi Lotfi, Zerroukhi Fairouz, Elwawi ahmed Rezek, Impact Of Entrepreneurship And Globalization On Environment In Developed Countries: Environmental Kuznets Curve Approach, Journal of North African Economics, Vol 18, N 03, 2022

² Bolivar, Fernando, Duran, Miguel A, Lozano-Vivas, Ana, Business model contributions to bank profit performance: A machine Learning approach, Research in International business and finance, Elsevier, vol 64, 2023.

³ Sumaiya Binto Islam, Laboni Mondal, An Empirical Analysis on Remittances and financial development in latin American Countries, arXiv.org, 2023.

23_ دراسة (2024) Alexander Rom: والموسومة بـ " المنافسة المصرفية المحلية وأسعار الفائدة على قروض المستهلكين: دليل من 13 دولة في منطقة اليورو (2014-2020) "

تناولت هذه الدراسة أثر المنافسة المصرفية المحلية على أسعار الفائدة المطبقة على قروض المستهلكين بالاعتماد على بيانات 13 دولة في منطقة اليورو (2014-2020)، خلصت الدراسة إلى أن المنافسة المصرفية المحلية - المقاسة بعدد فروع البنوك للفرد - أدت إلى ارتفاع طفيف في أسعار الفائدة على قروض المستهلكين. كما أكدت الدراسة أن أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي الأوروبي، وسعر صرف اليورو، ومخاطر الدولة، جميعها تؤثر بشكل كبير على تكلفة الاقتراض.¹

24_ دراسة (2024) Henlata Sharma, Aparna Andhalkar, Oluwaseun Ajao, Bayade Ogunleye: والموسومة بـ " دراسة أثر زيادة الأعمال والعملة على البيئة في الدول المتقدمة باستخدام مقاربة منحى كوزنيس البيئي "

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل التضخم والبطالة ومخاطر الائتمان في البنوك في إنجلترا. من خلال مقارنة الخوارزميات التقليدية بتلك القائمة على الذكاء الاصطناعي، وجدت الدراسة أن أدوات التعلم الآلي تتفوق في الدقة، حيث تصل دقتها إلى 95٪. كما أظهرت أن معدلات البطالة والتضخم ترتبط ارتباطاً إيجابياً بمخاطر الائتمان، في حين أن المدخرات الوطنية والديون العامة وتتبع علاقة عكسية معها.²

25_ دراسة (2025) Christian Barra, Christian Daniello: والموسومة بـ "هل يُعدّ تنوع النظام المصرفي عاملاً مؤثراً في العلاقة بين التطور المالي وريادة الأعمال؟ دليل من الدول المتقدمة والنامية"

¹ Alexander Rom, Domestic banking competition and consumer loan interest rates: Evidence from 13 Eurozone countries (2014–2020). European Journal of Economics, 2024, 45(2)

² Sharma, H., Andhalkar, A., Ajao, O., & Ogunleye, B, Impact of entrepreneurship and globalization on environment in developed countries: Environmental Kuznets Curve approach. Journal of North African Economics, 2024, 16(2), 55–72.

دراسة تجريبية شملت 51 دولة (2006-2020) تبحث في كيفية تأثير الوسطاء المصرفيين المختلفين - أي البنوك التجارية المؤسسات الائتمانية والبنوك التعاونية - على ريادة الأعمال. تؤكد النتائج أن التنمية المالية تعزز ريادة الأعمال، لا سيما عن طريق البنوك التجارية. كما أن التنوع المصرفي - وجود أنواع متعددة من المؤسسات المالية - يعزز هذا التأثير.¹

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت ريادة الأعمال باللغة الأجنبية

تم تخصيص هذا المطلب لعرض الدراسات السابقة لريادة الأعمال باللغة الأجنبية:

1_ دراسة (1987) Candace Campbell, David N. Allen: الموسومة بـ: "صناعة حاضنات الأعمال الصغيرة: التنمية الاقتصادية على المستوى الجزئي"

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حاضنات الأعمال في أمريكا، عن طريق مسح وطني لدراسة خصائص حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها، بالاعتماد على المنهج الكمي ل أكثر من 50 حاضنة في أمريكا عن طريق الاستبيان، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن حاضنات الأعمال في أمريكا تتحصل على الدعم والحكومي وتقوم بتقديم التمويل بشكل جيد للمشاريع الناشئة، وأكثر الحاضنات نجاحا وكفاءة هي الحاضنة المرتبطة بالجامعات والشركات الصناعية الكبرى.²

2 _ دراسة (1987) Raymond W. Smilor: "إدارة نظام الحاضنات: عوامل النجاح الحاسمة لتسريع نمو الشركات الناشئة"

¹ Christian Barra, Christian Daniello, Does banking diversity matter on the financial development-entrepreneurship nexus? Evidence from developed and developing countries. Journal of Global Financial Development, 12(1), 77-95, 2025.

² Candace Campbell, David N. Allen, The small business incubator industry micro- level economic development, Sage journals, vol 1, Issue 2, 1987.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عوامل نجاح الحاضنات في دعم ريادة الأعمال، وعرض تجارب ناجحة لحاضنات الأعمال لتبيين كيفية الدعم الذي تقدمه وأهميتها في تطوير الشركات. وهذا عن طريق دراسة حالة، وأظهرت النتائج أن الحاضنات الناجحة لا تكتفي بالبنية التحتية و تقدم خدمات استشارية، ودعم مالي وتساهم في عملية التسويق.¹

3_ دراسة Zoltan J. Acs, Laszlo Szerb (2007): الموسومة بـ " ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي ودور السياسة العامة في دعمهما"

قدمت هذه الدراسة في المؤتمر العالمي الثاني لبحوث ريادة الأعمال. ركز المؤتمر على تطوير فهم أفضل للعلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي، بالاعتماد على بيانات GEM وأظهرت نتائج الدراسة أنه يجب أن تركز البلدان المتوسطة الدخل على زيادة رأس المال البشري، وتحسين توفر التكنولوجيا، وتعزيز تنمية المشاريع. أثبتت الدراسة دور ريادة الأعمال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإن تأثيرها في البلدان النامية يكون أقل أهمية بسبب التحديات المؤسسية والبنية التحتية.²

¹ Rymond w. Smilor, Manging the incubator system: critical Success factors to accelerate new company development, IEEE on engineering mangment, vol 34, Issue 3, 1987.

² Zoltanj. Acs / Laszlo Szerb, Entrepreneurship, Economic growth and public policy / 23 november 2006, vol 28, pages 109_122, Journal, Springer Nature link.

4_ دراسة (2008) Monder Ram, Trevor Jones : والموسومة بـ: "ريادة

الأعمال لدى المهاجرين: تأملات في البحث والممارسة. المجلة الدولية لسلوك وبحوث ريادة الأعمال"

هذه الدراسة تتبع المنهج الوصفي لأنها تركز على تحليل الأبحاث السابقة المتعلقة بريادة الأعمال النسائية والفئات المهمشة في بريطانيا ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن رواد الأعمال يجدون صعوبة في الوصول إلى التمويل في المراحل الأولى من إنشاء المشروع، كما أن الطابع الذكوري يهيمن على ريادة الأعمال، وبالرغم من أنه تم تطوير برامج لدعم الريادة النسائية إلا أنها لا تزال غير كافية.¹

5_ دراسة (2008) Peter Rosa, Waswa Balusywa, Sarath Kodithuwakku : والموسومة بـ: دوافع ريادة الأعمال في الدول النامية: ماذا تعني حقًا

ريادة الأعمال بدافع الضرورة والفرصة؟

هدفت هذه الدراسة النوعية لدراسة حالة دولتي أوغندا وسريلانكا شملت هذه الدراسة 1006 شخص بالغ في أوغندا ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض هم أقل ميولاً لإنشاء مشاريع ريادية ويفضلون البقاء على الوظيفة حتى وإن كانت توفر لهم مستوى معيشي جد بسيط، والأشخاص ذوي المستوى المعيشي جيد إلى ممتاز هم أكثر مسولاً للعمل الريادي.²

6_ دراسة (2011) Sameekha Desai : والموسومة بـ "قياس ريادة الأعمال في الدول النامية .

مجلة ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية"

تعتمد هذه الدراسة على تحليل ومناقشة الأدبيات التجريبية السابقة، وتناولت ريادة الأعمال الرسمية والغير رسمية، بالاعتماد على مؤشر الريادة العالمي GEM، والبنك الدولي بالإضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بهدف عرض أهم تحديات التي تواجه الرواد في الدول النامية، وأظهرت النتائج المستخلصة من الدراسة وجود ثغرة كبيرة بين القطاع الرسمي والغير رسمي في الدول النامية، وأنه

¹ Monder Ram, Trevor Jones ,Migrant entrepreneurship: Reflections on research and practice. International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, 14(5), 353–357, 2008.

² Peter Rosa, waswa Balunywa, sarath s. kodithuwakku, Entrepreneurial Motivation in Developing countries: what Does Necessity and Opportunity Entrepreneurship really mean?, SSRN electronic journal, Vol 26 N 4, 2008.

يجب وضع معايير خاصة بالدول النامية في هذا الجانب إلى ريادة الأعمال هنا تعتبر ضرورة عكس الدول المتقدمة أين تكون ريادة الأعمال خيار أو فرصة أفضل.¹

7_ دراسة (2014) Yoonyoung Cho, Maddalena Homorati: الموسومة ب: "تحليل انحدار ميتا لبرامج ريادة الأعمال في الدول النامية"

جاءت هذه الدراسة لتحليل تأثير برامج الدعم على ريادة الأعمال في الدول النامية وأظهرت النتائج أن برامج الدعم لها تأثير إيجابي على النشاط الريادي لدى فئة الشباب وأن بدائل التمويل مثل رأس المال المخاطر والاستثمار الملائكي فعالة أكثر في دعم ريادة الأعمال.²

8_ دراسة (2018) Megersa Debela Daksa, Molla Alemayehu Yismaw, Sisay Diriba Lemessa and Shemelis Kebede Hundie: الموسومة ب:

"ابتكار الشركات في الدول النامية: دراسة حالة من إثيوبيا"

هدفت هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج القياسي لتحديد عوامل الابتكار في المؤسسات وتم استخدام نموذج (Probit)، وبعد تطبيق هذه الدراسة على مجموعة من الشركات مختلفة من حيث الحجم منها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تم استنتاج عوامل الابتكار والمتمثلة في مستوى التعليم، التدريب الوظيفي الاعتماد على الرقمنة والمواقع الالكترونية تؤثر بشكل كبير وفعال في أداء المؤسسات.³

9_ دراسة (2019) Abigall Knox, Nthabiseng Mohlakoana, Hans Bressers, Jiska de Groot: الموسومة ب: "طموحات النمو لدى المؤسسات الصغيرة وغير الرسمية في قطاع الأطعمة الجاهزة: عندما تعبّر عن نفسها"

¹ Sameekha Desai, Measuring Entrepreneurship in Developing countries, journal entrepreneurship and economic Development, united Nations university, Springer Nature2 link, 2011.

² yoon young cho, Maddalena honorati, Entrepreneurship Programs in developing countries: A meta regression analysis, journal: labour economics, vol 28, 2014.

³ Megersa Debela daksa, Molla alemayehi yismaw, Sisay diriba Lemessa, Shemelis Kebede Hundie, Enterprise innovation in developing countries an evidence from Ethiopia, Journal of Innovation and Entrepreneurship, vol 7, 2018.

هذه الدراسة الوصفية التي استهدفت فئة رواد الأعمال في مجال المطاعم والذين تلقوا الدعم من طرف حاضنات الأعمال، تم استنتاج أن جميع رواد الأعمال الذين يدخلون في برامج الاحتضان يملكون رغبة كبيرة في نمو وتطوير مشاريعهم، بينما القوانين الحكومية تعرقل هذه الرغبة في النمو.¹

10_ دراسة (2021) Mao Youjia, Cao Qilin, Yang Benzhang: الموسومة بـ: "أس المال الاجتماعي في شركات رأس المال المخاطر وأدائها المالي في الصين"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير رأس المال المغامر على الأداء المالي للمؤسسات الريادية الناشئة في الصين، وهذا بالاعتماد على شركات رأس المال الاجتماعي، بغرض ربط العلاقة بين رأس المال الاجتماعي في دعم رأس المال المغامر، وهذا وفق دراسة قياسية تمت عن طريق محاكاة رقمية وكانت نتائج الرئيسية للدراسة أنه العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال المغامر ليست قوية في الصين أي أن الروابط الاجتماعية لا توفر تمويل أفضل.²

11_ دراسة (2022) Ibrahim Kabir, Yazid Abubakar Abdullahi, MMuzamil Naqsh bandi: الموسومة بـ: "قياس التوجه الريادي والنظرية المؤسسية للمؤسسات غير الرسمية: التحقق من صلاحية المقياس"

جاءت هذه الدراسة بالاعتماد على 45 شركة غير رسمية بالاعتماد على مقياس Scale يتضمن عوامل مؤسسية وريادية مثل الابتكار والمخاطرة، وأظهرت النتائج أن مقياس المخاطرة وعدم اليقين كانت عالية الثبات وبالتالي فإن التوجه نحو ريادة الأعمال الغير رسمية في تزايد مستمر وهذا راجع لسهولة بدأ النشاط الريادي بعيدا عن القيود والقوانين التي تقع عائقا أمام ريادة الأعمال.³

¹ Abigall Knox, Nethabiseng Mohlakoma, Hans Bressers, Jiska de Groot, Aspirations to grow: when micro-and informal enterprises in the street food sector speak for themselves, Journal of global entrepreneurship research, 2019.

² Mao Youjia, Cao Qilin, Yang Benzhang, Social capital at venture capital firms and their financial performance in china, Web of conferences, 2021.

³ Ibrahim kabir, Yazid Abubakar, Abdullahi, Mmuzamil Naqshbandi, Measuring entrepreneurial Orientation and institutional theory for informal enterprises: scale validation, vol 57, 2022.

12_ دراسة Patrick Haslanger, Erick E. Lehmann Nikolaus (2022)

Seitz : والموسومة بـ : " تأثير رأس المال المخاطر المؤسسي على الأداء: دراسة تحليلية

شمولية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت استثمارات رأس المال المؤسسي لها علاقة بتحسين أداء الشركات الريادية الناشئة، اعتمدت هذه الدراسة على مناقشة 32 دراسة تجريبية سابقة وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار المغامر وتحسنت أداء الشركات الناشئة.¹

13_ دراسة Rania Sama, Nouredine Abdelbaki (2023)

والموسومة بـ : " محددات ريادة الأعمال غير الرسمية وأثرها على الاقتصادات "

هدفت هذه الدراسة لمقارنة ريادة الأعمال الغير رسمية في المغرب وايطاليا بالاعتماد على المنهج القياسي وأبرزت النتائج أن السبب الرئيسي وراء ممارسة النشاط ريادي غير رسمي هو انخفاض التكلفة وزيادة الحاجة إليها، كثرة القيود والقوانين والضرائب وبالرغم كل هذا ريادة الأعمال الغير رسمية تساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدين.²

14_ دراسة SCOTT Shane (2023) والموسومة بـ : " أهمية الاستثمار الملائكي في

تمويل نمو المشاريع الريادية "

عملت هذه الدراسة على تحليل دور الاستثمار الملائكي في دعم الأنشطة الريادية في المراحل الأولى لإنشاء المشاريع، والتعرف أكثر على المستثمرين الملائكيين وآليات الدعم التي تقدمها للشركات الناشئة، بالاعتماد على تحليل الدراسات السابقة، ومن النتائج المتحصل عليها أن الاستثمار الملائكي هو مصدر تمويلي في غاية الأهمية خاصة في المراحل الأولى للتأسيس وكذلك يقدمون دعم معنوي متمثل في تقديم الإرشاد والعلاقات.³

¹ Patrick Haslanger, Evik E. Lehmann, Nikolaus Seitz, The performance effects of corporate venture capital: a meta – analysis, The journal of Technology transfer, vol 48, 2022.

² Rania sama, Nour Eddine Abd, The Determinants of informal entrepreneurship on economies, Academy of entrepreneurship journal, elbaki, vol 29, ISSN: 1528-2686.

³ Scott shane, The importance of angel investing in financing the growth of entrepreneurial ventures, The quarterly journal of finance, vol. 02, n02, 2023.

15_ دراسة (2023) José Fernando Lopez_ Munoz, Josefina Novejarque_ Civera, Mabel Pisa_Bo
والموسومة بـ: "أهمية

الاستثمار الملائكي في تمويل نمو المشاريع الريادية"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل والسمات الشخصية التي تؤثر على سلوك ريادة الأعمال والابتكار في الدول مرتفعة الدخل، بالاعتماد على بياناً بانل لـ 16 دولة أوروبية ومؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير قوي للتكنولوجيا على مستوى ريادة الأعمال والابتكار في الدول الأوروبية.¹

16_ دراسة (2023) Sofia Gomes, Joao.M.Ferreira, JoaoM.Lopes
والموسومة بـ: " العلاقة بين ظروف ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي في بيئات ريادية: دراسة تطبيقية على دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) "

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى تحليل تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مع التفرقة بين دول متوسطة الدخل وعالية الدخل، حيث شملت العينة 37 دولة تم تصنيف الدول حسب تصنيف البنك العالمي لـ GNI، وتم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي السنوي كمتغير تابع و12 مؤشراً مستقلاً نذكر منها: تمويل رواد الأعمال، دعم الحكومة، الضرائب والبيروقراطية، التعليم الريادي الأساسي وما بعد المدرسة، نقل البحث والتطوير، البنى التحتية، السوق الداخلي، الثقافة الاجتماعية، وغيرها. وتم الاعتماد على بيانات بانل للفترة 2000 إلى 2020، وكانت النتائج كالتالي:

البيئة الثقافية والسوقية عاملان جوهريان في دعم النمو عبر الريادة في دول OECD، كذلك البرامج الحكومية تدم بدء النشاط الريادي في المراحل الأولى للنمو. الفروقات بين دول متوسطة وعالية الدخل.²

¹ José fernando Lopez – Munoz, Josefina Novejarque – Civera, Mabel pisa-Bo, The importance of angel investing in financing the growth of entrepreneurial ventures, International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, vol 29, Issue 7, 2023.

² Sofia Gomes, Joaoj . M – Ferreira, Joao M – Lopes, , International Journal of Entrepreneurship and Innovation, Vol. 24, N 04, 2023.

17_دراسة (2024) Anna Kus et ogullari, Huseyin Kusetogullari,

Martin Andersson, Tony Gorschek: "مراجعة منهجية للذكاء الاصطناعي

التوليدي في بحوث ريادة الأعمال: القضايا الراهنة والاتجاهات المستقبلية"

هدفت هذه للدراسة التحليلية التي اعتمدت على مراجعة 83 دراسة سابقة أغلبها من مواقع Web Of Science و Scopus بالاعتماد على تقنيات حديثة في تحليل الدراسات والمتمثلة في TF-IDF و ACP فالأولى تقوم بتحليل الكلمات المفتاحية والثانية من أجل تحليل الأبعاد الأساسية من أجل تصنيفها الدراسات في فئات متشابهة، وأظهرت نتائج هذا التحليل ضرورة النظر في القوانين التي تيسر ريادة الابتكار ووضع برامج حكومية لدعم الابتكار والتخفيف من السياسات الضريبية خاصة في بداية إنشاء المشاريع فتح الفرص أمام الاستثمار الملائكي ورأس المال المخاطر وتبني التكنولوجيا والرقمنة في العمل الريادي.¹

18_دراسة (2024) Marcello Mariani, Yogeshk Dwivedi الموسومة بـ :

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الابتكار: اتجاهات ومراحل البحث المستقبلية"

هذه الدراسة هي عبارة عن تحليل ومناقشة دراسات السابقة حول ريادة الأعمال والابتكار وفائدة الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative Artificial Intelligence في هذا النطاق، وأظهرت النتائج أهمية استخدام GenAI في الابتكار الريادي ومراجعة الأطر القانونية والتنظيمية من أجل ضمان الاستعمال الجيد والأخلاقي.

¹Anna Kus et ogullari, Huseyin Kusetogullari, Martin Andersson, Tony Gorschek, A systematic review of generative artificial intelligence in intreprenurship research, current issues and future dirctions, Gen AI in entrepreneurship, arvxiv General economics, 2025.

19_ دراسة (2025) Débora De_Esteban_Escobar, Carmen De_Pablos_Heredero, José Luis Montes_Botella, Francisco José Blanco_Jiménez:

والموسومة بـ: "أثر الذكاء العاطفي على نجاح الشركات الناشئة في الحاضنات التجارية"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التدريب الذي تقدمه حاضنات الأعمال على مهارة رواد الأعمال في التسويق لمنتجاتهم، وتقييم الدعم الذي تقدمه الحاضنات في تطوير ريادة الأعمال وهذا بالاعتماد على النماذج الهيكلية SEM، وأظهرت النتائج أن برامج التدريب التي تقدمها الحاضنة تقدم الدعم المالي والنفسي وتعزيز الثقة وإنشاء علاقات مع المستثمرين للرواد الأعمال الجدد وتتيح إمكانية للتطور وصولاً إلى النمو.¹

20_ دراسة (2025) Ibrahima Barry, Lassana Cissokha: والموسومة بـ: "أثر الخصائص الفردية والأسرية على ريادة الأعمال غير الرسمية بين الشباب في السنغال"

ناقشت هذه الدراسة بالاعتماد على الانحدار اللوجستي لعينة من الشباب على نشاط ريادة الأعمال في السنغال، وأظهرت النتائج أن الشباب هم الأكثر ميولاً للنشاط الريادي وخاصة الغير رسمي، كذلك لا يوجد تأثير كبير للمستوى التعليمي على ريادة الأعمال، كما أن المستوى المعيشي للأسرة يؤثر تأثير إيجابي على بدأ النشاط الريادي كذلك وجود علاقة بين ريادة الأعمال والتاريخ الريادي للعائلة.²

¹ Débora De – Esteban – Escobar, Carmen De – pablos – Heredero, José Luis Montes – Botella, and Francisco José Blanco – Jiménez, Impact of emotional intelligence on the success of Start-Up in business incubators, Frontiers, 2025.

² Ibrahima Barry, Lassana cissokho, Effects of individual and household characteristics on informal entrepreneurship among youths in Senegal, Journal of global entrepreneurship research, vol 15 N 5, 2025.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية السابقة باللغة العربية

في هذا المبحث سنقوم بعرض مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة باللغة العربية وقد تم تصنيف الدراسات السابقة إلى مطلبين الدراسات السابقة باللغة العربية خاصة بزيادة الأعمال والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التطور المالي والقطاع المصرفي باللغة العربية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت التطور المالي للقطاع المصرفي

في هذا المطلب سيتم عرض الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت التطور المالي والقطاع المصرفي.

1_ دراسة بلقاسم بن علال (2014): والموسومة بـ : دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي، المطبقة في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990_2011)

جاءت هذه الدراسة لتحليل علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي، والتطور المالي في الدول النامية، حيث يتم من خلالها تقييم أثر تطبيق هذه السياسة على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر في وجود شرط التطور المالي، وذلك عن طريق إيجاد دراسة قياسية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2011 بالاعتماد على مؤشرات التحرير المالي ومؤشر التطور المالي المتمثل في $M2/GDP$ وقد أظهرت النتائج أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر وهذا راجع للأثر الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، كذلك تم التوصل إلى أن تحقيق أهداف سياسة التحرير المالي في الجزائر يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي.¹

2_ دراسة مزيان أمينة وبوكساني رشيد (2014): تحت عنوان "واقع ريادة الأعمال في الجزائر، نحو ضرورة تطوير وترقية سياسات الدعم والمرافقة"، هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأسباب التي تعيق تطور وترقية ريادة الأعمال في الجزائر وتوصلت هذه الدراسة النظرية إلى ضرورة تحسين مناخ الأعمال وتعديل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع وكل فئات المجتمع عند تصميم برنامج الدعم والمرافقة بالإضافة إلى تحسين وتنويع مصادر التمويل وتسهيل

¹ بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي، المطبقة في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990_2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2014، ISSN:2352-9822.

الحصول عليها مع الاهتمام بالتعليم والتكوين في مجال ريادة الأعمال لتعزيز ثقافة المقاوالاتية وتشجيع الابتكارات.¹

3_ دراسة لورنس يحيى صالح وغفران حاتم (2017): تحت عنوان: "النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 2013-1990".

هدفت هذه الدراسة لقياس وتحليل العلاقة الفعلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2013_1990) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، عن طريق توضيح العوامل الحديثة للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي وعرض تطور النتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990 إلى غاية 2013 ومن ثم حساب النمو الاقتصادي السنوي النمو المركب الفعلي وحساب نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية وتحليل مؤشرات التطور المالي في العراق وتحليل العلاقة السببية بينه وبين النمو الاقتصادي، وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي (الإيرادات الضريبية، الانفاق الحكومي الاستهلاكي، الرفاهية والعدالة، النمو، الائتمان والودائع، ومعدل النمو الاقتصادي، لذلك يجب التخلي عن سياسة الكبح المالي لهيئة وعمل بيئة مالية مناسبة تساعد على تعبئة المدخرات وزيادة الائتمان ومنح القروض لتمويل الاستثمارات لدعم الانتعاش الاقتصادي.²

4_ شادي العظمة (2018): تحت عنوان " محددات التطور المالي في سوريا، لبنان والأردن للفترة ما بين 1995_2014"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المحددة لمعدل التطور المالي، اختار الباحث عوامل اقتصادية مؤسسية وتنظيمية وسياسية وقطاعية، وبالنسبة لمعدل التطور المالي تم اختيار حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص، كمؤشر لمستوى التطور المالي، باعتباره يمثل نشاط القطاع المالي والمصرفي، وقد أثبتت الدراسات الدور الهام الذي يلعبه في مسيرة النمو الاقتصادي، أخذ الباحث عينة مكونة من ثلاث دول عربية من الشرق الأوسط وسوريان الأردن، لبنان لأنها متقاربة من حيث مستوى

¹مزيان أمينة، بوكساني رشيد، تحت عنوان واقع ريادة الأعمال في الجزائر نحو ضرورة تطوير وترقية سياسات الدعم والمرافقة، مجلة المعارف، العدد 25، 2018.

²لورنس يحيى صالح وغفران حاتم، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 2013-1990 جامعة بغداد العراق، 2017.

التطور الاقتصادي حيث أظهرت النتائج بعد تطبيق نموذج المربعات الصغرى على مجموعة من المحددات (مكافحة الفساد، دعم القرار والإشراف على المصارف) وجود أثر إيجابي لخمس محدّدات من أصل تسعة محدّدات التي تم اختبارها (حجم القطاع المالي، التضخم، مستوى التمركز، دعم القطاع، سلطة القانون، الإشراف على المصارف).¹

5_ دراسة زناقي سيد أحمد وحسناوي مريم (2019): تحت عنوان: " أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL حالة الجزائر للفترة 2003_2014"

جاءت هذه الدراسة لاختبار العلاقة القصيرة وطويلة المدى بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات فصلية للفترة (2003_2014)، باعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة ومعدل النمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسة تأثيراً سلبياً لدرجة الانفتاح التجاري، ومعدل تطور الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ووجود أثر إيجابي لمعدل الفائدة الحقيقي ومعدل تطور الائتمان المحلي للقطاعين الخاص والعام على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، هذه الدراسة لا تدعم الرأي القائل بأن التطور المالي يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.²

6_ دراسة نوار كنعان حسين الدباغ (2020): تحت عنوان: " دور القطاع المصرفي في دعم ريادة الأعمال للدول العربية نموذجاً، مجلة العلوم المالية والمحاسبية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آلية وقنوات التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه العوامل في تحسين وتنمية القطاع المالي، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المستند على استعراض واقع

¹ شادي العظمة، محدّدات التطور المالي في سوريا، لبنان والأردن للفترة ما بين 1995_2014 مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 01، 2018.

² زناقي سيد أحمد، حسناوي مريم، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL حالة الجزائر للفترة 2003_2014، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 07، 2019، ISSN 2543_3490.

القطاع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومؤشراته عن طريق الاستعانة بأساليب الإحصاء الوصفي لاستعراض السمات الأساسية لبيانات متغيرات الدراسة للفترة الممتدة (2005_2017) بالاعتماد على نماذج Panel، وتناولت الدراسة بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، قطر، الكويت، السعودية). وأظهرت نتائج الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات في تعزيز تنمية القطاع المالي بشقيه القطاع المصرفي وقطاع الأسواق المالية، وهذا ما يستدعي دراسة تشخيص العوامل الرئيسية المؤثرة في تنمية وتطوير القطاع المالي، بما يضمن تطوير القطاع المالي بشكل فاعل ومستمر.¹

7_دراسة أحمد مير (2020): تحت عنوان: " تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النموالاقتصادي"

تهدف هذه الدراسة الى معالجة أحد اهم المواضيع المهمة في الوقت الحالي ، والمتمثلة في التطور المالي باعتباره الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي ، قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لمثل هذه الدراسات . حاول الباحث عرض مفهوم التطور المالي والنظام المالي ووظائفه بالإضافة الى قنوات التأثير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بعد تعريف مؤشرات قياس التطور المالي وأظهرت النتائج النظرية أن النظام المالي هو الشريان الأساسي للاقتصاد الدول فسلامة هذا النظام يؤدي حتميا للنمو الاقتصادي ، ولهذا يجب القيام بمزيد من الإصلاحات لتحديث القطاعات المالية وتحسين نوعية السياسات والمؤسسات المحلية مع تفعيل دور البنك المركزي كسلطة نقدية ، وضرورة استقلاليته عن السياسة ، بالإضافة الى تبني سياسة واقعية لتطوير السوق المالي من أجل خلق مصدر لتمويل الاقتصاد.²

¹نوار كنعان حسين الدباغ، قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي، دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005 / 2017)، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2020.

²أحمد مير، تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، 2020.

8_ دراسة جيلالي بن فرج عبد القادر وخليفة منية (2021): تحت عنوان " نمذجة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2019)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير مؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990_2019)، تم توظيف مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المستقلة التي تعبر عن التطور المالي للقطاع المصرفي وهي: نسبة الائتمان المقدم لقطاع الخاص مع أصول البنك التجاري بالإضافة إلى أصول البنك المركزي، اعتمد الباحث على معدل نمو نصيب الفرد، أظهرت النتائج هذه الدراسة وجود تأثير إيجابي لمؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وأظهر اختبار غرانجر لسببية وجود علاقة سببية واحدة تتجه من القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي.¹

9_ دراسة براهيم حاكمي ومولود دباب، قشام إسماعيل (2021): تحت عنوان " دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية المتباطئة ARDL"

جاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة 1990-2019 باستخدام مؤشرين للتطور المالي والمتمثلين في نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المعروض النقدي إلى الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مفسرة ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع ، بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، حيث أظهرت النتائج أنه توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات ، كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود تأثير إيجابي لنمو المعروض النقدي على معدل النمو الاقتصادي ، بينما

¹ جيلالي بن فرج عبد القادر، خليفة منية، نمذجة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2019)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 03، 2021.

القروض الخاصة لها تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير ، وذلك راجع لضعف كفاءة القطاع المالي في الجزائر ، وهيمنة المؤسسات المالية العمومية على عملية تخصيص الائتمان¹.

10_ دراسة نوار كنعان الدباغ وسعد الله محمد عبيد النعيمي (2021): تحت عنوان " قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي، دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005 / 2017)"

تحت عنوان دور القطاع المعرفي في عم ريادة اعمال الدول العربية نموذجا ، هدفت هدة الدراسة الى استعراض اهم الاتجاهات الفكرية المؤطرة لدور القطاع المعرفي في دعم ريادة الاعمال وتفسير الية الدور الذي يمارسه وقنوات انتقاله ، باستخدام نماذج بانل لعينة مكونة من تسعة دول عربية وللمدة (2006- 2017) وقد افصحت نتائج التقدير عن معنوية الدور الذي يمارسه القطاع المعرفي في مؤشر ريادة الاعمال لمجموعة الدول العربية وطوال فترة الدراسة ، وهذا ما يعكس ارتباط دور القطاع المعرفي في دعم نشاط ريادة الاعمال ، لذا يجب توجيه جزء من الموارد الاستثمارية للقطاع المصرفي باتجاه المشاريع الريادية.²

11_ دراسة صغيري سيد علي وبولصنام محمد (2021): تحت عنوان " تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة (1990 _ 2017)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة بانل (PANEL ARDL)"

جاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA خلال الفترة 1990-2017- باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات PANEL- ARDL وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الاجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ، وبينت وجود اثر سلبي لمشر السيولة في الاجل القصير ، واثر إيجابي للانفتاح التجاري ومؤشر نسبة العائد

¹ براهم حاكمي، مولود دباب، قشام إسماعيل، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية المتباطئة ARDL، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

² نوار كنعان حسين الدباغ، قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي، دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005 / 2017)، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2020.

على أصول البنك التجاري الى أوصل البنك التجاري المركزي الذي يمثل قدرة أصول البنوك على رفع افق ريادة الاعمال، واثر سلبي لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص من البنوك ما يعني مناخ اقتصادي غير ملائم، لذا يجد الاهتمام بتطوير رأس المال البشري والابتكار، للرفع من البراعة الإنتاجية ما ينعكس على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعزيز سبل الانفتاح التجاري، لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.¹

12_ دراسة كبير مولود (2021): تحت عنوان " أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، دراسة قياسية باعتماد Panel Data analyse للفترة 1990_2018"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور النظام المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة (1990_2018) لعينة من خمس دول وهي (الجزائر والمغرب، تونس، مصر، الأردن) بالاعتماد على نماذج Panel وبعد تقدير نموذج التجانس الكلي pooled، ونموذج الأثر الثابت MEF ونموذج الأثر العشوائي MEA، وكان النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الفردي، بينت نتائج التقدير أن المعروض النقدي M2 يؤثر إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج، كما يؤثر ايجابيا كل من: الائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص ومعدل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.²

¹ صغيري سيد علي، بولصنام محمد، تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة (1990_2017)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة بانل (PANEL ARDL)، مجلة دفاتر MECAS، 2021، V17،

² كبير مولود، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، دراسة قياسية باعتماد Panel Data analyse للفترة 1990_2018، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2021.

13_ دراسة بن سعدة عبد الحليم (2022): تحت عنوان "دراسة تحليلية قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1990_2019)"

قام الباحث بقياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها مع بعض الدول النامية للفترة الممتدة بين (1990_2019) باستخدام بيانات panel، لإبراز أهم النظريات المفسرة للتطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة وبالتالي تحديد دور تطور النظام المالي الهام في جميع المدخرات التي تقوم بتمويل الاستثمار وتكوين رأس المال اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي، اتبع الباحث المنهج الاستقرائي عن طريق العرض والتحليل، وفي الجانب التطبيقي اعتمد الباحث على المنهج القياسي باستخدام برنامج Stata16 وبرنامج Eviews11 في قياس واختبار أثر تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة (تونس، المغرب، ومصر، المملكة العربية السعودية، تركيا، ماليزيا، إندونيسيا، إيران) أي أن معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل يتأثر بشكل مباشر مع تطور النظام المالي، لذلك ينبغي على الدول اتخاذ التدابير اللازمة من أجل التطوير المالي لانعاش وتنشيط وإحياء الأسواق المالية، وتوفير البيئة المناسبة والمساعدة على تنميتها لتساهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي.¹

14_ دراسة تامر علي النويران (2022): تحت عنوان "ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية"

تحت عنوان ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، هدفت هذه الدراسة لإبراز دور ريادة الأعمال بأبعادها المختلفة الإبداع والابتكار، المخاطرة، بالإضافة إلى المبادرة والتطور المصرفي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين القطاع المصرفي ذو الامكانية الكبيرة في تشجيع المشاريع الريادية.²

¹ بن سعدة عبد الحليم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1990_2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي (2021_2022) جامعة زيان عاشور _ الجلفة _

² تامر علي نويران، ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2022

15_ دراسة مجاهد كنزة (2016): تحت عنوان " دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis"

جاءت هذه الدراسة لقياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، بالاعتماد على بيانات بانل للفترة (1989_2012)، ومجموعة من المؤشرات مثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي، الكتلة النقدية، أصول البنوك والسوق المالي، بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ وأظهرت نتائج الدراسة أن القطاع المصرفي له تأثير سالب معنوي على النمو في الدول المتقدمة، وكان للأسواق المالية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.¹

16_ دراسة ألاء القاضي (2023): تحت عنوان: " أثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية"

جاءت هذه الدراسة لإبراز دور الزيادة في فروع البنوك والتوسع في القطاع البنكي و دوره في نشر الخدمات المالية، ودعم الانتعاش الاقتصادي في الدول النامية، وأظهرت نتائج الدراسة أن توسع القطاع المصرفي واستعمال الرقمنة يساهم في تحسين الخدمات المصرفية لأكثر عدد ممكن من الأشخاص وزيادة كفاءة وسرعة الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي الذي يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية.²

17_ دراسة (2023) خديجة حلوي، أحمد هدروق: تحت عنوان " أثر اقتصاد المعرفة في التحول الهيكلي لقطاع الزراعة في الدول العربية خلال الفترة (2011_ 2021) دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء قطاع الخدمات لـ 8 دول عربية للفترة (1990_ 2021)، باستخدام الانحدار الذاتي، و أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة

¹ مجاهد كنزة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015_2016.

² ألاء القاضي، أثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37، العدد 03، 2023.

المدى بين مؤشرات المتغير المستقل والمتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤشرات المتغير التابع والمتمثل في قطاع الخدمات. وكشفت نتائج الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أمر ضروري من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة.¹

18_ دراسة بسمه خلفاوي، آيت محمد محمد (2024): تحت عنوان "انعكاسات تقلبات سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين (2014_2021)"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور منصات التمويل الجماعي في دعم المؤسسات الناشئة، بالاعتماد على دراسة تحليلية، وتوصلت النتائج الدراسة إلى أن التمويل الجماعي أداة جد فعالة لتمويل المؤسسات الناشئة، وكذلك أظهرت النتائج أن التمويل الجماعي في الدول العربية أصبح أكثر رواجاً وفي تطور مستمر، لذلك يجب التركيز على منصات التمويل الجماعي، من طرف البرامج الحكومية.²

19_ دراسة رياض العينوس (2022): تحت عنوان " دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"

جاءت هذه الدراسة لإبراز دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بعد إجراء دراسة تحليلية تبين أن مستويات الشمول المالي في الدول العربية توال منخفضة بالمقارنة مع مستويات الشمول المالي في الدول المتقدمة، وأن منصات التمويل الجماعي تساعد في توفير فرص تمويل ملائمة لأصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة التي تتميز بالمخاطرة.³

¹ خديجة حلوي، أحمد هدروق، أثر اقتصاد المعرفة في التحول الهيكلي لقطاع الزراعة في الدول العربية خلال الفترة (2011_ 2021) دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2023.

² بسمه خلفاوي، محمد آيت محمد، انعكاسات تقلبات سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين (2014_ 2021)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، 2022.

³ رياض العينوس، دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2022.

20_ دراسة زعيبي رمزي، بن مالك سارة (2022): تحت عنوان " دراسة تحليلية لآليات تمويلية ناجحة للمؤسسات الناشئة في الدول المختارة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمنصات التمويل الجماعي في الدول العربية تحديداً، والسياسات والبرامج التي وضعتها الدول العربية لتعزيز هذا النوع التمويل، لسد عجز التمويل المصرفي في تمويل المؤسسات الناشئة، وتوصلت هذه الدراسة التحليلية إلى أن التمويل الجماعي يتيح فرصة كبيرة للشركات الناشئة في الحصول على التمويل المناسب لتمكين من التطور والنمو، وأكدت الاحصائيات أن منصات التمويل الجماعي في السنوات الأخيرة في نمو متسارع لذلك من الواجب وضع الأطر القانونية من قبل الحكومات والتسهيلات اللازمة أمام هذا النوع من التمويل.¹

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول ريادة الأعمال باللغة العربية

في هذا العنصر سيتم عرض مختلف الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت موضوع ريادة الأعمال:

1_ دراسة أميرة رمضان عبد الهادي، فريدة إبراهيم رمضان (2024): تحت عنوان: " دراسة مقارنة لبعض حاضنات الأعمال في الجامعات الأجنبية وامكان الإفادة منها في جامعة كفر الشيخ"

هدفت الدراسة الى التعرف على حاضنات الأعمال الأكاديمية في مصر مع دراسة حالة جامعة كفر الشيخ والعوامل التي تؤثر فيها، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تدعم بشكل كبير المشاريع الريادية الناشئة في المراحل الأولى المبكرة وصولاً إلى التطور، لذلك يجب توسيع نطاق نشر الثقافة الريادة ونقطة الانطلاق تكون من الجامعات ويجب إعادة النظر في الأطر التنظيمية والقوانين التي تسير نظام حاضنات الأعمال في الدول العربية.²

¹ بن مالك سارة، زعيبي رمزي، دراسة تحليلية لآليات تمويلية ناجحة للمؤسسات الناشئة في الدول المختارة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، 2022.

² أميرة رمضان عبد الهادي، فريدة إبراهيم رمضان، دراسة مقارنة لبعض حاضنات الأعمال في الجامعات الأجنبية وامكان الإفادة منها في جامعة كفر الشيخ، مجلة التربية المقارنة والدولية، المجلد 21، العدد 21، 2024.

2_ دراسة حفيظة سليمان البراشدية (2021): تحت عنوان "ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد 19): الفرص والتحديات"

تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة إلى دور جائحة كورونا في تحريك قطاع ريادة الأعمال، وهذا بالاعتماد على المنهج النوعي والتحليلي، وأظهرت النتائج أن جائحة كوفيد 19 ساهمت في زيادة ريادة الأعمال الرقمية وبالتالي خلق فرص أعمال جديدة ودفع عجلة التنمية، وهذا تبعا لدور الاقتصاد الرقمي في دعم النمو الاقتصادي.¹

3_ دراسة جابر محمد محمد عبد الجواد، ياسر عبد العليم عبد الرحمان نايل (2024): تحت عنوان "تأثير الاقتصاد القائم على المعرفة وعى النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة"

تهدف هذه الدراسة لتحليل أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الإمارات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإمارات حققت نموا كبيرا في مجال الاقتصاد المعرفة وربطه بالابتكار والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي. وهذا راجع لتبني مبادرات لدعم الابتكار وإنشاء حاضنات عديدة للابتكار ووفرت رأس المال المغامر، وتطوير القوانين المتعلقة ببراءة الاختراع وحماية الابتكار وحقوق الملكية الفكرية، مع تبني فكرة التمويل الجماعي والمستثمرين الملائكة، لتمويل الابتكارات الجديدة كذلك لعبت البنية التحتية والتكنولوجيات المتطورة وهي الأساس في دعم ريادة الأعمال.²

¹ حفيظة سليمان البراشدية، ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد 19): الفرص والتحديات، مجلة دراسة المعلومات والتكنولوجيا، المجلد 15، العدد 01، 2021.

² جابر محمد محمد عبد الجواد، ياسر عبد العليم عبد الرحمان نايل، تأثير الاقتصاد القائم على المعرفة وعى النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 01، 2024.

4_ دراسة نبيلة عباس كامل الشال، أميرة أحمد الزهيري، سميرة يوسف محمد (2022): تحت عنوان "أثر زيادة الأعمال في الأداء الابتكاري للعاملين بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر زيادة الأعمال على تحفيز الابتكار والتجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وتم الاعتماد على الاستبيان وزع على عينة مكونة من 384 من العاملين، وأكدت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين الابتكار الريادي والتكنولوجيا وتحفيز أداء العاملين.¹

5_ دراسة حميدي زقاي، ميلودي أسماء (2021): تحت عنوان "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور زيادة الأعمال في حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة، وأظهرت نتائج الدراسة أن حاضنات الأعمال هي أسلوب ناجح لدعم المؤسسات الناجحة، لأن حاضنات الأعمال تقوم باحتضان المؤسسات الناشئة من المراحل المبكرة من بدء المشروع، إلى غاية الوصول إلى النمو وتقديم الدعم المالي والتدريب والتوجيه والإرشاد.²

6_ دراسة سايب الزيتوني (2017): تحت عنوان "دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة حالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية زيادة الأعمال في الاقتصاد العالمي، وإبراز دور حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الدول المتقدمة والنامية، وتم تسليط الضوء على التطور التاريخي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وإبراز الصعوبات التي تواجهها، وأظهرت نتائج الدراسة أ، المؤسسات الناشئة التي تخرجت من الحاضنات أكثر نجاحاً واستمراراً، وأن جميع الدول في الوقت الحالي ومن بينها الجزائر أصبحت تتجه للاهتمام بحاضنة الأعمال إلا أنها لازالت

¹ نبيلة عباس كامل الشال، أميرة أحمد الزهيري، سميرة يوسف محمد، أثر زيادة الأعمال في الأداء الابتكاري للعاملين بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد 02، 2022.

² حميدة زقاي، ميلودي أسماء، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

تعاني من كثير من العراقيل والقوانين لهذا يجب إعادة النظر في الإطار التنظيمي لحاضنات الأعمال والعمل الريادي خاصة في الجزائر.¹

7_ دراسة سعيدة مرزوق (2023): تحت عنوان " دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

جاءت هذه الدراسة لإبراز دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق عرض دور حاضنات الأعمال وأثرها على النمو الاقتصادي، وأظهرت نتائج الدراسة أن حاضنات الأعمال لها دور كبير في تمويل وتدريب بالإضافة إلى الإرشاد والخدمات التسويقية بالرغم من أن ريادة الأعمال تمتلك عدة تحديات وعراقيل تنظيمية قانونية وتمويلية، وبالرغم من هذه التحديات تبقى ريادة الأعمال الداعم الأساسي لدعم الإبداع والابتكار وتحقيق التنمية المستدامة.²

8_ دراسة حمزة غندور، رتيبة طايبي (2022): تحت عنوان " ريادة الأعمال الرقمية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)"

هدفت هذه الدراسة للتعريف بريادة الأعمال الرقمية ودورها في زيادة التنافسية بين المؤسسات، وإظهار دور ريادة الأعمال الرقمية في النمو الاقتصادي والاجتماعي، والقدرة التنافسية وابتكارية المؤسسات الناشئة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الانتقال لريادة الأعمال الرقمية صار من اللازم، لدورها البارز في إنتاجية وتنافسية المؤسسات واستمراريتها.³

¹ سايب الزيتوني، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016_2017.

² سعيدة مرزوق، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 13، العدد 01، 2023.

³ حمزة غندور، رتيبة طايبي، ريادة الأعمال الرقمية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد 02، 2022.

9_ دراسة بوزيد أشرف درابنة، رمزي زعيبي (2024): تحت عنوان "دراسة تحليلية لواقع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية "

تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تبعاً لما يعرف ب رؤية 2030، عن طريق دراسة حالة شركة سابق، وتقديم مفهوم ريادة الأعمال، وتم التوصل إلى أن ريادة الأعمال لها أهمية كبيرة في تحقيق أهداف رؤية 2030 وهذا يرجع لدورها الكبير في بناء مجتمع حيوي، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن رؤية السعودية 2030 تعتمد بشكل أساسي على ريادة الأعمال لقدرتها على تنويع مصادر الدخل، وأن المناخ الاقتصادي والسياسي والبيئة التنظيمية لريادة الأعمال هي العنصر الداعم في ريادة الأعمال.¹

10_ دراسة عائشة بنو جعفر، إبراهيم شالا، طبوش أحمد (2020): تحت عنوان " المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي"

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة وإبراز أهميتها في دعم الاقتصاد والنمو، وتسليط الضوء على واقع هذه المؤسسات عن طريق عرض تجارب ريادية ناجحة في العالم العربي بغرض الاستفادة منها وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الناشئة تلعب دور أساسي في الاقتصاديات المعاصرة، وأن أغلب الدول العربية تعاني من نقص في التمويل والدعم والبدايل التمويلية والثقافة الريادية.²

11_ دراسة فراجي ناصر الإسلام، رشا هادف (2024): تحت عنوان " المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال: الأساسيات والتحديات "

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ريادة الأعمال في تطوير المؤسسات الناشئة، والتي تساهم في التخلص من المشاكل الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة، إلا أنها تواجه العديد من

¹ بوزيد أشرف درابنة، رمزي زعيبي، دراسة تحليلية لواقع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، دراسة حالة شركة سابق، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 2، 2024.

² عائشة بنو جعفر، إبراهيم شالا، طبوش أحمد " المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2021.

التحديات والعراقيل خاصة في ما يخص التمويل، وبالاعتماد على المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى الاهتمام بالمؤسسات الناشئة والإطار التنظيمي لها للتقليل من العوائق العراقيل وتسهيل الإجراءات القانونية، وخاصة م ن ناحية الحصول على التمويل.¹

12_ دراسة عبد الحميد بشير، بوخاتم لخضر، رماش ياسين (2024): تحت عنوان " نحو تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الجامعات الريادية_ جامعة بيركلي نموذجاً "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية نشر الثقافة الريادية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل الأدبيات السابقة ومن ثم دراسة حالة أحد أهم الجامعات الريادية في العالم والمتمثلة في جامعة كاليفورنيا بيركلي، وتجربتها في ريادة الأعمال، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية العمل الأكاديمي في نشر الثقافة الريادية، بعد احتضان الأفكار الريادية للطلبة ووضع برامج حكومية خاصة بالطلبة الجامعيين، وهذا ما حققته جامعة بيركلي أرقام قياسية في دعم الابتكارات واحتضان المؤسسات الناشئة في مجالات حيوية واستراتيجية.²

13_ دراسة بوغيوط آمنة، وجقريف علي (2023): تحت عنوان " استثمار الملاك كآلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة _ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية _"

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف معرفة أهمية التمويل عن طريق الاستثمار الملائكي على المؤسسات الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية الاستثمار الملائكي كبديل للتمويل في دعم المؤسسات الناشئة في المراحل الأولى، وكذلك يوفر هذا النوع من التمويل التوجيه والارشاد للمؤسسات الناشئة وأظهر نجاحاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية.³

¹ فراحي ناصر اسلام، رشا هادف، المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال: الأساليب والتحديات، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 7، العدد 2، 2024.

² عبد الحميد بشير، بوخاتم لخضر، رماش ياسين، نحو تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الجامعات الريادية_ جامعة بيركلي نموذجاً، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 13، 2024.

³ بوغيوط آمنة، وجقريف علي، استثمار الملاك كآلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة _ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية _، مجلة اقتصاد والإدارة، مجلد 07، عدد 01، 2023.

14_ دراسة محمد عبد الوهاب الصيرفي، عصام عطية عبد الفتاح، رحاب السيد السيد علام (2020): تحت عنوان "ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية) دراسة تحليلية"

جاءت هذه الدراسة للتعريف بريادة الأعمال وإبراز أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي، وعرض صفات رواد الأعمال عن طريق تحليل وصفي للأدبيات التجريبية السابقة. وأظهرت نتائج الدراسة أن صفات رواد الأعمال من أهم عناصر نجاح المشاريع الريادية.¹

15_ دراسة أسماء حمودة (2021): تحت عنوان "برنامج ريادة الأعمال تجارب عربية وأجنبية"

تناولت هذه الدراسة مفهوم ريادة الأعمال مع الإشارة إلى تجارب عربية دولية، في مصر والسعودية والصين، وتناولت أيضا العراقيل التي تواجهها ريادة الأعمال في المجتمع العربي وهذا لضعف الثقافة الريادية الناجمة عن جودة التعليم وغياب البرامج الحكومية والدعم اللازم وقلة لروح المبادرة والمخاطرة مقارنة مع الدول المتقدمة خاصة في العالم الغربي.²

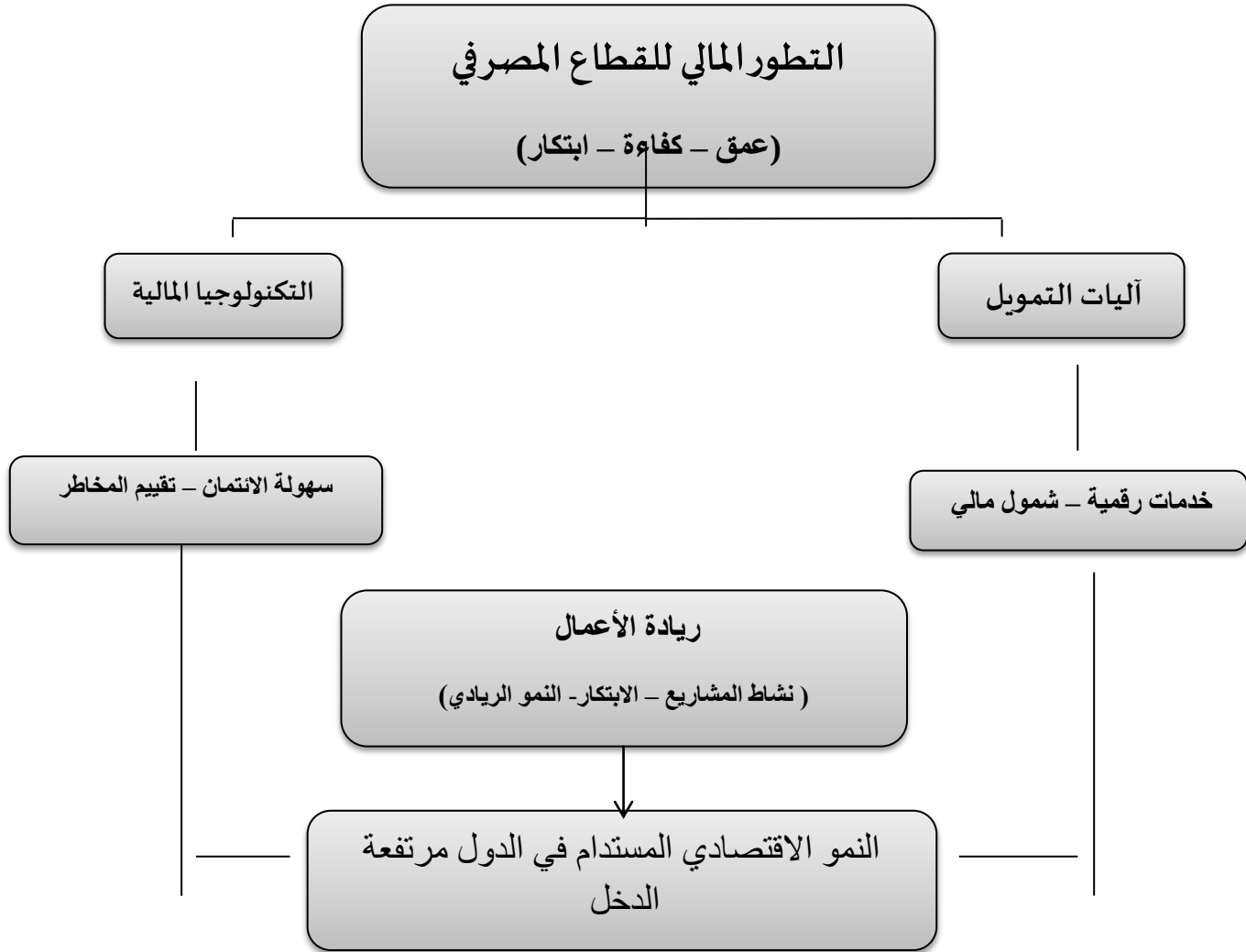
وفي ضوء ما سبق، يمكن بناء الشكل (أو النموذج) النظري المقترح للعلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ محمد عبد الوهاب الصيرفي، عصام عطية عبد الفتاح، رحاب السيد السيد علام، ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية) دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، العدد 22، 2020.

² أسماء حمودة، برنامج ريادة الأعمال تجارب عربية وأجنبية، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2، 2021.

الشكل رقم (02): النموذج النظري المقترح للعلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال في

الدول مرتفعة الدخل



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

وضح الشكل السابق أن التطور المالي للقطاع المصرفي يؤثر إيجابياً على ريادة الأعمال من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل، وتحسين كفاءة الائتمان، ودعم الابتكار المالي، كما تسهم التكنولوجيا المالية في تقوية هذه العلاقة في ظل بيئة اقتصادية ذات دخل مرتفع.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

رغم زيادة الميول الأكاديمي لدراسة العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال فإن أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لم يتطرق أغلبها إلى نوعية هذا التمويل وخاصة في الدول مرتفعة

الدخل في الفترة ما بعد جائحة كوفيد 19 أي بعد ظهور التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها العالم، حيث أظهرت هذه الجائحة ضعف بعض الأنظمة المالية من ناحية، والثقافة الريادية من ناحية أخرى لذا يجب التطرق للمقارنة بين الدول مرتفعة الدخل والدول النامية والمنخفضة بناء على الدراسات السابقة. وهنا تزداد الحاجة إلى بحث محدث يغطي الفترة ما بعد 2020، في هذه الدراسة تم العمل على فكرة تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل بالاعتماد على دراسة قياسية وفيما يلي مقارنة بين توجهات الأدبيات السابقة ومحاور الدراسة الحالية:

توجهات الأدبيات السابقة	ما تعالجه الدراسة الحالية
- التركيز على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أو دمج مختلف الدول في عينة واحدة دون مراعاة خصوصية كل فئة - الاعتماد على مؤشر شامل أو محدود للتطور المالي دون التمييز بين أشكال التمويل - التركيز على مؤشرات كمية لريادة الأعمال مثل عدد الشركات الجديدة - الاعتماد على فترات زمنية تسبق جائحة كوفيد-19 - افتراض وجود علاقة إيجابية خطية بين التطور المالي وريادة الأعمال - دراسة العلاقة بشكل مباشر دون تحليل قنوات التأثير - إغفال الدور المؤسسي المصاحب للتطور المالي - استخدام مؤشر أو مؤشرين لقياس التطور المالي (مثل الائتمان المصرفي)	- تحليل الدول مرتفعة الدخل بشكل منفرد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائصها المالية المتطورة وبيئتها التنظيمية الحديثة وبرامجها الحكومية المستمرة - التفريق بين أنواع التمويل المصرفي (التمويل الريادي، تمويل الابتكار، تمويل المخاطر...) ودراسة تأثير كل نوع بصورة نوعية - إدماج مؤشرات نوعية مثل استمرارية الشركات وجودة النشاط الريادي - توسيع الفترة الزمنية لتشمل مرحلة ما بعد 2020 وما صاحبها من تحول رقمي واسع - اختبار طبيعة العلاقة واحتمال وجود تأثير غير خطي أو حد أمثل للتطور المالي - تحليل آليات التأثير مثل تحسين فرص التمويل، تعزيز الثقة، وتمويل المخاطر - إدماج المتغيرات المؤسسية مثل حماية الملكية والشفافية ودورها في تعزيز أثر التطور المالي - اعتماد مقارنة متعددة الأبعاد تشمل العمق المالي، الوصول المالي، والكفاءة المالية

- عدم تحليل التفاعل بين السياسات الحكومية والتطور المالي	- دراسة التفاعل بين البيئة الاقتصادية، البرامج الحكومية، والتطور المالي وأثرها المشترك على ريادة الأعمال
- محدودية الاهتمام بدور التكنولوجيا المالية	- تحليل أثر التكنولوجيا المالية في الدول مرتفعة الدخل بين الدعم المحتمل والتقييد المحتمل لريادة الأعمال
- إهمال العلاقة العكسية المحتملة بين تطور النظام المالي ومستوى المخاطرة	- دراسة سلوك البنوك المتطورة واحتمال ميلها للتحفظ في تمويل المشاريع عالية المخاطر
- ضعف الاهتمام بالثقافة المالية	- إبراز دور نشر الثقافة المالية في تمكين رواد الأعمال من الاستفادة الفعلية من التمويل المتاح

يتضح من المقارنة أن هذه الدراسة تتجه نحو تقديم معالجة أكثر تخصصاً وعمقاً لعلاقة التطور المالي للقطاع المصرفي بريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل، من خلال تبني منظور متعدد الأبعاد يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، ويراعي الخصوصية المؤسسية، والتحول الرقمي الحديثة، وطبيعة العلاقة الديناميكية وغير الخطية بين المتغيرات محل الدراسة. وبذلك تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي أكثر دقة وشمولاً يعكس تعقيد البيئة المالية المعاصرة وتفاعلها مع النشاط الريادي.

خلاصة الفصل الثاني:

بناء على ما تم عرضه في الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، قد أكدت على أهمية التطور المالي كعامل أساسي في دعم وتحفيز ريادة الأعمال، عن طريق توفير بيئة تمويلية مرنة ومتنوعة. فقد أوضحت هذه الدراسات أن وجود نظام مصرفي متطور، وتوافر أدوات تمويل حديثة مثل الاستثمار الملائكي ورأس المال المغامر، إضافة إلى دور حاضنات ومسرعات الأعمال، كلها عوامل تسهم في تقليل معوقات التمويل وتعزيز فرص تأسيس المشاريع الريادية واستدامتها. كما بينت بعض الدراسات اختلاف أثر التطور المالي على ريادة الأعمال، مما يفتح المجال لمزيد من البحث من أجل زيادة التحليل والمقارنة للتمكن من فهم أعمق لهذه العلاقة في الدول مرتفعة الدخل، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية للوصول إليه. ليأتي الفصل الثالث ليتناول الجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية تحلل أثر تطور القطاع المصرفي على ريادة الأعمال في عينة من الدول مرتفعة الدخل.

**الفصل الثالث: قياس تأثير التطور
المالي للقطاع المصرفي على زيادة
الأعمال في مجموعة من الدول ذات
الدخل المرتفع**

تمهيد

تم في الفصل الأول والثاني من الدراسة التأسيس النظري للعلاقة بين تطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال، عن طريق الإطار النظري والأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع، وفي هذا الفصل الثالث والأخير ستتم معالجة العلاقات بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على المنهج الكمي والتطبيقي، من خلال دراسة تجريبية تعتمد على بيانات بانل تغطي عينة من الدول ذات الدخل المرتفع في الفترة (2010-2023).

يهدف هذا الفصل الى قياس واختبار مدى تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على الأنشطة الريادية، وتم استخدام أدوات وأساليب القياس الاقتصادي التي تقوم بدراسة البيانات المقطعية (panel data)، لأنها توفر تقديرات دقيقة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، تناول المبحث الأول الطريقة والأدوات التي تم اعتمادها في اعداد الدراسة التجريبية، وجاء المبحث الثاني لتحليل أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال للدول المرتفعة الدخل، واستنادا إلى إطار (2×4) الذي طوره البنك الدولي لقياس التطور المالي بالنسبة للقطاع المالي والقطاع المعرفي كأداة لتحليل وقياس مدى كفاءة وتطور الأنظمة المالية من خلال أربعة أبعاد أساسية تنقسم الى جانبين (مؤسسات وأسواق مالية)، سيتم قياس تأثير هذه الأخيرة على نشاط ريادة الأعمال عن طريق مؤشرات تعبر عنها مثل تلك التي يوفرها المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM (Global Entrepreneurship Monitor) وهو من أهم وأوسع الدراسات في العالم حول ريادة الأعمال.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنقوم في هذا المبحث بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى طريقة جمع البيانات، وتحديد المتغيرات، ومن ثم تحديد الأدوات المستخدمة والمنهجية الإحصائية والمعتمدة في الدراسة.

أولاً: مجتمع الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة بناءً على طبيعة مشكلة البحث والأهداف التي نريد الوصول إليها، والموارد المتاحة مع مراعاة التمثيل الحقيقي والموضوعي للمجتمع قيد الدراسة لضمان صلاحية ومعنوية النتائج المتوصل إليها.

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في عينة من الدول مرتفعة الدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار توافر البيانات المعتمدة في عملية التحليل، وكانت هذه الدول موزعة كالتالي:

✓ أمريكا الشمالية: كندا_ الولايات المتحدة الأمريكية؛

✓ أمريكا الجنوبية: الشيلي؛

✓ أوروبا: السويد_ الدنمارك_ ألمانيا_ هولندا؛

✓ آسيا: سنغافورة_ اليابان_ كوريا الجنوبية_ قطر.

ثانياً: طريقة جمع معطيات ومتغيرات الدراسة

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات الأساسية التي تمثل التطور المالي للقطاع المصرفي وبما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، والشيء نفسه بالنسبة لريادة الأعمال.

بما أن الهدف من هذه الدراسة هو قياس تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على نمو نشاط ريادة الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع وبالأخذ بعين الاعتبار توافر البيانات المتعلقة بالدراسة، ومن أجل إيجاد إجابة للسؤال المطروحة تع الاعتماد على أحدث إصدار من قاعدة بيانات التطور المالي العالمية (GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT DATA BASE).

وهي قاعدة تحتوي على بيانات ضخمة من إعداد البنك الدولي جاءت لتوفير مؤشرات تقيس تطور الأنظمة المالية في جميع دول العالم تقريباً، والتي تم تحديثها في سبتمبر 2022 وتحتوي على بيانات حتى

عام 2021، ويقدم هذا الاصدار بيانات لـ 108 مؤشر لـ 214 دولة، و تتضمن قاعدة البيانات GFDD بيانات سنوية تبدأ من عام 1960، وتغطي الجوانب التالية:

✓ **العمق المالي (Financial Depth):** قياس حجم النظام المالي؛

✓ **الوصول المالي (Financial Access):** مدى توفر الخدمات المالية؛

✓ **الكفاءة المالية (Financial Efficiency):** فعالية النظام المالي؛

✓ **الاستقرار المالي (Financial Stability):** مقاومة النظام المالي للصدمات.

أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بالسنوات 2022 و 2023 تم تجميعها كل واحد على حدى حسب ما هو متاح في قاعده بيانات البنك الدولي، وتم اختيار المؤشرات التالية:

✓ **مؤشر الاستقرار المالي:** تم اختيار نسبة السيولة "Liquidity Ratio" والتي تمثل قدرة البنك على تلبية الالتزامات الفورية كمتغيرات مستقلة مفسره للظاهرة وهذا بناء على ما ورد في النظرية الاقتصادية والأدبيات التجريبية السابقة ولأن قاعده بيانات التطور المالي العالمية GFDD تعتبر من المصادر الموثوقة والمعتمدة على نطاق واسع في الدراسات الأكاديمية وكذلك الاقتصادية، والذي يعبر عن قدره البنك على التزاماته الفورية، يستخدم لتقييم الاستقرار المالي، ويقصد بالالتزامات الفورية الديون والالتزامات قصيرة الأجل وذلك دون اللجوء إلى الاقتراض أو بيع الأصول طويله الأجل، نسبة السيولة تظهر مدى قدرة مؤسسات القطاع المصرفي على تلبية مصاريفها وسداد الديون، فإذا كانت نسبة السيولة تساوي 1 أو أكثر تعتبر جيدة، ويمكن القول أن البنك قادر على سداد التزاماته بشكل جيد.¹

✓ **مؤشر الكفاءة المالية:** تم اختيار هامش الفائدة الصافي للبنوك "NET INTRES MARGIN" هو مقياس مالي رئيسي يعكس كفاءه البنك أو المؤسسة المالية، يتم حسابه عن طريق طرح الفوائد المدفوعة على الودائع والقروض الأخرى من الفوائد المكتسبة على القروض والأصول الأخرى ذات الفائدة عند ارتفاع هامش صافي الفائدة NIM، نستنتج أن البنك يستعمل هذه المداخيل والنفقات من الفائدة بشكل صحيح وفعال وهذا ما يؤدي الى تحصيل أرباح جيدة وانخفاض NIM يعني وجود ضغوطات على

¹ Global Financial Development Report 2019/2020: Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis, <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr>

الأرباح التي يحققها البنك وبالتالي فإن هذا المؤشر يساعد البنوك على فهم ربحيتها فيما يتعلق بالفائدة ويساهم على تقييم الكفاءة ويمكن استخدامه لتحديد سياسات أسعار الفائدة والإقراض.¹

✓ **مؤشر العمق المالي:** تم اختيار مؤشر نسبة الائتمان المقدم من البنوك إلى الناتج المحلي "credit provided by the banking sector (%of GDP)" هو مؤشر اقتصادي يعبر على نسبة الائتمان المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى الناتج المحلي، للتعبير عن العمق المالي ومدى تأثيره على نمو الاقتصاد، ويمكن أن يكون هذا المؤشر دليلاً لسياسات البنوك المركزية لتنظيم القطاع المصرفي، كذلك يشير إلى نمو الاقتصاد أو عجزه فإذا كانت نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في دوله ما، يمكن القول أن هذا الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الائتمان الذي تقدمه البنوك للشركات والأفراد، ويعني كذلك إلى ارتفاع الاستثمار.²

✓ **مؤشر الوصول المالي:** تم اختيار عدد فروع البنوك لكل 1000 شخص "Number of Bank Branches per 1,000 People" هو مؤشر يستخدم في دراسة مدى الوصول إلى الخدمات المصرفية، ويعبر كذلك على مدى الشمول المالي، ويسمح هذا المؤشر بمعرفة مدى سهولة الوصول إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي لجميع الأفراد في جميع دول العالم، ويمكن استخدام هذا المؤشر كذلك لتقييم أداء البنوك من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص لتقديم خدمات مالية فعالة، فإذا كان مؤشر عدد فروع البنوك لكل 1000 شخص مرتفع، هذا يعني أن هناك عدد كبير من الفروع البنكية لعدد من السكان في منطقة معينة مما يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وعند انخفاض هذا المؤشر هذا يدل على صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية.³

¹ Katsiaryna Sviryzdenka, introducing a New Broad-based Index of Financial Development, IMF Working paper, International Monetary Fund, 2016, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1605.pdf>

² Thorsten Beck, Asli Demirguc-Kunt, and Ross Levine, A new Database on the Structure and Development of the Financial Sector, the world Bank Economic Review, VOL 14, No 3, 2000.

³ Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, The Global Findex Database 2021, Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of covid-19, World Bank Group, 2022.

✓ مؤشر التمويل الريادي: "Entrepreneurial Financial Indicator" هو أحد المؤشرات التي يوفرها تقرير GEM والذي يقيس مدى توفر ودعم مصادر التمويل لرواد الأعمال في دولة معينة والهدف الأساسي من هذا المؤشر هو تقييم البيئة التمويلية التي تدعم بدء نمو المشاريع الريادية ويقيم هذا المؤشر توفر مصادر تمويل جيدة وكافية لرواد الأعمال، حصول أصحاب المشاريع على قروض بنكية، توفر رأس المال المخاطر، وجود مستثمرين ملائكة، الحصول على فرص التمويل الجماعي بالإضافة إلى عنصر مهم وهو البرامج الحكومية الداعمة لريادة الأعمال.

يقيم هذا المؤشر من 1 إلى 9، حيث إذا كان المؤشر في انخفاض ليقترّب من 1 إلى يدل هذا على أن التمويل الريادي نادر أو شبه معدوم أما إذا كان في ارتفاع ليقترّب من 9 فهذا دليل على توفر التمويل الريادي بشكل كبير وفعال. يستخدم بشكل رئيسي في تقييم جاذبية بيئة الأعمال الريادية ولفهم التحديات التي يواجهها رواد الأعمال.¹

وبالنسبة للمتغير التابع تم الاعتماد على قاعدة بيانات (GEM) "Global Entrepreneurship Monitor" وهي تمثل واحدة من أشمل الدراسات العالمية المختصة في ريادة الأعمال وهي تنشر سنوياً منذ عام 1999، وهي تقدم بيانات معمقة حول معدلات ريادة الأعمال في مختلف الدول بالإضافة إلى اغتنام الفرص من قبل رواد الأعمال واتجاهات الأفراد وميولاتهم الريادية وتوفير التمويل والدعم لريادة الأعمال، وقاعدة بيانات GEM هي أداة عالمية ذات أهمية بالغة لقياس النشاط الريادي حول العالم ككل، وتبين التأثير الاجتماعي وكذا الثقافي على ريادة الأعمال، حيث توفر قاعدة بيانات GEM تقارير دولية ووطنية وقاعدة بيانات تضم بعض المؤشرات بالإضافة إلى توفر مقارنات بين الدول في ما يخص نمو النشاط الريادي، وتشتمل هذه القاعدة على 100 دولة، موزعة بين دول متقدمة ودول نامية.

وللتعبير عن المتغير التابع تم الاعتماد على مؤشرات البيئة المؤسسية (Entrepreneurial Framework) والتي تقاس عن طريق خبراء محليين في كل دولة وتشمل عدة مؤشرات بدورها كمؤشر التمويل المالي والذي يقيس توفر التمويل للمشروعات الريادية الناشئة، بالإضافة إلى مؤشر التعليم

¹ Paul Gompers and Josh Lerner, The Venture Capital Cycle (Second edition), The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004.

والتدريب والذي يعبر عن جودة التعليم الريادي، ومؤشر السياسات الحكومية والذي يقيس مدى دعم البرامج الحكومية لريادة الأعمال، كذلك مؤشر البنية التحتية والذي يمثل الدعم المؤسسي والتكنولوجي، مع المؤشر في غاية الأهمية والمتمثل في ثقافة ريادة الأعمال والذي يمثل مدى تقبل المجتمع والتشجيع على المخاطرة. ومؤشر البحث والتطوير والذي يعبر عن وجود امكانيات لاعتماد التكنولوجيا في جميع الأنشطة الاقتصادية وتم الاعتماد على هذه المؤشرات لأنها الأكثر توافقاً مع موضوع الدراسة، وتم استخدام مؤشر معدل تأسيس الشركات الجديدة "New Business Density"، وهذا راجع لتوفر البيانات الحقيقية حول موضوع الدراسة التطبيقية.¹

الجدول رقم (1.3): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المؤشر	الرمز	المصدر
نسبة السيولة Liquidity Ratio	Lliq_ratio	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sId=1481126573525
مؤشر الكفاءة المالية NET INTRES MARGIN	LNIM	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sId=1481126573525
نسبة الائتمان المقدم من البنوك إلى الناتج المحلي credit provided by the banking sector (% of GDP)	Ldcps_gdp	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sId=1481126573525
عدد فروع البنوك لكل 1000 شخص Number of Bank Branches per 1,000 People	LBank branches_1K	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sId=1481126573525

¹ <https://www.gemconsortium.org/data>
<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

https://www.gemconsortium.org/data https://www.oecd.org/en/publications/financing-smes-and-entrepreneurs-2024_fa521246-en.html	LGEMF	مؤشر التمويل الريادي Entrepreneurial Financial Indicator
https://www.gemconsortium.org/data https://www.oecd.org/en/publications/financing-smes-and-entrepreneurs-2024_fa521246-en.html	NEW	معدل تأسيس الشركات الجديدة New Business Density

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
<https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sId=1481126573525>
<https://www.gemconsortium.org/data>
https://www.oecd.org/en/publications/financing-smes-and-entrepreneurs-2024_fa521246-en.html

لقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (world Bank Group) لمؤشرات التنمية العالمية من أجل القيام بالدراسة التطبيقية للحصول على كل من مؤشر الائتمان المصرفي المقدم إلى الناتج المحلي، هامش الفائدة الصافي للبنوك ومؤشر نسبة السيولة وعدد فروع البنوك من قاعدة بيانات GFDD وقاعدة بيانات الصندوق الدولي IMF، أما بالنسبة للمتغير التابع فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات GEM لريادة الأعمال. و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تنشر تقارير سنوية حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعدلات الائتمان الريادي. ومتغيرات الدراسة هي عبارة عن بيانات بانل (Panel Data) والتي تجمع بين خصائص البيانات المقطعية والبيانات الطولية، مما يسمح لنا بالحصول على تحليل دقيق وشامل للعلاقة بين متغيرات الدراسة تتكون العينة من 11 دولة على مدى 14 سنة هذا ما يُكون هيكل بيانات ثنائي الأبعاد يتيح فرصة مراقبة التغيرات عبر السنوات المحددة ومجموعة الدول وسيتم تقديم عرض وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2.3): عرض الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Dev.)	القيمة الدنيا (Min)	القيمة العليا (Max)	عدد الملاحظات (N)	عدد الدول (T)
new	2.597956	6.027172	0.045737	43.11864	154	11
Ldgps_gdp	2.44951	3.602114	0.172625	18.10594	154	11
Lliq_ratio	6.708702	6.846955	0.222126	39.64004	154	11
LNIM	1.855013	1.594771	0.153721	8.446463	154	11
Lbankbrancheslk	3.048974	4.170351	0.027467	20.9059	154	11
lnGGNF	2.518555	5.675608	0.00488	27.0238	154	11

المصدر: مخرجات برنامج Stata 16

يمثل الجدول أعلاه مخرجات الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، بالنسبة لعدد المشاهدات جميعها تحتوي على 154 مشاهدة، ما يشير إلى عدم وجود بيانات مفقودة، تشير بيانات Mean إلى المتوسط الحسابي و Std. Dev إلى الانحراف المعياري Max و Min إلى القيم العظمى والدنيا.

ثالثاً: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في تحليل البيانات

1_ البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على برنامج Stata 16 لتقدير نموذج ساكن والاختبارات اللازمة.

2_ الأدوات الإحصائية: بيانات البانل (Panel Data)

2_1_ مفهوم بيانات البانل: المقصود بمعطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر داخل مجموعة من الوحدات (دول، أفراد، شركات ...) على مدى فترات زمنية، حيث يتم الجمع بين الخصائص والمميزات كل من المقاطع والسلاسل الزمنية في آن واحد، البيانات المقطعية تصف سلوك الأفراد أو الدول أو المؤسسات التي يتضمنها كل مقطع عند فترة زمنية واحدة، بينما السلاسل الزمنية تصف لنا سلوك الأفراد خلال فترة زمنية معينة، وهنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل، لأنها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الزمن والمقاطع المختلفة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل المقاطع فنموذج البانل هنا هو النموذج المتوازن **Balanced Panel Data** ، أما إذا اختلفت فترة الدراسة من مقطع لآخر يكون نموذج البانل غير متوازن **UnBalanced Panel Data**.

بيانات البانل هي بيانات تجمع بين البُعدين الزمني والمقطعي، حيث يتم تتبع نفس الوحدات عبر فترات زمنية متعددة، مما يسمح بتحليل ديناميكيات التغير عبر الزمن والتحكم في الفروق غير المرصودة بين

الوحدات، بالإضافة إلى تحليل التغير الديناميكي داخل الوحدات وتحسين الكفاءة الإحصائية للتقديرات بالمقارنة مع بيانات مقطعية أو الزمنية¹.

2_2_ الصيغة العامة لبيانات البائل:

$$Y_{it} = \alpha_0(i) + \beta(j) X_{(it)} + \mu(i) \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, N$$

حيث أن:

Y_{it} : تعبر عن قيمة المتغير التابع للملاحظة i عند الفترة الزمنية t

$\alpha_0(i)$: تمثل قيمة نقطة تقاطع معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع عند الملاحظة i ، الحد الثابت.

$\beta(j)$: معلمة الانحدار للمتغير المستقل j

$X_{(it)}$: تمثل قيمة المتغير المستقل j للملاحظة i عند الفترة الزمنية t

$\mu(i)$: حد الخطأ في الملاحظة i عند الفترة t ²

2_3_ أهمية نماذج البائل:

نماذج البائل لها أهمية كبيرة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، لأنها تسمح بتحليل البيانات بطريقة أكثر دقة وتعبر عن ظواهر واقعية وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

_ مراقبة التغيرات عبر الزمن: نماذج البائل تسمح بدراسة البعد الزمني (series Time) والمقاطع (cross sectional) مع بعضها البعض.

_ السيطرة على التباينات والتغيرات غير المرصودة: نماذج البائل تسمح بالتحكم في جميع الخصائص الثابتة مثل الثقافة وغيرها والتي تكون غير قابلة للقياس وقد تؤثر على نتائج التقدير.

_ زيادة المعنوية الإحصائية: نماذج بائل تحتوي على عدد من البيانات لكل مقطع وبالتالي كمية أكبر من المعلومات وبالتالي الحصول على نتائج أكثر دقة وتقلل من مشكلة التحيز الناتج عن الارتباط بين المتغيرات.

_ اختبار العلاقات السببية: عن طريق متابعة سلوك المتغيرات عبر الزمن، يمكن التحقق من العلاقة السببية بشكل جيد.

¹ Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, 2005, England, p 23.

² Jeffrey M. Wooldridge, Econometric Analysis of cross section and Panel Data, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2010, p 45.

_ القدرة على التعامل تلقائياً مع الارتباط الذاتي والتباين الغير متجانس: نماذج البانل تسمح بمعالجة هذه المشاكل عن طريق تقنيات خاصة وهذا لتحسين عملية التقدير ومن بين هذه التقنيات Robust.

_ الفصل بين التأثيرات الثابتة والعشوائية: من الناحية الاحصائية الفصل بين هذه التأثيرات يتيح فرصة بناء نموذج أكثر تمثيلاً للواقع وتجنب الخلط بين العوامل الثابتة والعشوائية.¹

2_4_ نماذج البيانات المقطعية:

نماذج بانل تأتي على ثلاثة أشكال رئيسية هي:

2_4_1 نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model:

هو أحد النماذج الأساسية المستخدمة لتحليل بيانات البانل (البيانات المقطعية الزمنية)، حيث يتم دمج جميع المشاهدات عبر الزمن والوحدات المقطعية (الأفراد، الدول...الخ) على أساس أنها بيانات مقطعية واحدة، دون التمييز بين الفروقات الزمنية أو الفردية. و يفترض هذا النموذج أن العلاقة متغيرات الدراسة ثابتة عبر المقاطع والزمن، ويتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. حسب الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

Y_{it} : المتغير التابع للمقطع i في الزمن t ؛

X_{it} : المتغيرات المستقلة؛

β_0, β_1 : معاملات الانحدار؛

ε_{it} : حد الخطأ.

وفيفترض النموذج التجميعي أن جميع المقاطع لها نفس المعاملات، بالإضافة إلى عدم وجود تأثيرات غير مرصودة أي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف المقاطع أو الزمن، مع عدم وجود ارتباط الأخطاء، حد الخطأ تتوفر فيه فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية.

¹ Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, p 33.

2_4_2_ نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار الخصائص المرصودة والتي تختلف بين المقاطع ويعتبر أنها ثابتة عبر الزمن وتؤثر كذلك على المتغير التابع، هو أحد النماذج الأكثر استخداماً لتحليل البيانات المقطعية. ويكتب النموذج بالشكل:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

Y_{it} : المتغير التابع للوحدة i في الزمن t ؛

X_{it} : المتغيرات المستقلة؛

B : معاملات الانحدار؛

α_i : التأثيرات الثابتة غير المرصودة؛

ε_{it} : حد الخطأ.

يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة في حالة وجود خصائص ثابتة تؤثر على المتغير التابع للظاهرة المدروسة لكن لا يمكن قياسها مباشرة، ومن أهم خصائص هذا النموذج أنه يعطي لكل مقطع انحراف خاص به، ويفترض أن الانحرافات ثابتة عبر الزمن ولكن تختلف بين الوحدات.

2_4_3_ نموذج التأثيرات العشوائية: (Random Effects Model) و هو أحد نماذج بيانات البانل Panel Data ويُستخدم عندما نعتقد أن الفروقات بين المقاطع تؤثر على المتغير التابع وحده دون أن تكون لها علاقة بالمتغيرات المستقلة.

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

Y_{it} : المتغير التابع للمقطع i في الزمن t ؛

X_{it} : المتغيرات المستقلة؛

B : معاملات الانحدار؛

μ_i : التأثير العشوائي الخاص بالوحدة i . وهو ثابت عبر الزمن و يفترض أنه عشوائي وغير مرتبط بـ

X_{it} : المتغيرات المستقلة

ε_{it} : حد الخطأ.

يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت الفروقات بين المقاطع مهمة لكنها لا ترتبط بالمتغيرات المفسرة؛ عندما نريد تعميم النتائج، أو إذا أردنا الاحتفاظ بمتغيرات لا تتغير عبر الزمن (لأن نموذج التأثيرات الثابتة يقوم بحذفها تلقائياً).¹

2_4_4_ المفاضلة بين النماذج الثلاثة:

وعند تحليل بيانات البانل، من الضروري اختيار النموذج الإحصائي الأنسب لطبيعة البيانات، بهدف الوصول على نتائج دقيقة، وتحليل النموذج الأنسب، يعتمد الباحثون على مجموعة من الاختبارات الاحصائية مثل اختبار Ficher للاختبار بين النموذج التجميعي والتأثيرات الثابتة، واختبار LM Breush-Pagan

للتمييز بين النموذجين التجميعي و نموذج التأثيرات العشوائية، واختبار Hausman للفصل بين نموذج التأثيرات العشوائية و التأثيرات الثابتة.

❖ اختبار Ficher للمفاضلة بين Fixed Effects و Pooled OLS:

لاختبار أهمية التأثيرات الثابتة في النموذج حسب الفرضيات التالية:

H_0 : النموذج المجمع هو الأنسب (لا توجد تأثيرات ثابتة)؛

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب للدراسة.

لغرض الاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة تستخدم اختبار F المقيد وبالصيغة الآتية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT-N-K)}$$

حيث:

K : عدد المعلمات المقدرة؛

R_{FEM} : يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة؛

¹ Gonzalo Garcia Donato, Maria Del Carmen Pardo, Panel Data analysis _ advantages and challenges, Test official journal of the Spanish society of statistics and operations research, volume 16, 2007, p 17.

R_{PM} : يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

وللاختبار بين النموذجين السابقين تقارن نتيجة المعادلة السابقة مع $F(\alpha, N-1, NT-N-K)$ ، إذا كانت قيمة المعادلة أكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية أو إذا كانت قيمة $(P \text{ value}) \leq 0,05$ عندئذ فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة. وإذا كانت قيمة $(P \text{ value}) \geq 0,05$ فإن النموذج التجميعي هو الأنسب للدراسة.

❖ اختبار Breusch-Pagan LM للمفاضلة بين Pooled OLS و Random Effects:

نقوم بهذا الاختبار إذا كانت هناك فروقات بين الوحدات أي أن التأثيرات العشوائية ضرورية حسب الفرضيات التالية:

H_0 : النموذج التجميعي هو الأنسب، أي أنه لا توجد تأثيرات عشوائية؛

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للدراسة.

إذا كانت قيمة $(P \text{ value}) \leq 0,05$ عندئذ فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة. وإذا كانت قيمة $(P \text{ value}) \geq 0,05$ فإن النموذج التجميعي هو الأنسب للدراسة.

❖ اختبار (Hausman Test) للاختبار بين RE و FE:

نستعمل هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت الفروق بين الأفراد مرتبطة بالمتغيرات المستقلة بالاعتماد على الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب؛

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل للدراسة.

إذا كانت قيمة $(P \text{ value}) \leq 0,05$ عندئذ فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة. وإذا كانت قيمة $(P \text{ value}) \geq 0,05$ فإن النموذج الثابت هو الأنسب للدراسة.¹

¹ Laszlo Matyas and Patrick Sevestre, The Econometrics of Panel Data _ Handbook of Theory and Applications, Advanced Studies in Theoretical and Applied Econometrics, Kluwer Academic Publishers, volume 28, 1992, p 270, 290.

2_4_5_ تشخيص جودة وصحة النموذج:

بعد تقدير نماذج بانل الثلاثة واختيار النموذج الأنسب للدراسة، من أهم الفرضيات الأساسية هي أن تباين الأخطاء ثابت أي أن الخطأ العشوائي له نفس التباين لجميع المشاهدات، وهذا يُعرف بتجانس التباين (*Homoskedasticity*)، وتوجد حالات أين يكون التباين غير ثابت بين المشاهدات، وهو ما يسمى بعدم ثبات التباين (*Heteroskedasticity*) في هذه الحالة قمنا باستعمال (**Robust Standard Errors**) أو ما يسمى بالخطأ المعياري القوي ويستعمل في تصحيح عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى أنه يحسن دقة اختبارات الفرضيات لأنه يستعمل في حساب **t-statistics** وقيم **P**، وبالتالي عند استخدام الخطأ المعياري القوي **Robust Standard Errors** تكون النتائج أكثر دقة.

تم استخدام الخطأ المعياري القوي (**Robust Standard Errors**) مباشرةً في تحليل نماذج بيانات البانل، وهذا يتيح الحصول على تقديرات أكثر دقة، حتى في ظل وجود تباين أو الارتباط، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء لا يضمن تصحيحاً كاملاً لجميع أنواع المشكلات المحتملة (مثل الارتباط الذاتي) والذي تم الكشف عنه عن طريق اختبار **VIF**، فإنه يُعد من الأساليب الشائعة والمعتمدة في الأدبيات الاقتصادية والإحصائية، خصوصاً عندما لا يكون الهدف الأساسي هو تشخيص هذه الانتهاكات بل الحصول على استدلال إحصائي قوي ودقيق قدر الإمكان. عند استعمال **vce(robust)** لا تتغير قيم معاملات الانحدار، إنما يُعدّل الخطأ المعياري وعدم ثبات التباين (*Heteroskedasticity*)، يُعطي قيم **P** وفترات ثقة أكثر دقة في حال عدم تحقق الفرضيات الكلاسيكية¹.

المبحث الثاني: تقدير النموذج ومناقشة الدراسة

سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تحديد تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في عينة من الدول ذات الدخل المرتفع وتم الاعتماد على (نسبة السيولة ومؤشر الكفاءة المالية بالإضافة إلى نسبة الائتمان المقدم من البنوك إلى الناتج المحلي، عدد فروع البنوك لكل 1000 شخص، مؤشر التمويل الريادي) كمؤشرات مستقلة وبالنسبة للمتغير التابع تم الاعتماد على مؤشر معدل تأسيس شركات جديدة. وقد تم اختيار المؤشرات بناء على كوافر البيانات و ما جاءت به الأدبيات

¹ James H STOCK, Mark W WATSON. Introduction to econometrics. Harlow : Pearson Education Limited, 2020, 797 p.

التجريبية السابقة. لقد تم استخدام اللوغاريتم على البيانات بهدف تبسيط عملية تحليل البيانات عن طريق تقليل التفاوت بين القيم الموزعة بشكل غير متوازن بتحويلها إلى بيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وتقليل القيم المتطرفة بعد ملاحظة قيم كبيرة جدا في بعض المؤشرات تتراوح بين قيم صغيرة وقيم كبيرة جدا ولتحسين كفاءة ودقة النموذج الذي سيتم تقديره، بالإضافة إلى تحويل البيانات إلى التوزيع الطبيعي كمحاولة لتثبيت التباين.

من بين الخطوات الأولى لإعداد النموذج القياسي الذي يقوم على بيانات البانل التي تشمل 11 دولة خلال مدة زمنية تمتد لـ 14 سنة، تم اتباع سلسلة من الاختبارات التشخيصية الأولية للتأكد من مدى صحة وملائمة المتغيرات المستخدمة في النموذج المدروس من الجانب الإحصائي والاقتصادي وفي البداية يجب التحقق من استقرارية المتغيرات (**Stationarity**)، وذلك لتفادي الوقوع في نتائج زائفة والسبب وراء هذه النتائج التي لا تعبر عن الظاهرة المدروسة هو استعمال سلاسل زمنية غير مستقرة في النموذج.

- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية): تم الاعتماد على برنامج **stata** للقيام باختبارات الاستقرارية لكل مؤشر على حدى، باستخدام اختبارات تناسب مع طبيعة بيانات البانل مثل اختبار Levin_Lin _ chu أو اختبار Im-Pesaran-Shin وهذا حسب هيكلية البيانات.

الجدول رقم (3.3): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار (Levin, Lin & Chu (LLC)

المتغيرات	المستوى	درجة التكامل
L NIM	-5.802 0.0000	I(0)
Lbank branches 1K	-1.002 0.0000	I(0)
Lliq_ratio	-4.5953 0.0000	I(0)
LnGEMF	-3.4776 0.0003	I(0)
Ldcps_gdp	-0.6460 0.2591	غير مستقر
New	-3.4827 0.0002	I(0)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata16

وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات التي تم استخدامها مستقرة عند المستوى (0) ، أي لا تحتوي على جذور الوحدة، باستثناء مؤشر واحد فقط والمتمثل في (L dcps_gdp)، نسبة الائتمان المقدم من البنوك إلى الناتج المحلي.

تبين هذه الخطوة أهمية الفحص الأولي للمتغيرات قبل عملية التقدير، وهذا خاصة بنسبة لبيانات بانل، حيث يؤدي استعمال مؤشرات غير مناسبة إلى نتائج غير موثوقة أو نتائج غير دقيقة. عند فحص مؤشر (L dcps_gdp) تبين أنه غير مستقر والسبب هو مشكلة التعدد الخطي **High Multicollinearity**

وهذا ما أظهره اختبار **VIF (variance Inflation Factor)** ولهذا السبب قام برنامج stata باستبعاد هذا المؤشر تلقائياً من عملية التقدير، لضمان جودة النتائج ودقة المقدرات. يوضح الجدول رقم (03) نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4.3): معامل تضخم التباين لمؤشرات الدراسة

المتغير (Variable)	VIF	1/VIF
lnGGNF	1.45	0.688992
Lliq_ratio	1.44	0.694499
LNIM	1.06	0.942905
Lbankbrancheslk	1.04	0.961857
VIF متوسط	1.25	—

المصدر: مخرجات برنامج Stata 16

كما رأينا سابقاً أنه قبل البدء في تقدير النموذج تم التحقق من خصائص السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة عن طريق إجراء اختبارات الاستقرارية (Stationarity) عن طريق اختبار **chu** Levin_Lin وغيرهما من الاختبارات المعتمدة في بيانات **Panel** وأظهرت نتائج الاختبار أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عن المستوى **Level** باستثناء مؤشر واحد، وبما أن استقرارية متغيرات الدراسة شرط أساسي لاستعمال نماذج بانل الساكنة، تم اعتماد نموذج بانل الساكن (Static Panel Model)، واستبعاد النماذج الديناميكية مثل **GMM** لأن النموذج لا يحتوي على السلاسل غير ساكنة أو متغيرات بتأخير زمني.

• اختبار نماذج **OLS_Pooled, Fixed Effects, Random Effects**:

بناء على طبيعة متغيرات الدراسة المستقرة، سيتم الاعتماد على ثلاث نماذج أساسية لتقدير العلاقة المدروسة، وسيتم البدء في تقديره نماذج بيانات البانل **Panel Data** من خلال البدء بنموذج بانل

التجميعي **OLS_Pooled** لأنه النموذج الأبسط ويقوم على تجانس العلاقة بين المتغيرات بين جميع الوحدات على طول فترة الدراسة، ولا يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار وجود تأثيرات مقطعية أو زمنية ثابتة، ويتم اعتماد هذا النموذج كبداية فقط للمقارنة مع نماذج أكثر تقدماً يمثل نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed Effects**) والتأثيرات العشوائية (**RandomEffects**)، تم تقدير نموذج البائل التجميعي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS_Pooled**)، عن طريق إدراج البيانات المقطعية والزمنية معاً في نموذج واحد، دون التفريق بين الوحدات، قبل تطبيق النموذج تم التأكد من صحة البيانات من حيث الاستقرار، غياب التعدد الخطي، وعدم إدراج قيم شاذة يمكن أن تؤثر على التقدير.

الجدول رقم (5.3): نتائج تقدير النموذج التجميعي OLS-Pooled

المتغير	الرمز في النموذج	Coefficient	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	الدلالة الإحصائية
النتائج المحلي الإجمالي للفرد	lnGMF	-0.3928777	0.149402	-2.07	0.040	[-0.6045079 , -0.0140674]	معنوي عند 5%
عدد فروع البنوك لكل 1000 نسمة	Lbankbranches1k	0.3235906	0.111454	2.91	0.004	[0.1037162 , 0.5441185]	معنوي عند 1%
صافي الدخل من الفوائد	LNIM	-1.625419	0.617522	-2.63	0.009	[-2.845064 , -0.4051729]	معنوي عند 1%
نسبة السيولة	Lliq_ratio	0.1654741	0.0794253	2.08	0.039	[0.0082564 , 0.3224196]	معنوي عند 5%
الثابت	_cons	2.841317	0.9915515	2.86	0.005	[0.8791249 , 4.801462]	معنوي عند 1%
عدد المشاهدات (Number of obs)		154					
F (4,149)		6.46					
Prob > F		0.0001					معنوي عند 1%
R-squared		0.1470					
Adj R-squared		0.1250					
Root MSE		5.6396					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA 16

أظهرت نتائج تقدير نموذج البائل التجميعي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى

OLS_ Pooled أن قيمة معامل التحديد (R^2 (R Squared) كانت منخفضة نسبياً في النموذج التجميعي، وهذا لا يعتبر مؤشراً سلبياً في النموذج، وهذا راجع لطبيعة بيانات البانل التي تحتوي على اختلافات زمنية ومقطعية في نفس الوقت، وهو ما يجعل تفسير جميع التغيرات في المتغير التابع بالاعتماد على المتغيرات المفسرة فقط، بالإضافة إلى أن الهدف من أن الهدف من استخدام نماذج البانل ليس الحصول على معامل تحديد عالي، بل محاولة فهم وتحليل العلاقة بين المتغيرات وتقييم دلالتها الاقتصادية والإحصائية، وهو ما تبين عن طريق معنوية معظم المعاملات المقدرة، كما أشارت القيمة الإحصائية $F (Prob > F = 0,0001)$ إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى دلالة 5 %، مما يدل على أن المتغيرات المفسرة لها تأثير معنوي على ريادة الأعمال وبعد تقدير النموذج التجميعي **OLS_ Pooled** الذي يفترض تجانس خصائص المقاطع، ولا يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي قد تكون ثابتة في كل مقطع طول فترة الدراسة، غير أن هذا الافتراض يكون غير واقعي، ولتحليل العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي وريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل، وهذه الدول تختلف فيما بينها من عدة نواحي ثقافية وهيكلية وتنظيمية تؤثر على النشاط الريادي، وبناء على هذا وفي هذه المرحلة يتم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed Effects**)، ملائماً جداً، حيث يسمح بالتحكم في العوامل غير المدرجة والتي تكون ثابتة داخل كل مقطع أو دولة، مما يمكننا من الحصول على تحليل دقيق للعلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، ويقلل من التحيز الناتج عن إغفال المتغيرات الثابتة والتي يمكن أن تكون مؤثرة. فيما يلي سيتم تقدير النموذج باستعمال طريقة **Within Estimator** الخاصة بالتأثيرات الثابتة والتي يطلق عليها أيضاً اسم **Fixed Effects Estimator**، وهي طريقة تقوم على إزالة التأثيرات الثابتة الخاصة بكل مقطع (دولة) حتى لا تتسبب في أي تشويش أثناء عملية التقدير، وللحصول على نتائج غير متحيزة والنتيجة عن وجود عوامل غير بارزة لكنها ثابتة داخل كل دولة. استخدام نموذج التأثيرات الثابتة الذي يتحكم في الميزات التي لا تظهر لكل وحدة، وهذا يؤدي إلى تقليل التباين القابل للتفسير، وبالتالي خفض قيمة R^2 ، دون أن يؤثر ذلك على جودة النموذج أو دقة نتائج التقدير.

الجدول رقم (6.3): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects

(المؤشر) المتغير	(Coef.) المعامل	(P-value) القيمة الاحتمالية
lnGKMF	0.1304383	0.083
Lbankbrancheslk	0.6327402	0.000
LNIM	-1.6655572	0.003
Lliq_ratio	-0.089745	0.012
_cons	2.544341	0.029
F(4, 139)	10.62	Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Stata 16

لتحديد النموذج الأنسب لبيانات الدراسة، تم الاعتماد على اختبار **Ficher** للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وهذا حسب الفرضيتين:

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد تأثيرات ثابتة بين الدول (أي النموذج التجميعي هو الأنسب)

الفرضية البديلة H_1 : توجد تأثيرات ثابتة بين المقاطع (نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب) ولقد

أظهرت نتائج اختبار **Ficher** الاحصائية مايلي:

$F(10, 139) = 8,19$ $P \text{ value} = 0,0000$ وبما أن $P \text{ value} < 5\%$ ، تم رفض الفرضية

الصفرية H_0 مما يشير إلى وجود تأثيرات ثابتة ذات دلالة إحصائية بين دول العينة، ويؤكد أن نموذج

التأثيرات الثابتة يوفر تمثيلاً أفضل لبيانات الدراسة بالمقارنة مع النموذج التجميعي **OLS_Pooled**

، وفي الخطوة الموالية سيتم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects** الذي يفترض أن

التأثيرات بين المقاطع ليست مرتبطة بالمتغيرات المفسرة، بل هي جزء من حد الخطأ، ولا يمكن استبعادها

من النموذج لأنها تحسن من جودة وكفاءة التقدير، ومن الناحية القياسية يُعد نموذج التأثيرات

العشوائية الأنسب في حالة ما إذا تم اختيار الدول أو المقاطع بطريقة عشوائية أو مجتمع أوسع من عينة

الدراسة والمتمثلة في الدول مرتفعة الدخل، أو في حالة ما إذا تم تعميم النتائج خارج حدود عينة الدراسة

وفي هذه المرحلة سيتم التقدير بالاعتماد على طريقة **Generalized Least Squares (GLS)** والتي تأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ في بيانات بانل كجزء خاص بالمقاطع وجزء خاص بالزمن وبالتالي فإن النموذج العشوائي يتميز بخصائص جيدة من حيث الكفاءة، ويستخدم فقط في حالة ما إذا لم يكن هناك ارتباط بين التأثيرات الثابتة والمتغيرات المفسرة، ويتم التحقق من توفر هذا الشرط لاحقاً بالاعتماد على اختبار **Husman**.

يُشير نموذج التأثيرات العشوائية إلا أنه نموذج معنوي وهذا بعد النظر إلى القيمة الاحتمالية $\text{Prob} > \text{Chi}^2 = 0,0000$ أقل من 5%.

الجدول رقم (7.3): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects

(المؤشر (المتغير)	المعامل (Coef.)	القيمة الاحتمالية (P-value)
Ldcps_gdp	-0.0170812	0.892
Lliq_ratio	-0.0827227	0.302
LNIM	-1.687548	0.001
Lbankbrancheslk	0.7580405	0.000
lnGKMF	-0.0590616	0.000
_cons	4.191909	0.015
Wald chi2(5)	56.00	Prob > chi2 = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Stata 16

ننتقل الآن للمفاضلة بين النموذج العشوائي والنموذج التجميعي باستعمال اختبار **Breusch-pagan (Lagrange Multiplier test)** يختبر هذا الاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد تأثيرات ثابتة بين الدول وهذا ما يعني النموذج التجميعي هو الأنسب، أما في حالة قبول الفرضية البديلة فهذا يعني وجود تأثيرات ثابتة بين المقاطع وبالتالي النموذج العشوائي هو الأفضل.

الجدول رقم (8.3): اختبار (Breusch and Pagan)

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\ln \text{GEMF}[\text{pay}, t] = Xb + u[\text{pay}] + e[\text{pay}, t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
lnGEMF	.0312732	.1768422
e	.0259646	.1611352
u	.0007197	.0268273

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 4.34

Prob > chibar2 = 0.0186

المصدر: مخرجات برنامج Stata 16

من خلال الجدول السابق يتضح أن القيمة الاحتمالية ($\text{Prob} > \text{Chi}^2$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل والأنسب كخطوة موالية سيتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل والأنسب، وكخطوة موالية سيتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان **Husman**.

فبعد إجراء اختبار **Husman** إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، يتم قبول الفرضية الصفريّة والتي تفترض أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب لتقدير بيانات الدراسة، أما في حالة ما إذا كانت القيمة الاحتمالية ($\text{Prob} > \text{Chi}^2$) أقل من مستوى المعنوية 5%، فهذا يعني قبول الفرضية البديلة وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

الجدول رقم (9.3): نتائج اختبار Hausman

. hausman model_fe model_re				
— Coefficients —				
	{b}	{B}	{b-B}	sqrt{diag{V_b-V_B}}
	model_fe	model_re	Difference	S.E.
Duration	-.0781979	-.6502404	.5720425	.
survival	-.0535202	.0361	-.0896202	.0249502
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg				
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg				
Test: Ho: difference in coefficients not systematic				
chi2(2) = {b-B}'[{V_b-V_B}^{-1}]{b-B}				
= 12.10				
Prob>chi2 = 0.0024				
{V_b-V_B is not positive definite}				

المصدر: مخرجات برنامج Stata 16

من الجدول السابق نجد أن $\text{Prob} > \text{Chi}^2 = 0,0222$ وهي أقل من 0,05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects هو الأفضل.

بالرجوع إلى نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects، نلاحظ أن اختبار Fisher يشير إلى معنوية النموذج ككل وللتأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، يتم عادة استخدام اختبار Vif (variance Inflation factor) وتبين أن قيمة $\text{VIF} = 1,25$ وهي أقل من 5% مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي. ملاحظة: تم الاعتماد على: (Vce robust), (Robust Standard Errors) دون إجراء اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية المتمثلة في الارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين. استخدام هذه التقنية لا يؤثر في حالة عدم وجود مشاكل، ويسمح بإجراء تقديري آمن منذ البداية.

تم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة Robust Standard Errors بشكل مباشر من أجل الحصول على نتائج موثوقة وحتى وإن كان هناك احتمال وجود مشكل مثل عدم تجانس التباين أو الارتباط الذاتي، لكي لا تؤثر النتائج في بيانات البانل.

$$\text{New} = 2,544341 + 0,1304383 \text{LnGMEF} + 0,6327402 \text{Lbankbranches1k} - 1,665572 \text{LnNIM} - 0,089745 \text{Lliq-ratio} + \varepsilon_{it}$$

تعتبر ريادة الأعمال من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي التي تؤدي إلى الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى الإبداع والتطور في الدول ذات الدخل المرتفع أين يتمتع القطاع المصرفي بتطور عالي، ولكن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى أن يؤثر بشكل إيجابي على ريادة الأعمال، وبالنظر إلى المؤشرات المقدمة، يمكن تفسير هذا التأثير كما يلي:

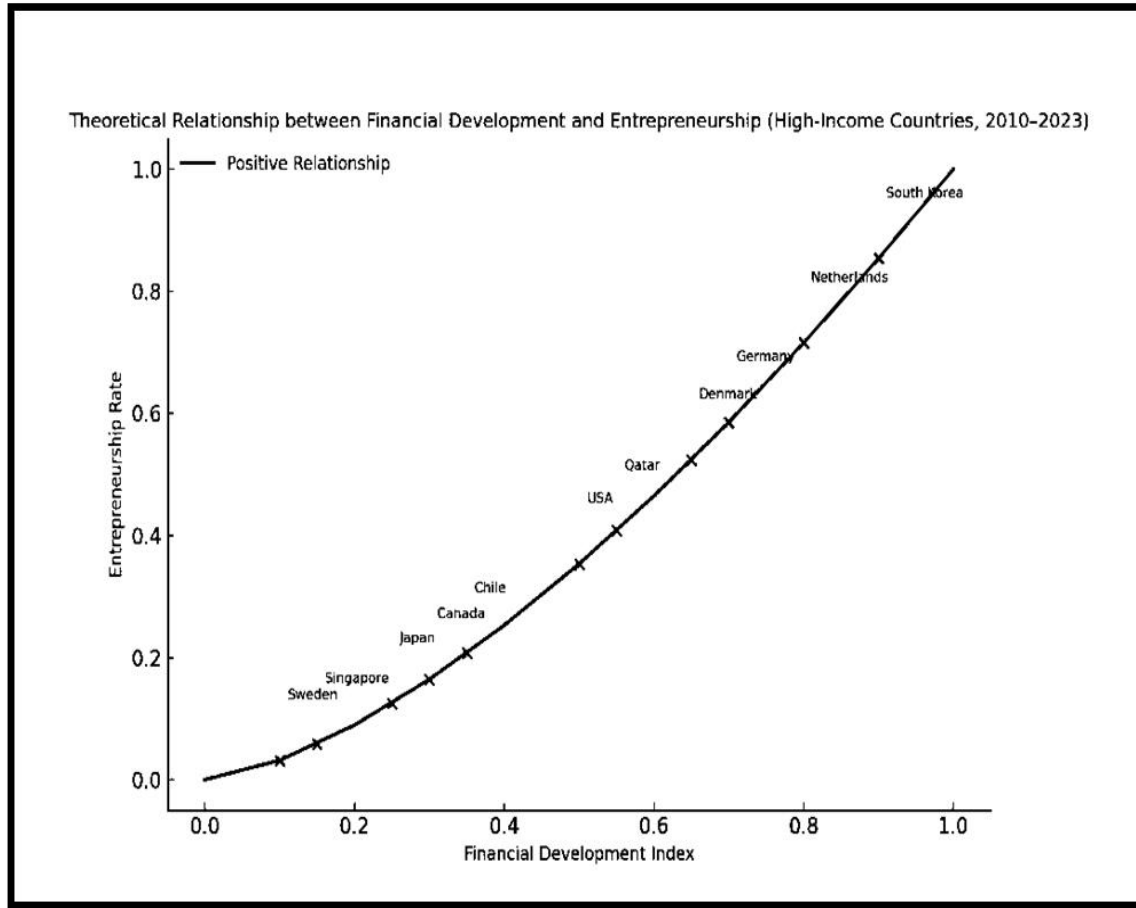
✓ كان مؤشر التمويل الريادي **LnGEMF** موجب التأثير وهذا ما يدل على أن توفر الأدوات والخدمات المالية وبرامج الدعم الحكومي المخصصة لتمويل رواد الأعمال والمشاريع الريادية الناشئة في الدول مرتفعة الدخل يساهم في تخفيف العراقيل المالية، خاصة في المراحل المبكرة من بدأ المشروع وبالتالي يمكن القول أن ارتفاع مؤشر التمويل الريادي يُعد عاملاً حاسماً لنجاح ونمو ريادة الأعمال. بالنسبة لمؤشر عدد فروع البنوك **L Bank Branches 1k** من خلال نتائج التقدير تبين أنه يؤثر تأثير إيجابي لأن زيادة عدد فروع البنوك يسهل عملية الوصول إلى تمويل والخدمات خاصة في المناطق البعيدة عن المركز وتعزيز الشمول المالي الذي يزيد من إمكانية الحصول على خدمات مصرفية وتحسين التفاعل والتعامل بين رواد الأعمال والبنوك، مما يعزز الثقة والتعاون.

أما بالنسبة لمؤشر السيولة **Lliq-ratio** فقد كان له تأثير سلبي على ريادة الأعمال وهذا لأن أي ارتفاع في نسبة السيولة، يعني أن البنوك تحتفظ بجزء كبير من الأصول في شكل نقود وهذا يؤثر سلباً على نشاط ريادة الأعمال وهذا لأن السيولة الفائضة توجه بشكل جيد لتمويل المشاريع بالإضافة إلى أن البنوك في الدول مرتفعة الدخل تفضل الاحتفاظ بالأموال دون تحمل المخاطر المحتملة على ريادة الأعمال، وبالتالي فإن احتفاظ البنوك بسيولة مرتفعة قد يعيق تدفق التمويل نحو الأنشطة الريادية.

كان لهامش صافي الفائدة **NIM** تأثير سلبي في النموذج، فإن هامش صافي الفائدة هو الفرق بين ما تكسبه البنوك من الفوائد على الاقراض والودائع وارتفاع يعني أن تكلفة القروض أعلى مما يتحملها رواد الأعمال ويعكس عدم كفاءة في التوزيع الائتماني، ومن ناحية أخرى فإن البنوك تركز على جني الأرباح

أكثر من دفع عجلة التنمية، وبالتالي فإن ارتفاع هذا المؤشر يقلل من قدرة رواد الأعمال على تمويل المشاريع الريادية بشكل جيد.

الشكل رقم (1.3): العلاقة بين التطور المالي وريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل خلال الفترة (2023-2010)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة التجريبية

يوضح الشكل رقم (1.3) العلاقة العامة بين التطور المالي وريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل خلال الفترة (2023-2010)، ورغم أن العلاقة النظرية تشير إلى ارتباط إيجابي بين المؤشرين، إلا أن نتائج الدراسة التطبيقية أظهرت تبايناً في اتجاه التأثير؛ حيث أثرت بعض مؤشرات التطور المالي إيجاباً على ريادة الأعمال مثل عمق الأسواق المالية وتنوع أدوات التمويل، بينما كان لبعض المؤشرات تأثير سلبي مثل ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص أو تشدد المعايير البنكية. ويُفسّر هذا التباين بوجود بدائل تمويلية خارج النظام المصرفي التقليدي (مثل رأس المال المخاطر، المستثمرين الملائكة، ومنصات

التمويل الجماعي) التي أصبحت أكثر ملائمة لاحتياجات المشاريع الريادية في الدول المتقدمة بالتالي، يمكن القول إن التطور المالي لا يؤدي بالضرورة إلى تعزيز ريادة الأعمال في جميع أبعاده، بل يعتمد التأثير على طبيعة الأدوات المالية السائدة ومدى توافقها مع متطلبات التمويل الريادي.

التفسير الاقتصادي:

لا يعتمد تمويل ريادة الأعمال كلياً على القطاع المصرفي لأن البنوك تميل إلى تمويل المشاريع ذات الضمانات العالية والدخل الثابت على عكس ريادة الأعمال التي تعتمد على المخاطرة العالية خاصة في المراحل الأولى من المشروع.

يؤثر التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل ولكن التأثير يكون محدوداً وغير مباشر و بالنسبة الدول مرتفعة الدخل مثل الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، ألمانيا، كندا... إلخ تتميز بقطاع مصرفي متطور للغاية، وتمتلك من البداية بنية تحتية مالية جد قوية وبالتالي فإن رواد الأعمال يمتلكون إمكانية الوصول بسهولة إلى التمويل، بفضل الابتكار والتطوير في الخدمات المالية التي تقدمها البنوك (التكنولوجيا المالية والرقمنة) عن طريق استخدام (FinTech) مثل تطبيقات الهواتف الذكية، الذكاء الاصطناعي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت من أجل تسهيل المعاملات المالية، حيث لا يستطيع العملاء القيام بعمليات المالية كتحويل الأموال، دفع الفواتير ومعاينة الحسابات البنكية عن بعد، مع توفير الأمان عن طريق استعمال تقنيات التشفير، كما تساهم التكنولوجيا المالية في خفض تكاليف تقديم الخدمات، لكن هذا التطور قد يساهم في دعم أداء رواد الأعمال لكنه لا يؤثر في المراحل الأولى من بدء المشروع أي أن التطور في القطاع المصرفي يُحسن من أداء الأنشطة الريادية لكنه لا يُعتبر شرط بدء الأعمال، بالإضافة إلى أن البنوك في الدول مرتفعة الدخل تقدم تمويل للشركات الناشئة في البداية وخاصة تلك التي تقوم على درجة عالية من المخاطرة ومنه يمكن القول أن ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل تعتمد على رأس المال المغامر وحاضنات الأعمال ولا تعتمد على القطاع المصرفي وبالتالي فإن الحوافز غير المصرفية تمثل العامل الأساسي للتمويل الريادي في الدول مرتفعة الدخل ومن بين هذه الحوافز انتشار ثقافة الابتكار والإبداع بفضل توفر التعليم بكفاءة عالية، والدعم الحكومي فهذه الحكومات تضع برامج ادعم بشكل دائم مثل المسرعات وحاضنات الأعمال، تعتبر الأسواق المتطورة بيئة مناسبة لأبعد الحدود لممارسة النشاط الريادي في ظل كل هذا يبقى التمويل المصرفي عاملاً داعماً فقط لريادة الأعمال عكس ما هو عليه في الدول المتوسطة أو المنخفضة الدخل حيث القطاع المصرفي المحرك

الأساسي لبدأ النشاط الريادي، بينما في الدول مرتفعة الدخل يعتمد الراغبون في بدء نشاط ريادي على عوامل أخرى مثل الابتكار، التعليم، البرامج الحكومية، رأس المال المخاطر بعيدا على البنوك.

في الدول مرتفعة الدخل، يقوم التطور المالي للقطاع المصرفي بدور العامل المساند بدعم ريادة الأعمال ولا يعتبر عاملا أساسيا وذلك عن طريق تحسين الكفاءة في تقديم التمويل ولا يعتبر المصدر الأساسي لتكوين رأس المال الريادي في هذه البيئة المتطورة تعتبر الأخرى أكثر تأثيرا،

في الدول ذات الدخل المرتفع التي تمتلك أنظمة مالية متطورة تعتمد على أساليب متقدمة لتقييم المشاريع وهذا ما يوجه التمويل نحو المشروعات ذات إنتاجية عالية، وبالتالي هذا التطور يعتبر تحسينا فقط وليس تحولا جذريا، كذلك البنوك هنا تمتلك إمكانية التقليل في الفجوة بين الفائدة على القروض والفائدة على الودائع وهذا ما يقلل من تكلفة تمويل المشاريع الناشئة ومن الناحية الاقتصادية يسبب انخفاض تكلفة التمويل و تحفيز رواد الأعمال على خوض المخاطرة وهذا غير شائع في الدول مرتفعة الدخل لأن البنوك لا تتحمل المخاطرة. بالرغم من أن عملية تقديم الائتمان في الدول المرتفعة الدخل في غاية التقدم والتطور على سبيل المثال يتم الاعتماد على تمويل على أدوات لتحليل وتقييم المشاريع الريادية في غاية الأهمية.

في الدول مرتفعة الدخل، القطاع المصرفي يتجه إلى تمويل الشركات الكبيرة والمستقرة ولا يقوم بتقديم القروض إلا بعد الحصول على ضمانات قوية لأن البنوك تتجنب المخاطرة العالية وريادة الأعمال وخاصة في المراحل الأولى للمشروع تبنى على أفكار مبتكرة وغير مجربة لا تمتلك ضمانات كافية وتتميز بمخاطر عالية جدا.

وبالرغم من أن هذه الدول تمتلك قطاعا مصرفيا متطورا جدا، إلا أن التمويل المصرفي له خصائص لا تتناسب كثيرا مع طبيعة ريادة الأعمال مثل التركيز على التمويل منخفض المخاطر لأن في الدول مرتفعة الدخل من المعروف أن البنوك أكثر تحفظا ولهذا تتجنب تمويل المشاريع الناشئة **Start-Up** لأنه في العادة لا تملك سجل مالي واضح وغير مضمونة النجاح ولا تمتلك أي أصول أو ضمانات بينما البنوك في هذه الدول تتطلب شروط صارمة كخطة عمل مفصلة وتقديم ضمانات كأصول أو عقارات، تاريخ مالي أو اقتراض سليم، كما أن القطاع المصرفي في الدول مرتفعة الدخل عديمة المرونة في التعامل مع الفشل وطبيعة ريادة الأعمال تقوم على المخاطر واحتمالية الفشل والبنوك لا يمكن أن تتسامح مع الفشل، وتطالب بالسداد حتى في حالة خسارة المشروع، هذا ما يضع رواد الأعمال أمام عائق كبير وبالتالي

يتجنبون التمويل المصرفي من الأساس، لأن البنوك لا توفر الدعم غير المالي ولا تقدم عادة تدريب استشارات توجيه إداري على عكس ما يحتاجه رائد الأعمال في أول المشروع من دعم متكامل وليس فقط مادي وبالتالي تتم الاستعانة بطرق أخرى للحصول على التمويل.

في الدول مرتفعة الدخل هناك بدائل تمويل أكثر ملائمة تتوافق مع طبيعة ريادة الأعمال تتمثل في:

❖ رأس المال المخاطر (Venture Capital)

❖ المستثمرون الملائكة (Angel Investors)

❖ منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding)

❖ حاضنات ومسرعات الأعمال (Incubators and Accelerators)

هذه البدائل لديها إمكانية تحمل المخاطر لأنها تقدم التمويل في مقابل حصة من الشركة وليس دعم مالي على شكل قرض، وتقوم بتقديم دعم تقني وتوجيه إداري بالإضافة إلى أن الاقتصاديات المتقدمة متشعبة نسبياً ولا تحتاج إلى ريادة الأعمال. بالإضافة إلى أن الدول مرتفعة الدخل تضع برامج حكومية تدعم ريادة الأعمال بعيداً عن القطاع المصرفي وبالتالي أصبحت الأدوات التمويلية الأخرى ملائمة أكثر.

مصادر تمويل أكثر مرونة من القطاع المصرفي:

❖ رأس المال المخاطر (Venture Capital): هو نوع من التمويل يقدم للشركات الناشئة Start-Up أو المؤسسات الصغيرة التي تسعى إلى النمو ولديها درجة عالية من المخاطرة وفي نفس الوقت لا تمتلك ضمانات كافية لتتمكن من الحصول على تمويل بنكي.

رأس المال المخاطر هو تمويل يقدم لشركة ناشئة وفي مقابل ذلك يحصل المستثمر على نسبة من أسهم الشركة وإمكانية المشاركة في أخذ القرار مع قبول المخاطرة وقد يكون المستثمرون في رأس المال المخاطر: مستثمرون أفراد وهم غالباً أثرياء مهتمون بالمشاريع الناشئة؛

الصناديق الحكومية أو صناديق التقاعد، يعتبر رأس المال المخاطر أفضل بكثير من التمويل المصرفي وهذا لأنه لا يتطلب ضمانات مثل القروض البنكية والمستثمر يتقاسم المخاطر والأرباح مع رائد الأعمال، مع إمكانية تقديم دعم مثل الخبرة والتوجيه وليس فقط دعم مادي.

وهناك عدة أمثلة عن رأس المال المخاطر في الدول مرتفعة الدخل نذكر منها:

✓ في الولايات المتحدة الأمريكية USA: هي أكبر سوق لرأس المال المخاطر في العالم، حيث أن من أشهر صناديق رأس المال المخاطر هي Sequoia Capital والتي استثمرت في شركات مثل: Instagram, google, Airbnb, whatsapp ففي سنة 1999 حصلت شركة google على تمويل رأس مال مخاطر بقدر 25 مليون دولار من شركة Sequoia Capital وشركة Kleiner Perkins لتوسيع

عملياتها وبنيتها التحتية وتطوير التكنولوجيا، كذلك Facebook تلقى تمويلًا من شركة Accel Partners في سنة 2005 بقيمة 12,7 مليون دولار في المراحل المبكرة وهي شركة تأسست سنة 1983 على يد Jim Swartz, Arthur Patterson في كاليفورنيا الأمريكية لكن لديها عدة فروع في العالم، كانت تركز على التكنولوجيا (برمجيات، منصات الأنترنت، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، التجارة الإلكترونية...) بالإضافة إلى شركة Andreessen Horowitz في الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر من أكبر المستثمرين في التكنولوجيا،

✓ في ألمانيا: من الأمثلة على رأس المال المخاطر أو المغامر في ألمانيا ذلك الدعم التمويلي الذي تلقتة شركة Hello fresh وهي شركة ألمانية تعمل في مجال توصيل الأطعمة وهي من أشهر الشركات في العالم من طرف Insight Partners Rocket Internet والتان تعملان على تأسيس وتسريع نمو الشركات الناشئة. بالنسبة لشركة Rocket Internet لا تقوم بتمويل الشركات فقط بل تنشئ شركات وتديرها بعد ذلك تعرضها للاستثمار، مثال آخر وهو شركة Shopify في كندا والتي حصلت على تمويل في المراحل الأولى للإنشاء من شركة رأس المال المخاطر والتي تدعى Bessemer Venture Partners لتصبح فيما بعد أكبر شركة للتجارة الإلكترونية في العالم، بالإضافة إلى منصة Mercari اليابانية لبيع وشراء المنتجات المستعملة والتي حصلت على تمويل من الشركة اليابانية وهي SoftBank Vision Fund من أبرز شركات رأس المال المخاطر وتعد أقوى اسم ياباني في رأس المال المخاطر عالميًا، وتركز على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الضخمة.¹

❖ المستثمرون الملائكة (Angel Investors): المستثمرون الملائكة هم أفراد ذوي ثروة كبيرة يستثمرونها عن طريق دعم المؤسسات الناشئة Start-Up في مراحلها الأولى وهذا يكون مقابل ملكية حصة من الشركة، ويطلق عليهم ملائكيون لأنهم يؤمنون بفكرة الشركة الجديدة حتى قبل إنتاج أي منتج بل يساعدون في إعداد خطة العمل لأنهم عادة ما يكون المستثمرون خبراء في مجال المشروع، ويتحمل المستثمر الملائكي مخاطر عالية جدا، وهم سباقون لتقديم الدعم حتى قبل رأس المال المخاطر. ويستفيد رواد الأعمال من المستثمرين الملائكة عن طريق الحصول على تمويل خالي من التعليمات المصرفية الصارمة وكذلك الاستفادة من العلاقات مع المستثمرين داخل السوق، والفرق بين المستثمر الملاك ورأس المال المخاطر هو أن المستثمر الملاك شخص وليس شركة استثمارية عكس

¹ OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). Entrepreneurship at a Glance Paris, 2023, p 22.

رأس المال المخاطر الذي يكون عبارة على مؤسسة والدعم المالي يكون قليل إلى متوسط في المراحل المبكرة جدا ويتميز بمرونة عالية جدا والهدف منه دعم الابتكار وتحقيق الربح معا عكس رأس المال المخاطر الذي يهدف إلى تحقيق الربح أكثر. ومن أشهر المستثمرين الملائكة في الدول مرتفعة الدخل: ✓ في الولايات المتحدة الأمريكية USA: نجد Chirs Sacca وهو من أكبر المستثمرين في وادي السيليكون ومن أشهر الاستثمارات التي ساهم فيها مرحلة مبكرة هي Instagram و Twitter. ✓ في كندا: نجد Michele Romanow وهي رائدة أعمال ومستثمرة في برنامج Shark Tank وهو نسخة كندية من Dragons' Den، تستثمر في مشاريع ناشئة رقمية تابعة للبيئة تقدم دعما عبر الإنترنت. ✓ في إنجلترا: Peter Jones وهو من أشهر رجال الأعمال والمستثمرين في إنجلترا استثمر في الكثير من المشاريع الصغيرة خاصة في مجال التكنولوجيا، يقدم دعم مالي وتوجيه إداري في نفس الوقت. ✓ في ألمانيا: Frank Thelen وهو من أشهر المستثمرين خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة مثل Lilium (طائرات كهربائية).¹

❖ منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding): أحد أنواع التمويل يقوم على جمع مبالغ صغيرة من المال عن طريق مجموعة من الأشخاص في الدول مرتفعة الدخل عادة ما يتم جمع هذه الأموال عن طريق الإنترنت لتقديم دعم للشركات الريادية الناشئة، توجد عدة أنواع: ✓ التمويل الجماعي مقابل مكافآت: حيث يدفع الداعمون مبلغا معيناً مقابل الحصول على خدمة أو منتج.

✓ التمويل مقابل ملكية: حيث يحصل الداعمون على حصة في المؤسسة حسب مساهمتهم المالية. ✓ التمويل بالدين: يقوم الداعمون بإقراض المال لكن يتم استرداده في المستقبل بالإضافة إلى فوائد. ✓ التمويل الخيري: يقدم الممولون الدعم دون انتظار مقابل. ويلجأ رواد الأعمال إلى التمويل الجماعي نظرا لسهولة الوصول إلى التمويل وإمكانية الحصول على التمويل دون ضمانات، وتتم الاستفادة أيضا من خلال جمع قاعدة جماهيرية للفكرة الناجمة عن التسويق المجاني أثناء البحث عن التمويل. ومن الأمثلة عن التمويل الجماعي:

¹ Gerald A. Benjamin and Joel Margulis, Angel Capital: How to Raise Early-Stage Private Equity Financing Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2005, p 45.

✓ في الولايات المتحدة الأمريكية USA: Kikstarter من أشهر منصات التمويل الجماعي في العالم تعتمد على تقديم تمويل مقابل مكافآت وتستخدم لتمويل المشاريع الابتكارية الجديدة خاصة في مجال التكنولوجيا من المشاريع التي حصلت على تمويل جماعي من هذه المنصة مشروع ساعة Pebble الذكية والذي تحصل على عشر ملايين دولار.

✓ في إنجلترا: CrowdCube تقديم تمويل مقابل الحصول على ملكية في المؤسسة مثال على هذا شركة BrewDog

✓ في ألمانيا: Startnext تمنح تمويل مقابل مكافآت وهي من أشهر منصات التمويل الجماعي في ألمانيا والعالم ككل تميل إلى تمويل المشاريع الابتكارية ذات المسؤولية الاجتماعية.

✓ في كندا: FrontFundr تقدم تمويل مقابل ملكية وهي منصة تمويل جماعي تساعد المواطنين على الاستثمار وتفتح الأفق أمام رواد الأعمال لانتشار مشاريعهم في الدول مرتفعة الدخل.

منصات التمويل الاجتماعي من الأدوات الفعالة والمبتكرة لتمويل المشاريع دون الحاجة إلى القطاع المصرفي وهي تتيح الفرصة أمام أي مستثمر كبير كان أو في بداياته أن يقدم دعم للأنشطة الريادية وأن يصبح فاعلا في المجتمع.¹

❖ حاضنات ومسرعات الأعمال Business incubators and accelerators:

حاضنات الأعمال في الدول مرتفعة الدخل هي مؤسسات أو برامج دعم حكومية أو يمكن أن تنشأها الجامعات أو الشركات الكبيرة لتقديم الدعم للشركات الناشئة Start-Up عن طريق تسهيل عملية تأسيس المشروع والتقليل من التكاليف وزيادة الفرص ومن المميزات التي تمتلكها حاضنات الأعمال في الدول مرتفعة الدخل:

✓ توفير خبراء متخصصين في عدة مجالات خاصة التكنولوجيا والتسويق، التمويل والابتكار.

✓ توفير بنية تحتية متطورة مثل المختبرات، انترنت عالي السرعة، أجهزة وبرمجيات حديثة، سهولة الوصول للتمويل كحلقة وصل بين رائد الأعمال ورأس المال المخاطر، المستثمرين الملائكين ومنصات التمويل الجماعي في الدول مرتفعة الدخل، حاضنات الأعمال التابعة للجامعات الكبرى والمرموقة في

¹ Belleflamme, Paul, Thomas Lambert, and Armin Schwenbacher. "Crowdfunding: Tapping the Right Crowd." Journal of Business Venturing VOL 29, N 5, 2014, p 585–609.

العالم تقدم خبرات مبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والابتكار الصناعي ومن الأمثلة عن حاضنات الأعمال:

- ✓ في الولايات المتحدة الأمريكية USA: هناك Y. Combinator في كاليفورنيا تقدم هذه الحاضنة دعم تمويلي في بداية تأسيس المشروع وتقدم إرشاد وشبكة من المستثمرين ضخمة وهي من أشهر وأكبر حاضنات الأعمال وتعتبر النموذج العالمي الأكثر تطوراً وحدائاً لريادة الأعمال.
 - ✓ في كندا: Mars Discovery District مقرها في تورنتو، تدعم هذه الحاضنة البحث والتطوير خاصة في الأنشطة الريادية الناشئة في مجال التقنيات الطبية وتمتلك هذه الحاضنة عدة شركات مع جامعات ومستشفيات ومؤسسات استثمارية كبيرة.
 - ✓ في ألمانيا: Tech Founders مقرها في ميونخ تركز هذه الحاضنة على التكنولوجيا الصناعية الروبوتات والذكاء الاصطناعي، تدعم الابتكارات التابعة لشركات كبيرة مثل BMW، وتساعد على طرح منتجات وتجريبها في السوق.
 - ✓ في إنجلترا: Set Squared هذه الحاضنة هي عبارة عن خمس جامعات بريطانية وهي من أشهر حاضنات الأعمال حول العالم تدعم لنقل الباحثين الابتكارات الأكاديمية على أرض الواقع.
- حاضنات الأعمال جد فعالة في الدول مرتفعة الدخل لأنها تتماشى وتتكامل مع الامكانيات المتقدمة والجامعات الكبيرة والثقافة الريادية والبيئة الاقتصادية الغنية التي تشجع الابتكار والمغامرة وإمكانية الحصول على التمويل بسهولة على رأس المال ترتبط بأنظمة قانونية واضحة تحمي ريادة الأعمال والابتكارات.¹

🌈 **مسرعات الأعمال Business accelerators:** هي برامج دعم مكثفة قصيرة الأجل من ثلاث إلى 6 أشهر مخصصة للمؤسسات الناشئة التي تجاوزت مرحلة الانطلاق والغاية هي تسريع نموها عن طريق توفير تمويل أولي صغير وتدريب مكثف يعمل على تطوير الأعمال، النمو وجذب المستثمرين وهذا مقابل نسبة من ملكية المشروع، وتنتهي مرحلة الدعم بعد الدخول إلى المسرعة بفاعلية تحت مسمى Demo Day بهدف عرض المشاريع أمام المستثمرين.

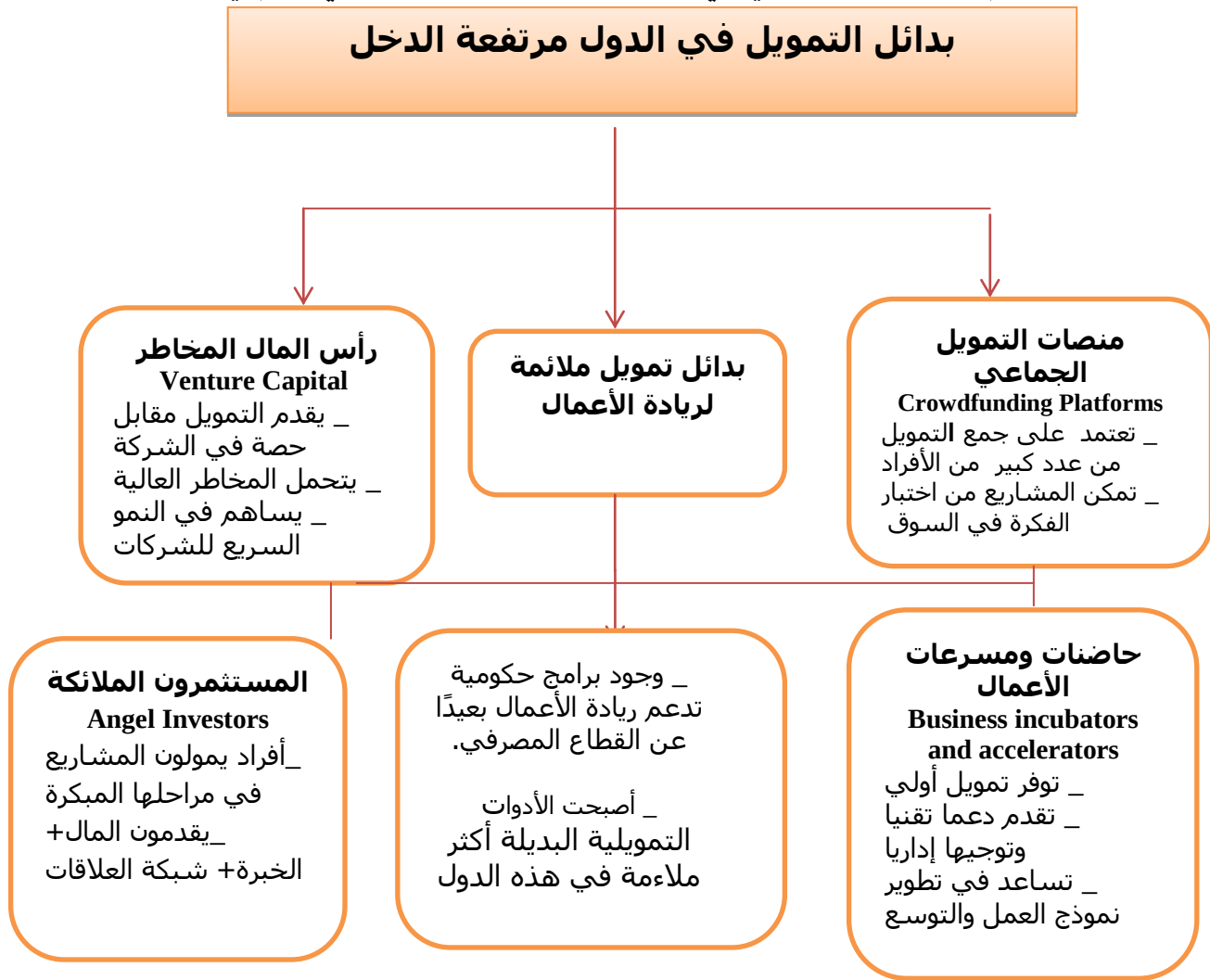
¹ Raymond W. Smilor and Michael D. Gill, The New Business Incubator: Linking Talent, Technology, Capital, and Know-How, Lexington Books, 1986, P 22.

مسرعات الأعمال موجهة للشركات الناشئة في المراحل الأولى من التأسيس والتي أخرجت منتجا أوليا، وتبحث عن التوسع والنمو السريع . يمكن كذلك تعريف مسرعات الأعمال على أنها عبارة عن برامج حكومية في الغالب صادرة عن مؤسسات حكومية حيث تدخل المؤسسة إلى المسرعة بناء على عدة معايير ويتم داخل المسرعة تسريع نمو المؤسسة عن طريق تطوير المنتجات أو الخدمات، عرض المؤسسات للاستثمارات الفعالة، والفرق بين المسرعات وحاضنات الأعمال هو أن حاضنات الأعمال هو أن المسرعات خاصة بالشركات الناشئة التي بدأت نشاطها ولديها منتجات أولية، بينما حاضنات الأعمال تقدم الدعم للمشاريع التي مزالت فكرة أو مخطط نظري¹، ومن الأمثلة عن أشهر المسرعات في الدول مرتفعة الدخل:

- ✓ في الولايات المتحدة الأمريكية Y.Combinator: من أشهر مسرعات الأعمال عالميا، تم تأسيسها سنة 2005 في وادي السيليكون، تعمل على تقديم برامج دعم مكثفة لرواد الأعمال في المراحل الأولى للشركة عن طريق تقديم دعم مالي حوالي 500,000 دولار أمريكي وهذا مقابل نسبة صغيرة من الحصة في الشركة قدمت دعم لشركات شهيرة مثل Air Bnb من أشهر المنصات المختصة في تأجير أماكن الإقامة، Dropbox، Reddit، Stripe، بالرغم من أنها أمريكية إلى أنها تقدم دعم في جميع أنحاء العالم.
- ✓ في إنجلترا Seedcamp: في لندن تتجه إلى تقديم دعم للشركات التقنية الناشئة في المراحل الأولى، تقدم التمويل بالإضافة إلى التوجيه والإرشاد وهذا لارتباطها القوي مع رأس المال المخاطر الأوروبي.
- ✓ في ألمانيا Tech Founders: في ميونخ وتتجه إلى دعم الشركات الناشئة التي تعمل في الصناعات الكبرى مثل BMW و Sicemens تركز هذه المسرعة على الابتكار التكنولوجي والصناعي.
- ✓ في كندا: Creative Destruction Lab مقرها في تورنتو وهي مسرعة أكاديمية تتحصل على دعم قوي من كبرى الجامعات الكندية موجهة إلى دعم الابتكار العميق والتقنيات المتقدمة.

¹ Cohen, Susan, and Yael V. Hochberg. "Accelerating Startups: The Seed Accelerator Phenomenon, Electronic Journal, March 2014.

الشكل رقم (2.3): بدائل التمويل في الدول مرتفعة الدخل ودورها في دعم ريادة الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

يوضح الشكل (2.3) بدائل التمويل في الدول مرتفعة الدخل، والتي تُعدّ أدوات تمويلية حديثة وملائمة لدعم ريادة الأعمال مقارنة بالتمويل المصرفي التقليدي. تشمل هذه البدائل رأس المال المخاطر، المستثمرين الملائكة، منصات التمويل الجماعي، وحاضنات ومسرعات الأعمال، حيث يتميز كل نوع بآليات تمويل مختلفة تركز على المشاركة في الملكية وتحمل المخاطر بدلاً من الاعتماد على القروض.

خلاصة الفصل الثالث:

يمكن اختصار ما جاء به الفصل الثالث في الخلاصة التالية:

قدمت هذه الدراسة تحليلاً تطبيقياً لتأثير تنمية القطاع المالي — وتحديدًا القطاع المصرفي — على ريادة الأعمال في البلدان ذات الدخل المرتفع خلال الفترة من 2010 إلى 2023. باستخدام نماذج البيانات اللوحية (التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية)، تبحث الدراسة العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنشاط الريادي عبر عينة واسعة من الاقتصادات المتقدمة.

تشير النتائج إلى أن ريادة الأعمال في البلدان ذات الدخل المرتفع لا تعتمد بشكل كبير على التمويل المصرفي التقليدي. على الرغم من النمو الكبير والتحديث الذي شهده القطاع المصرفي خلال الفترة قيد الدراسة - والذي تميز بزيادة السيولة والخدمات المصرفية الرقمية وتحسين توافر الائتمان - فإن هذه التطورات لم تترجم إلى زيادة متناسبة في المشاريع الريادية الممولة من البنوك. بدلاً من ذلك، تكشف الدراسة عن تحول واضح نحو آليات تمويل بديلة، مثل رأس المال الاستثماري والمستثمرين الملاك ومنصات التمويل الجماعي والأسهم الخاصة. أصبحت هذه الأشكال من التمويل أكثر سهولة وجاذبية لرواد الأعمال في الاقتصادات المتقدمة، بسبب مرونتها وسرعتها ومتطلباتها الأقل صرامة مقارنة بالقروض المصرفية التقليدية.

علاوة على ذلك، يبدو أن النضج المؤسسي والمالي للبلدان ذات الدخل المرتفع قد لعب دوراً رئيسياً في تمكين هذه المصادر البديلة للتمويل من الازدهار. وقد ساهمت أسواق رأس المال المتطورة وشبكات المستثمرين القوية والبيئات التنظيمية الداعمة مجتمعة في تنوع تمويل المشاريع الريادية بعيداً عن النظام المصرفي.

كما سلط التحليل التجريبي الضوء على أن البلدان التي تتمتع بنظم مالية أكثر تقدماً تميل إلى إظهار مستويات أعلى من ريادة الأعمال المدفوعة بالابتكار، بدلاً من ريادة الأعمال المدفوعة بالضرورة، وأن هذا الشكل من أشكال إنشاء المشاريع يرتبط بشكل أوثق بالحلول التمويلية القائمة على الأسهم والتمويل المختلط أكثر من ارتباطه بالائتمان المصرفي.

بشكل عام، تخلص الدراسة إلى أنه في حين أن تنمية القطاع المالي لا تزال مهمة، فإن تأثيرها على ريادة الأعمال في البلدان ذات الدخل المرتفع يتم من خلال قنوات غير مصرفية. لذلك، يجب على صانعي السياسات الذين يهدفون إلى تعزيز النشاط الريادي في مثل هذه الاقتصادات التركيز على تعزيز النظم البيئية التمويلية البديلة، وتحسين الوصول إلى رأس المال المخاطر، ودعم الابتكارات المالية التي تتجاوز النموذج المصرفي التقليدي.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي جاءت لتحليل تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على نشاط ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل بالاعتماد على دراسة تجريبية في الفترة (2010_2023)، في إمكاننا التأكيد على أن العلاقة بين المتغيرين لها دور رئيسي في دعم الانتعاش والنمو الاقتصادي، وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة القياسية على وجود ارتباط معنوي بين مؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي مثل: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، هامش الفائدة الصافي للبنوك وبين مؤشر ريادة الأعمال التي تم الاعتماد عليه والمتمثل في معدل تأسيس شركات جديدة. كما بين التحليل أن تنوع الخدمات المالية، وسهولة الوصول والاستقرار المالي وكفاءة القطاع المصرفي يدعم بشكل كبير بيئة ريادة الأعمال، وأن الاعتماد على التكنولوجيا المالية **FinTech** في الأنظمة الاقتصادية المتطورة كما هو الحال في الدول المرتفعة الدخل التي تتميز باستقرار اقتصادي ومؤسسي قوي، يتيح فرص عديدة أمام رواد الأعمال، للحصول على التمويل، كما يمثل التطور المالي للقطاع المصرفي ركيزة أساسية في بيئة ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل التي تتميز بوجود قطاع مصرفي متقدم ومستقر، وأظهرت نتائج التحليل أن سهولة الوصول إلى التمويل وتنوع مصادره وتوسع الخدمات المصرفية خاصة عن طريق تبني تقنيات مالية حديثة، يؤثر إيجابيا على الأنشطة والمشاريع الريادية وهذا خاصة في مرحلة التأسيس ومحاولة التوسع وصولاً إلى النمو.

وبعد الاطلاع على الأنظمة المالية للدول مرتفعة الدخل يمكن القول أن القطاع المصرفي لهذه الفئة يتميز بمجموعة من المميزات التي تجعله أكثر تطوراً بالنسبة للدول الأخرى وهذا راجع للبنية التحتية المالية القوية، حيث أن القطاع المصرفي يشمل عدة فروع بالإضافة إلى استخدام أجهزة الصراف الآلي، ومنصات إلكترونية آمنة وسريعة، مع وجود تنوع وتطور في الخدمات المصرفية المقدمة أهمها التأمين المصرفي وتوفير تمويل مخصص للمشروعات الريادية، كما أن الأنظمة المالية في الدول ذات الدخل المرتفع تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا المالية **FinTech** عن طريق توفير خدمات مالية عبر الانترنت هذا ما يوفر كفاية عالية تتميز بشفافية كبيرة وحوكمة مالية التي تظهر من خلال تخصيص جزء من الموارد المالية موجهة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة وهذا راجع لخضوع القطاع المصرفي لرقابة صارمة.

وبالتالي فإن وجود بيئة داعمة ومحفزة وإطار تنظيمي قانوني مستقر لحماية حقوق الملكية الفكرية يجعل من ريادة الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع تتميز بجودة الخدمات وليس فقط تلبية الحاجات

كذلك تركز هذه الفئة من الدول على توفير تعليم وتدريب متخصص في مجال ريادة الأعمال عن طريق مراكز البحث والتي تنشر الثقافة الريادية وتشجع على تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع ناجحة عن طريق الدعم الذي توفره الحاضنات والمسرعات للشركات الناشئة، كالجامعة و المؤسسات الحكومية، وبالنسبة لقياس أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل والتي تشمل 11 دولة خلال الفترة (2010_2023) باستخدام نموذج البانل.

ا. نتائج اختبار فرضيات البحث:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تؤكد نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن التطور المالي للقطاع المصرفي يسهم فعلا في دعم ريادة الأعمال عبر تحسين الوصول إلى التمويل ورفع كفاءة البنوك وتشجيع الابتكار المالي، مما يعزز نمو المشاريع الريادية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للتطور المالي في الدول مرتفعة الدخل على دعم ريادة الأعمال، مما يعكس الدور المحوري للقطاع المصرفي في تحفيز البيئة الريادية.
- ✓ **الفرضية الثالثة (الإحصائية):**
- **الفرضية العدمية H_0 :** لا يوجد أثر معنوي لمؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع، تم رفض هذه الفرضية التي تنص على عدم وجود تأثير معنوي سواء كان سلبيا أو إيجابيا للتطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال.
- **الفرضية البديلة H_1 :** يوجد أثر معنوي لمؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل، تم قبول هذه الفرضية التي تنص على وجود أثر معنوي لمؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل.

ا. مناقشة نتائج الدراسة:

○ نتائج تقدير النموذج القياسي:

- تؤدي زيادة مستويات التمويل الريادي في الدول مرتفعة الدخل إلى تحسين أداء ريادة الأعمال، وهذا التأثير دال احصائيا عند 5 بالمئة، حيث أن زيادة التمويل الموجه لدعم ريادة الأعمال بوحدة واحدة يقابلها زيادة في نشاط ريادة الأعمال في الدول محل الدراسة بمقدار **13.04** بالمئة.
- تؤدي زيادة عدد فروع البنوك في الدول مرتفعة الدخل إلى تحسين أداء ريادة الأعمال، وهذا التأثير دال احصائيا عند 1 بالمئة، حيث أن زيادة عدد فروع البنوك على ريادة الأعمال بوحدة واحدة يقابلها

زيادة في نشاط ريادة الأعمال في الدول محل الدراسة بمقدار **63,27** بالمئة. وهذا الأثر دال احصائيا عند 1 بالمئة.

- عند زيادة هامش صافي الفائدة بوحدة واحدة يؤدي هذا لانخفاض نشاط ريادة الأعمال بنسبة **1.66** بالمئة. وهذا الأثر دال احصائيا عند 5 بالمئة.

- عند زيادة نسبة السيولة بوحدة واحدة يؤدي هذا لانخفاض نشاط ريادة الأعمال بنسبة **8.9745** بالمئة.

أظهرت نتائج الدراسة التجريبية، ثبوت وجود علاقة معنوية بين مؤشرات التطور المالي في القطاع المصرفي وريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل. وبعد التحليلات الإحصائية على متغيرات الدراسة وجود مؤشرين، منها اثنان أثرا بشكل إيجابي، واثنان بشكل سلبي.

أظهرت نتائج التحليل باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة وجود تأثيرات معنوية لبعض مؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي على ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل. وتبين كذلك أن عدد فروع البنوك له تأثير إيجابي ومعنوي، مما يدل على أن زيادة الفروع البنكية يسهل الحصول على الخدمات البنكية وهذا ما يزيد من إمكانية الحصول على التمويل لدعم المشاريع الريادية. بينما المؤشر LNIM له تأثير سلبي ومعنوي، ما قد يعكس أثرا سلبيا للقيود البنكية. لهذا تم رفض الفرضية الأولى التي تفترض عدم وجود أثر معنوي. وتم قبول الفرضية الثانية التي تؤكد وجود أثر معنوي لمؤشرين في النموذج، إيجابي أو سلبي، والذي يجعل تأثيرا للتطور المالي للقطاع المصرفي في دعم أو عرقلة الأنشطة الريادية.

- بالنسبة لمؤشر عدد فروع البنوك (Lbankbrancheslk) كان له تأثير إيجابي ومعنوي وهذا يدل على أن زيادة الفروع البنكية يزيد من سهولة الوصول للتمويل والحصول على خدمات مالية وهذا يزيد من إمكانية حول المؤسسات الناشئة على تمويل بطريقة أسهل، في الدول مرتفعة الدخل يتميز القطاع البنكي بتوفير خدمات لتمويل المشاريع الابتكارية، مثلا تقديم استشارات والتوجيه، والمرافقة البنكية، في الدول المرتفعة هناك توسع وتطور كبير في البنية التحتية في القطاع المصرفي، خاصة وأن هذه الفروع البنكية التي تعتمد على التكنولوجيا والمنصات الإلكترونية تدعم بيئة ريادة الأعمال.

- بالنسبة لمؤشر صافي هامش الفائدة NIM كان له تأثير سالب ومعنوي وهذا يُشير إلى أن السياسات المالية مثل شروط منح الائتمان وارتفاع سعر الفائدة، التنظيمات والقوانين البنكية الصارمة تعرقل نشاط ريادة الأعمال، إلا أن الكفاءة البنكية العالية لا تعتبر مؤشر جيد إذا لم تهتم بتكثيف التنظيمات والقوانين لتسهيل تقديم الدعم للمشاريع الريادية الناشئة.

• بالنسبة لمؤشر التمويل الريادي **LnGEMF** كان له تأثير إيجابي، زيادة حجم التمويل المخصص لدعم ريادة الأعمال في الدول مرتفعة الدخل، كان ذلك محفزاً لدعم المشاريع الريادية، هذا النوع من التمويل موجه لدعم المشروعات الناشئة، منح قروض بطريقة سهلة موجهة خصيصاً لدعم ريادة الأعمال.

• بالنسبة لمؤشر نسبة السيولة البنكية **Lliq_ratio** كان لها تأثير سلبي وغير معنوي، وهذا دليل على أن توفر السيولة لدى البنك، ليس بالضرورة أنها توجه لدعم ريادة الأعمال، ربما لأن البنوك توجه هذه السيولة إلى الاستثمار في السندات والعقارات، ولا توجهها للمخاطرة في المشاريع الريادية.

III. توصيات الدراسة:

فيما يلي سيتم تقديم جملة من التوصيات:

• **زيادة التمويل المخصص لريادة الأعمال:** بما أن هذا النوع من التمويل أكد فعاليته في دعم ريادة الأعمال لذلك توصي هذه الدراسة بزيادة التمويل الموجه لدعم المؤسسات الناشئة في المراحل المبكرة من الإنشاء لأنها الأكثر صعوبة، بالإضافة إلى وضع برامج دعم لتمويل المشاريع الريادية، تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير مصادر تمويل أخرى، مثل منصات التمويل الجماعي، و رأس المال المغامر. مع إعادة النظر في القوانين والتنظيمات لتسهيل الحصول على التمويل، والتقليل من العراقيل التي تعيق الحصول على التمويل.

• **تسهيل الوصول للتمويل الريادي:** يجب على واضعي السياسات المالية إعادة النظر في قوانين الحصول على التمويل، في المراحل المبكرة للمشروع، ووضع برامج دعم موجهة خصيصاً لدعم ريادة الأعمال.

• **تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي:** استخدام التكنولوجيا المالية واستغلال الرقمنة في التعاملات المصرفية وتقديم الخدمات المالية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لتسهيل تلبية الاحتياجات ومرونتها وسرعة الوصول إليها.

• **إعادة النظر في البيئة المؤسسية:** في الدول مرتفعة الدخل بنية تحتية قوية إلا أنها تعاني من بعض البيروقراطية ونقص الشفافية في بعض الأحيان، لذا فإن إعادة النظر في البيئة المؤسسية يحسن من بيئة ريادة الأعمال.

• **الاستعانة بالبنوك في التوجيه ونشر ثقافة مالية:** من اللازم أن تساهم البنوك في نشر توعية لكيفية تسير الموارد المالية والحصول على التمويل المناسب.

- تقديم الدعم وتسهيل عمل البدائل التمويلية: في الدول مرتفعة الدخل يعتمد تمويل ريادة الأعمال على بدائل أخرى والمتمثلة في الاستثمار الملائكي، رأس المال المغامر ومنصات التمويل الجماعي، لذلك يجب دعم وتشجيع هذا النوع من التمويل وتخفيف الإجراءات والقوانين للحصول على التمويل.
 - ربط حاضنات الأعمال والمسرعات بالمؤسسات الحكومية: من أجل زيادة فرص الحصول على التمويل والتدريب والتوجيه، من الضروري إبرام الشراكة بين حاضنات الأعمال والجامعات والشركات الكبرى لأنها تدعم الابتكار والتنمية الاقتصادية.
- IV. آفاق البحث:

يمكن طرق اشكاليات لتكون بحوث ودراسات مستقبلية كالتالي:

- التركيز على دراسة دور وتأثير تبني التكنولوجيا المالية (FinTech)، على نشاط ريادة الأعمال.
- التطرق لدراسة دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة وعرض التجارب الناجحة.
- الاستعانة بالدراسات القياسية والتجريبية للفهم الدقيق للعوامل التي تؤثر في ريادة الأعمال باعتبارها نشاط حيوي مفيد للمجتمع.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. ألاء القاضي، أثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37، العدد 03، 2023.
2. أحمد مير، تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، 2020.
3. أسماء حموده، برنامج ريادة الأعمال تجارب عربية وأجنبية، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2، 2021.
4. أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي، دراسة تطبيقية حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02.
5. أميرة رمضان عبد الهادي، فريدة إبراهيم رمضان، دراسة مقارنة لبعض حاضنات الأعمال في الجامعات الأجنبية وامكان الاستفادة منها في جامعة كفر الشيخ، مجلة التربية المقارنة والدولية، المجلد 21، العدد 21، 2024.
6. ابن عبد الرحمان الشميري، ووفاء بنت ناصر، ريادة الأعمال، الرياض، المملكة العربية السعودية: شركة العبيكان للتعليم، 2019.
7. إبراهيم شالا، عائشة بنو جعفر، طبوش أحمد، "المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2021.
8. بسمة خلفاوي، محمد آيت محمد، انعكاسات تقلبات سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين (2014-2021)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، 2022.
9. بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي، المطبقة في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2014.
10. بن مالك سارة، زعيبي رمزي، دراسة تحليلية لآليات تمويلية ناجحة للمؤسسات الناشئة في الدول المختارة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، 2022.
11. بن سعدة عبد الحليم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.

12. بوغيوط آمنة، وجقريف علي، استثمار الملاك كآلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 01، 2023.
13. براهيم حاكمي، مولود دباب، قشام إسماعيل، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
14. بوزيد أشرف درابنة، رمزي زعيبي، دراسة تحليلية لواقع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، دراسة حالة شركة سابك، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 2، 2024.
15. جابر محمد محمد عبد الجواد، ياسر عبد العليم عبد الرحمان نايل، تأثير الاقتصاد القائم على المعرفة على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 01، 2024.
16. جيلالي بن فرج عبد القادر، خليفة منية، نمذجة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 03، 2021.
17. حفيظة سليمان البراشدية، ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد-19): الفرص والتحديات، مجلة دراسة المعلومات والتكنولوجيا، المجلد 15، العدد 01، 2021.
18. حمد سليمان، محمد كريم، أيمن عبد العظيم، وصالح محمد، مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة: دراسة ميدانية على ملاك المدارس الخاصة العاملة في مدينة البيضاء، المؤتمر الدولي، 2022.
19. حمزة غندور، رتيبة طايبي، ريادة الأعمال الرقمية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2022.
20. حميدة زقاي، ميلودي أسماء، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، حليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.
21. خديجة حلوي، أحمد هدرق، أثر اقتصاد المعرفة في التحول الهيكلي لقطاع الزراعة في الدول العربية خلال الفترة (2011-2021)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2023.
22. صغيري سيد علي، بولصنام محمد، تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة (1990-2017)، مجلة دفاتر MECAS، 2021.
23. سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة اقتصاد الصناعي، 2016.

24. سايب الزيتوني، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017.
25. سعيدة مرزوق، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 13، العدد 01، 2023.
26. صلاح إبراهيم شحاته، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.
27. عائض القرني، ريادة الأعمال: المفاهيم والتطبيقات، الرياض: دار الخريجي للنشر، 2018.
28. عامر خربوطلي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجامعة العربية السورية، 2018.
29. عبد الله محمد عبد الله، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 118، 2020.
30. عبد الحميد بشير، بوخاتم لخضر، رماش ياسين، نحو تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الجامعات الريادية جامعة بيركلي نموذجاً، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 13، 2024.
31. عبد العزيز السبتي، ريادة الأعمال والابتكار في المنظمات، الرياض: مكتبة العبيكان، 2016.
32. عبد الكريم قندوز، سائل خليل، عبد الله سراج، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، العدد 11، 2022.
33. عبد الصمد عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس بلعباس، 2020.
34. عطا الله لحسن، بن الحبيب عبد الرزاق، تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، Les cahiers du Mecas، العدد 1، 2014.
35. فاضل حمد سلمان، طارق كاظم الناصري، ريادة أعمال المنظمات في إطار ممارسات القيادة الاستراتيجية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2016.
36. فراحي ناصر إسلام، رشا هادف، المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال: الأساسيات والتحديات، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 7، العدد 2، 2024.
37. فؤاد الشيخ، ملحم يحيى، الكعاليك وجدان، صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2009.
38. كبير مولود، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 22، 2021.
39. كريم نوار كنعان، سعد الله محمد عبيد النعيمي، دور القطاع المصرفي في دعم ريادة الأعمال للدول العربية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، 2021.

40. مجاهد كنزة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016.
41. محسن محمد المنسي، ضوابط منح الائتمان للتمويل العقاري من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
42. محمد عبد الرحمن حسين، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، عمان: دارالمسيرة، 2020.
43. محمد عبد الوهاب الصيرفي، عصام عطية عبد الفتاح، رحاب السيد السيد علام، ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية)، مجلة كلية التربية، العدد 22، 2020.
44. محمد فريد الصحن، الاقتصاد النقدي والمصرفي، القاهرة: الدار الجامعية، 2018.
45. مزيان أمينة، بوكساني رشيد، واقع ريادة الأعمال في الجزائر نحو ضرورة تطوير وترقية سياسات الدعم والمرافقة، مجلة المعارف، العدد 25، 2018.
46. مصطفى حسين أحمد، ريادة الأعمال، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2016.
47. نبيل بن موسى، أثر الاختلال بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي في ظهور الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021.
48. نبيلة عباس كامل الشال، أميرة أحمد الزهيري، سميرة يوسف محمد، أثر ريادة الأعمال في الأداء الابتكاري للعاملين بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد 02، 2022.
49. نوار كنعان حسين الدباغ، قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، 2020.
50. هاجردانا النصور، ما هي أهداف ريادة الأعمال؟، 2022، <https://rouwwad.com/>
51. هدى لورنس يحيى صالح، غفران حاتم، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق (1990-2013)، جامعة بغداد، 2017.
52. زناقي سيد أحمد، حسناوي مريم، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج ARDL، حالة الجزائر (2003-2014)، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 07، 2019.
53. شادي العظمة، محددات التطور المالي في سوريا، لبنان والأردن للفترة (1995-2014)، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 01، 2018.
54. سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

55. Abderrazak Ahmed Laghouag, Assessing the impact of e entrepreneurship orientation key success factors on bank's performance, Management and Entrepreneurship Trends of Development, Issue 01 (19), 2022.
56. Abigall Knox, Nethabiseng Mohlakoma, Hans Bressers, Jiska de Groot, Aspirations to Grow: When Micro-and Informal Enterprises in the Street Food Sector Speak for Themselves, Journal of Global Entrepreneurship Research, 2019.
57. A Michael A. Hitt, Duane Ireland, David G. Simon and Cheryl Trahms, Strategic Management Concepts and Cases: Competitiveness and Globalization, Academy of Management Perspectives, Vol. 25, No. 2.
58. Allan Mohamed, Moussa Hamdan, Entrepreneurship and Economic Perspective, The Journal of Developing Areas, Vol. 53, No. 1, 2019.
59. Anna Kus et Ogullari, Huseyin Kusetogullari, Martin Andersson, Tony Gorschek, A Systematic Review of Generative Artificial Intelligence in Entrepreneurship Research: Current Issues and Future Directions, Gen AI in Entrepreneurship, arXiv General Economics, 2025.
60. Alexander Maron, Domestic Banking Competition and Consumer Loan Interest Rates: Evidence from 13 Eurozone Countries (2014–2020), European Journal of Economics, 2024, 45(2).
61. Badi H. Baltagi, Economic Analysis of Panel Data, Third Edition, England, 2005.
62. Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, England, 2005.
63. Belleflamme, Paul, Thomas Lambert, and Armin Schwienbacher, Crowdfunding: Tapping the Right Crowd, Journal of Business Venturing, Vol. 29, No. 5, 2014.
64. Bolivar, Fernando, Duran, Miguel A., Lozano-Vivas, Ana, Business Model Contributions to Bank Profit Performance: A Machine Learning Approach, Research in International Business and Finance, Elsevier, Vol. 64, 2023.
65. Bolton, B. & Thompson, J., Entrepreneurship: Talent, Temperament, and Technique, Oxford: Butterworth Heinemann, 2000.

66. Branka Topic Pavkovic, Slavisa Kovacevic, Drago Kurusic, The Impact of Herzegovina, Innovation and Economics Research Journal, Vol. 11, No. 1, 2023.
67. Candace Campbell, David N. Allen, The Small Business Incubator Industry: Micro-Level Economic Development, Sage Journals, Vol. 1, Issue 2, 1987.
68. Christian Barra, Christian D’Aniello, Does Banking Diversity Matter on the Financial Development–Entrepreneurship Nexus? Evidence from Developed and Developing Countries, Journal of Evolutionary Economics, 2025.
69. Cohen, Susan, and Yael V. Hochberg, Accelerating Startups: The Seed Accelerator Phenomenon, Electronic Journal, March 2014.
70. Cristian Barra, Christian D’Aniello, Does Banking Diversity Matter on the Financial Development – Entrepreneurship Nexus? Evidence from Developed and Developing Countries, Journal of Evolutionary Economics, 2025.
71. Débora De–Esteban–Escobar, Carmen De–Pablos–Heredero, José Lwis Montes–Botella, and Francisco José Blanco–Jiménez, Impact of Emotional Intelligence on the Success of Start-Ups in Business Incubators, Frontiers, 2025.
72. Favara, Giovanni, An Empirical Reassessment of the Relationship Between Finance and Growth, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2003.
73. Folorunsho M. Ajide, Titus Ayobami Ojeyinka, Financial Development and Entrepreneurship: Insights from Africa, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 30, Issue 05, 2022.
74. Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, Pearson Education, Columbia University, 2019.
75. Gerald A. Benjamin and Joel Margulis, Angel Capital: How to Raise Early-Stage Private Equity Financing, Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2005.
76. Global Entrepreneurship Monitor (GEM). Data Portal. <https://www.gemconsortium.org/data>

77. Global Financial Development Report 2019/2020: Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis. <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr>
78. Gonzalo Garcia Donato, Maria Del Carmen Pardo, Panel Data Analysis – Advantages and Challenges, Test: Official Journal of the Spanish Society of Statistics and Operations Research, Vol. 16, 2007.
79. Gonzalo Garcia Donato, Maria Del Panel Data Analysis – Advantages and Challenges, Official Journal of the Spanish Society of Statistics and Operations Research, Vol. 16, 2007.
80. Gray, B. Gorton & Ping He, Economic Growth and Bank Innovation, National Bureau of Economic Research Working Paper No. 29326, Cambridge, October 2021.
81. Gurley, J. & Shaw, E., Money in a Theory of Finance, Journal of Political Economy, Vol. 69, No. 1, 1961, University of Chicago Press.
82. Hanna Hibah Wail Alhakimi, The Role of Business Incubators in the Development of Entrepreneurship in Yemen, Journal of Impact, Vol. 02, No. 02, 2021.
83. Hannie Van Greuning & Sonja Brajovic Bratanovic, Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management, 4th Edition, The World Bank, 2020.
84. Hasan Ghura, Arezou Harraf, How Will Artificial Intelligence Reshape the Future of Entrepreneurship and Economic Growth?, Studies in Computational Intelligence, Vol. 954, 2021.
85. Hisrich, Robert D., Michael P. Peters & Dean A. Shepherd, Entrepreneurship, 10th Edition, McGraw Hill, 2017.
86. Howard Frederick, Donald F. Kuratko & Richard M. Hodgetts, Entrepreneurship: Theory, Process, and Practice, Cengage Learning, Asia Pacific Edition, 2007.
87. Ibrahim Kabir, Yazid Abubakar, Abdullahi, Mmuzamil Naqshbandi, Measuring Entrepreneurial Orientation and Institutional Theory for Informal Enterprises: Scale Validation, Vol. 57, 2022.

88. Ibrahima Barry, Lassana Cissokho, Effects of Individual and Household Characteristics on Informal Entrepreneurship Among Youths in Senegal, Journal of Global Entrepreneurship Research, Vol. 15, No. 5, 2025.
89. James H. Stock, Mark W. Watson, Introduction to Econometrics, Harlow: Pearson Education Limited, 2020.
90. Jean-Paul Movogo, Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne: Définition, enjeux, réalités et propositions, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris-Dauphine, 2007.
91. Jeffrey M. Wooldridge, Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2010.
92. Jianhua Wei, Rong Xiong, Marria Hassan, Ala Mohamed Shoukry, Fares Fawzi Aldeek and J.A. Khader, Entrepreneurship, Corporate Social Responsibilities, and Innovation Impact on Bank's Financial Performance, Frontiers in Psychology – Original Research, Vol. 12, 2021.
93. Jin Zhang, Lanfang Wang, Susheng Wang, Financial Development and Economic Growth: Recent Evidence from China, Journal of Comparative Economies, Vol. 40, Issue 3, August, 2012.
94. Jose Fernando Lopez-Munoz, Antonia Mercedes Garcia-Garcia, Arcelia Toledo-Lopez, Determinants of Financial Inclusion: A Cross-Country Analysis, Journal of Economic Studies, 2022.
95. Joseph A. Schumpeter, The Theory of Economic Development, Harvard University Press, 1934.
96. Kauffman Foundation, The Kauffman Index of Startup Activity, 2019.
97. Khadidja Bouchareb, Abderrahmane Labdelaoui, Financial Development and Entrepreneurship in Emerging Countries: Evidence from Panel Data Analysis, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 9, Issue 2, 2019.
98. King, Robert G., and Ross Levine, Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right, The Quarterly Journal of Economics, 108(3), 1993.
99. Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum.

100. KPMG, Global Banking Annual Review 2023: The Path Forward. <https://kpmg.com/global/en/home/insights/2023/10/global-banking-annual-review.html>
101. Kunt, Asli Demirgüç, and Vojislav Maksimovic, Law, Finance, and Firm Growth, Journal of Finance, 53(6), 1998.
102. Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter, Principles of Managerial Finance, Pearson Education, 2012.
103. Levine, Ross, Finance and Growth: Theory and Evidence, Handbook of Economic Growth, Elsevier, 2005.
104. Li, Lihui, Entrepreneurship and Financial Development: Evidence from Chinese Regions, China Economic Review, Vol. 28, 2014.
105. Mankiw, N. Gregory, Principles of Economics, 9th Edition, Cengage Learning, 2021.
106. Mary Hall, How the Banking Sector Impacts Our Economy. <https://www.investopedia.com/ask/answers/032315/what-banking-sector.asp>
107. McKinnon, Ronald I., Money and Capital in Economic Development, Brookings Institution, Washington D.C., 1973.
108. Mehdi Ben Slama, Financial Development, Innovation and Entrepreneurship: Evidence from the MENA Region, Economic Research Forum Working Paper, 2020.
109. Mohamed El Hedi Arouri, Christophe Rault, On the Influence of Financial Development on Entrepreneurship: Evidence from MENA Countries, Economic Modelling, Vol. 67, 2017.
110. Mohamed Sraieb, Banking Development and Economic Growth: Evidence from North African Countries, African Development Review, 2021.
111. Mohamed, Zakaria, and Hussin, Financial Development and Economic Growth Nexus in the OIC Countries: A Panel Cointegration Approach, International Journal of Economics and Management Sciences, 2013.
112. Monica Goyal, Entrepreneurship and Economic Development: The Role of Financial Institutions, International Journal of Research in Finance and Marketing, Vol. 7, Issue 9, 2017.

113. Mthuli Ncube, Zuzana Brixiova, and Charles L. S. Moyo, Financial Development, Entrepreneurship, and Job Creation in South Africa, Brookings Africa Growth Initiative Working Paper, 2018.
114. Muktar Ahmed, The Effect of Financial Development on Entrepreneurship in Sub-Saharan Africa: Evidence from Panel Data, African Journal of Economic Review, Vol. 10, No. 1, 2022.
115. Nassar, Saad, Financial Development and Entrepreneurship: Evidence from the Arab Countries, International Journal of Business and Social Science, 2020.
116. OECD, Entrepreneurship at a Glance 2019. https://www.oecd-ilibrary.org/industry-and-services/entrepreneurship-at-a-glance-2019_4d8fcf25-en
117. OECD, Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. <https://www.oecd.org/finance/financing-smes-and-entrepreneurs-2022-4b4c4d4b-en.htm>
118. Patrick J. McGuire & Tommaso Mancini-Griffoli, Regulating the Future of Finance, IMF Blog, 2022. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/09/15/regulating-the-future-of-finance>
119. P. Anisha, J. Justin Rayappa, A. Albin Vimal Raj, A. Antony Anand, Role of Core Banking in the Economic Development, International Journal of Research in Economics and Social Sciences, Vol. 9, Issue 5, 2019.
120. Raghuram G. Rajan & Luigi Zingales, Financial Dependence and Growth, The American Economic Review, 88(3), 1998.
121. Richard Cantillon, Essai sur la Nature du Commerce en Général, London, 1755.
122. Robert C. Merton, A Functional Perspective of Financial Intermediation, Financial Management, Vol. 24, No. 2, 1995.
123. Robert Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, 70(1), 1956.
124. Romer, Paul M., Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, 98(5), 1990.

125. Ronald McKinnon, Money and Capital in Economic Development, Brookings Institution, 1973.
126. Ross Levine, Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, Vol. 35, 1997.
127. Schumpeter, Joseph A., The Theory of Economic Development, Harvard University Press, 1934.
128. Solow, Robert, Technical Change and the Aggregate Production Function, Review of Economics and Statistics, 1957.
129. Stijn Claessens & Erik Feijen, Financial Sector Development and the Millennium Development Goals, World Bank Working Paper No. 89, 2006.
130. Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, Small and Medium-Size Enterprises: Access to Finance as a Growth Constraint, Journal of Banking & Finance, Vol. 30, 2006.
131. Thorsten Beck, Ross Levine, Norman Loayza, Finance and the Sources of Growth, Journal of Financial Economics, 2000.
132. Thorsten Beck, The Econometrics of Finance and Growth, World Bank Policy Research Working Paper, 2011.
133. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Entrepreneurship Policy Framework and Implementation Guidance, 2012. <https://unctad.org/webflyer/entrepreneurship-policy-framework>
134. Wennekers, S., Thurik, R., Linking Entrepreneurship and Economic Growth, Small Business Economics, Vol. 13, 1999.
135. World Bank, World Development Indicators 2023. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
136. World Bank, Global Financial Development Database 2023. <https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038050>
137. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2020. <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020>
138. Xavier Gabaix, The Granular Origins of Aggregate Fluctuations, Econometrica, 79(3), 2011.

139. Yusuf Ibrahim, Financial Sector Development and Economic Growth: Evidence from Nigeria, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. 5, Issue 14, 2014.
140. Zoltan J. Acs, David B. Audretsch, Innovation and Small Firms, MIT Press, Cambridge, 1990.
141. Zoltan J. Acs, Entrepreneurship, Innovation, and Technological Change, Foundations and Trends in Entrepreneurship, Vol. 1, Issue 4, 2005.
142. Zuzana Brixiova, Balázs Égert, Entrepreneurship, Institutions and Skills in Low-Income Countries, Economic Modelling, Vol. 67, 2017.
143. Zuzana Brixiova, Mthuli Ncube, Zorobabel Bicaba, Skills and Youth Entrepreneurship in Africa: Analysis with Evidence from Swaziland, World Development, Vol. 67, 2015.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

144. Mary Hall. How the Banking Sector Impacts Our Economy. Consulté le 28/07/2023, 23:18.
<https://www.investopedia.com/ask/answers/032315/what-banking-sector.asp>
145. United Nations ESCWA. Financial Deepening., Economic and Social Commission for Western Asia. Consulté le 28/08/2023, 20:42.
<https://www.unescwa.org/>
146. Danna Al-Nasour. ما هي أهداف ريادة الأعمال؟, 2022/11/ 12, 20 :08.
<https://rouwwad.com/>
147. Amer Kharboutli. Entrepreneurship and Small and Medium Enterprises Management., Syrian Virtual University, 2018. Consulté le 01/08/2023, 07:23. <https://pedia.svuonline.org/>
148. Scribd. - بيئة المؤسسة , Consulté le 01/04/2023, 09:13.
<https://www.scribd.com/document/504506066/01-بيئة-المؤسسة>
149. Global Financial Development Report 2019/2020: Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis. Consulté le 22/04/2024, 11:13.
<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr>

150. Katsiaryna Svirydzenka. Introducing a New Broad-based Index of Financial Development. IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2016. ,Consulté le 01/02/2024, 10:18.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1605.pdf>

151. Global Entrepreneurship Monitor (GEM). Data Portal , Consulté le 25/03/2024, 22:13.

<https://www.gemconsortium.org/data>

152. World Bank. World Development Indicators Database. ,Consulté le 12/06/2023, 09:20.

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): عرض وصفي لمتغيرات الدراسة

. xtsum new Ldcps_gdp Lliq_ratio LNIM Lbankbranches1k lnGEMF new						
Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
new	overall	2.597956	6.027712	.0045737	43.11064	N = 154
	between		3.451463	.1172929	12.01734	n = 11
	within		5.043104	-9.37757	33.69926	T = 14
Ldcps_~p	overall	2.44951	3.602114	.1726325	10.10594	N = 154
	between		2.760996	.0414164	8.922095	n = 11
	within		2.449457	-4.965507	11.63336	T = 14
Lliq_r~o	overall	6.700702	6.006955	.0222362	39.04004	N = 154
	between		5.614551	1.575212	19.69617	n = 11
	within		4.311079	-0.546923	26.05257	T = 14
LNIM	overall	1.055013	1.594771	.0150279	6.0061	N = 154
	between		1.024303	.2014043	3.406446	n = 11
	within		1.250211	-1.017192	7.417634	T = 14
Lbank~lk	overall	3.040974	4.170335	.0240761	20.09059	N = 154
	between		2.005301	.1666077	10.73002	n = 11
	within		3.126205	-5.491109	17.02235	T = 14
lnGEMF	overall	2.515055	3.675050	.0412062	15.44707	N = 154
	between		3.160993	.4603699	11.46311	n = 11
	within		2.090224	-0.422093	9.913372	T = 14
new	overall	2.597956	6.027712	.0045737	43.11064	N = 154
	between		3.451463	.1172929	12.01734	n = 11
	within		5.043104	-9.37757	33.69926	T = 14
—more—						

الملحق رقم (02): اختبار استقرارية السلسلة LNIM لهامش الفائدة الصافي للبنوك

```
. xtunitroot llc LNIM
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for LNIM
```

```
Ho: Panels contain unit roots          Number of panels =    11
```

```
Ha: Panels are stationary              Number of periods =    14
```

```
AR parameter: Common                  Asymptotics: N/T -> 0
```

```
Panel means: Included
```

```
Time trend: Not included
```

```
ADF regressions: 1 lag
```

```
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-5.3e+02	
Adjusted t*	-5.8e+02	0.0000

الملحق رقم (03): اختبار استقرارية السلسلة Lbankbranches1K عدد فروع البنوك لكل 1000

شخص

```
. xtunitroot llc Lbankbranches1k
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for Lbankbranches1k

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 11

Ha: Panels are stationary Number of periods = 14

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0

Panel means: Included

Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-94.8363	
Adjusted t*	-1.0e+02	0.0000

الملحق رقم (04): اختبار استقرارية السلسلة Lliq_ratio نسبة السيولة

```
. xtunitroot llc Lliq_ratio
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for Lliq_ratio

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 11

Ha: Panels are stationary Number of periods = 14

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0

Panel means: Included

Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-0.3050	
Adjusted t*	-4.5953	0.0000

الملحق رقم (05): اختبار استقرارية السلسلة Ldcps_gdp مؤشر نسبة الائتمان المقدم من البنوك إلى
الناتج المحلي:

```
. xtunitroot llc Ldcps_gdp
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for Ldcps_gdp

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 11

Ha: Panels are stationary Number of periods = 14

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0

Panel means: Included

Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
--	-----------	---------

Unadjusted t	-3.0379	
--------------	---------	--

Adjusted t*	-0.6460	0.2591
-------------	---------	--------

الملحق رقم (06): اختبار استقرارية السلسلة Ln GEMF مؤشر التمويل الريادي

```
. xtunitroot llc lnGEMF
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for lnGEMF
```

```
Ho: Panels contain unit roots      Number of panels =    11
```

```
Ha: Panels are stationary          Number of periods =    14
```

```
AR parameter: Common              Asymptotics: N/T -> 0
```

```
Panel means: Included
```

```
Time trend: Not included
```

```
ADF regressions: 1 lag
```

```
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-6.2119	
Adjusted t*	-3.4776	0.0003

الملحق رقم (07): اختبار استقرارية السلسلة New معدل تأسيس شركات جديدة

```
. xtunitroot llc new
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for new

Ho: Panels contain unit roots	Number of panels =	11
Ha: Panels are stationary	Number of periods =	14

AR parameter: Common	Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included	
Time trend: Not included	

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-6.1505	
Adjusted t*	-3.4027	0.0002

```
. xtunitroot llc new
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for new

Ho: Panels contain unit roots	Number of panels =	11
Ha: Panels are stationary	Number of periods =	14

AR parameter: Common	Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included	
Time trend: Not included	

الملحق رقم (08): اختبار معامل تضخيم التباين VIF لمتغيرات نموذج الدراسة

. vif		
Variable	VIF	1/VIF
lnGEMF	1.45	0.688992
Lliq_ratio	1.44	0.694499
LNIM	1.06	0.942905
Lbankbran~lk	1.04	0.961857
Mean VIF	1.25	

الملاحق رقم (09): نتائج تقدير النموذج التجميعي OLS Pooled

```
. xtreg startuprate Duration survival
```

```
Random-effects GLS regression           Number of obs   =       42
Group variable: pays                   Number of groups  =        6

R-sq:                                Obs per group:
    within = 0.0107                      min =          7
    between = 0.0309                     avg =         7.0
    overall = 0.4057                     max =          7

                                         Wald chi2(2)     =    26.63
corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Prob > chi2      =    0.0000
```

startuprate	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Duration	-.6502404	.1401001	-4.39	0.000	-.9406037	-.3597971
survival	.0361	.0470149	0.75	0.450	-.0576155	.1290155
_cons	5.50024	.9904022	5.59	0.000	3.623251	7.537229
sigma_u	0					
sigma_e	1.5223020					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (10): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects

```
. xtreg startuprate Duration survival, fe
```

```
Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =       42
Group variable: pays                  Number of groups =        6

R-sq:                                Obs per group:
    within = 0.0429                      min =          7
    between = 0.0222                     avg  =         7.0
    overall = 0.0017                      max  =          7

                                F(2,34)      =       0.76
corr(u_i, Xb) = -0.1957                Prob > F      =       0.4742
```

startuprate	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Duration	-.0781979	.1114873	-0.70	0.488	-.3047673	.1483716
survival	-.0535202	.0539331	-0.99	0.328	-.1631254	.0560851
_cons	3.775065	.71627	5.27	0.000	2.319429	5.2307
sigma_u	3.2158504					
sigma_e	1.5223828					
rho	.81692182	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(5, 34) = 15.13                Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم (11): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects

. xtreg new Ldcps_gdp Lliq_ratio LNIM Lbankbranches1k lnGEMF, re

Random-effects GLS regression Number of obs = 154
Group variable: pays Number of groups = 11

R-sq: Obs per group:
 within = 0.2851 min = 14
 between = 0.0543 avg = 14.0
 overall = 0.1898 max = 14

 Wald chi2(5) = 56.00
corr(u_i, X) = 0 (assumed) Prob > chi2 = 0.0000

new	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Ldcps_gdp	-.0170812	.1255657	-0.14	0.892	-.2631855	.2290231
Lliq_ratio	-.0027227	.0001050	-1.03	0.302	-.2397272	.0742818
LNIM	-1.687548	.5247154	-3.22	0.001	-2.715971	-.6591243
Lbankbranches1k	.7588485	.1251838	6.06	0.000	.5134927	1.004204
lnGEMF	-.0590616	.0168609	-3.50	0.000	-.0921083	-.0260149
_cons	4.191909	1.731022	2.42	0.015	.7991684	7.584649
sigma_u	4.3468957					
sigma_e	4.4884819					
rho	.48397919	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (12): نتائج اختبار Buerch Pagan

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\ln GEMF[\text{pay}, t] = Xb + u[\text{pay}] + e[\text{pay}, t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
lnGEMF	.0312732	.1768422
e	.0259646	.1611352
u	.0007197	.0268273

Test: $\text{Var}(u) = 0$

$$\text{chibar2}(01) = 4.34$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0186$$

الملحق رقم (13): نتائج اختبار Husman

```
. hausman model_fe model_re
```

—— Coefficients ——				
	{b}	{B}	{b-B}	sqrt(diag{V_b-V_B})
	model_fe	model_re	Difference	S.E.
Duration	-.0701979	-.6502404	.5720425	.
survival	-.0535202	.0361	-.0896202	.0249502

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg

B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

```
chi2(2) = {b-B}'[{V_b-V_B}^{-1}]{b-B}
          =      12.10
Prob>chi2 =      0.0024
{V_b-V_B is not positive definite}
```